آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني
(١٩٩٥ – ٢٠٠٦)
دراسة تطبيقية

إعداد

حسام الدين علي فارس داود

المشرف

الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

المشرف المشارك

الأستاذ الدكتور أحمد فرّاس العوران

قدمت هذه الأطروحة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في
اقتصاد الأعمال

كلية الدراسات العليا
الجامعة الأردنية

أيار، ٢٠١٠

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الأطروحة (آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني (١٩٩٥ – ٢٠٠٦) دراسة تطبيقية) وأجيزت بتاريخ ١٢/٥/٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض، رئيساً (المشرف) أستاذ اقتصاد دولي وقياسي	....
الأستاذ الدكتور أحمد فرّاس العوران، عضواً (مشرف مشارك) أستاذ اقتصاديات التنمية واقتصاد إسلامي	....
الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الرحمن، عضواً أستاذ اقتصاد صناعي	....
الأستاذ الدكتور محمد أحمد صقر، عضواً أستاذ تجارة دولية وتنمية اقتصادية	....
الأستاذ الدكتور عبد عبد الحميد خرابشه، عضواً أستاذ الاقتصاد الجزئي وتطبيقاته (الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية)	....

الجامعة الأردنية

نمــوذج تفــويض

أنا حسام الدين علي فارس داود ، أفوض الجامعة الأردنية بتزويد نــسخ من أطروحتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبها.

التوقيع:

التاريخ: ١٩/٥/٢٠١٠

الجامعة الأردنيـة
كلية الدراسات العليا

نموذج رقم (١٨)
اقرار والتزام بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها لطلبة الماجستير والدكتوراة

أنا الطالب: حسام الدين علي فارس داود الرقم الجامعي: ٩٠٢٠٢٩٧
التخصص: دكتوراة اقتصاد الاعمال الكلية: الأعمال

عنوان الرسالة / الاطروحة
آثار الاستثمار الاجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية الاردنية (١٩٩٥-٢٠٠٧) دراسة تطبيقية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين الجامعة الأردنية وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة باعداد رسائل الماجستير والدكتوراة عندما قمت شخصيا" باعداد رسالتي / اطروحتي ، وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي /اطروحتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة اعلامية، وتأسيسا" على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في الجامعة الأردنية بالغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالب: .... التاريخ: ٢٠ / ٥ / ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالـة
التوقيع...... التاريخ......

الإهـــــداء

إلى من نوّرت دربي بالدعوات

..........أمي العزيزة

إلى ملهمي وسندي في الحياة

...........أبي العزيز

إلى زوجتي وأبنائي

............ميساء وقصي وشهد وألاء

إلى إخواني وأخواتي

شكر وتقدير

بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره الذي أعانني بفضله وتوفيقه على الانتهاء من كتابة هذا البحث ، أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذيّ الجليلين الأستاذ الدكتور / طالب محمد عوض والأستاذ الدكتور أحمد فرّاس العوران اللذين كان لتوجيهاتهما السديدة وملاحظاتهما القيمة أثراً بارزاً في إثراء هذا البحث وإخراجه بالشمول والسعة والموضوعية التي يقتضيها البحث . كما أتوجه بالشكر والتقدير للأساتذة أعضاء لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور إسماعيل عبد الرحمن والأستاذ الدكتور محمد صقر والأستاذ الدكتور عبد خرابشه لتفضلهم بالموافقة على مناقشة هذا البحث والحكم عليه.

ولا يسعني إلا أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني إلى كل من تلقيت على يده درساً في دروس العلم وأخص بالذكر أساتذتي الأجلاء في قسم " اقتصاد الأعمال " وأخص بالذكر الأستاذ الدكتور بشير الزعبي والدكتورة بثينة المحتسب الذين لم يدخروا جهداً في إسداء نصائحهم القيمة وتوجيهاتهم السديدة أثناء سني دراستي فلهم جميعاً تحية إجلال وإكبار وتقدير.

وأحسب أن كل كلمات الشكر والثناء لا توفي أمام ما قدمه لي والديّ من عون ومساعدة وتشجيع طوال فترة دراستي ودون كلل أو ملل، فجزاهما الله كل خير ولهما مني كل المحبة والتقدير.

والشكر كل الشكر لإخواني وأخواتي وزوجتي الذين تحملوا مني وعني الكثير وكان لتشجيعهم ودعمهم المستمر بالغ الأثر في إتمام هذا البحث فجزاهم الله كل الخير .

وللمجتهد أجر فإن أصاب فأجران، فعسى أن أكون قد وفقت في القيام بالمهمة وأديت البحث على أكمل وجه وأفضل حال .

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الملاحق

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني
(١٩٩٥ – ٢٠٠٦)
دراسة تطبيقية

إعداد
حسام الدين علي داود

المشرف
الأستاذ الدكتور طالب محمد عوض

المشرف المشارك
الأستاذ الدكتور أحمد فرّاس العوران

ملخص

في ظل تنامي حجم المشاركة الأجنبية في الصناعة الأردنية، وتأسيساً على النظرية الانتقائية للعالم دنينج تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. حيث تركز الدراسة على: أولاً، تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي والتفصيلي. وثانياً بيان أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة " الصادرات والمستوردات". وثالثاً، تقويم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية الصناعة التحويلية. ورابعاً، تحليل قرارات المنشئات الأجنبية لنمط دخولها للصناعة التحويلية الأردنية.

واعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية لتفسير العوامل المؤثرة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات والدول المستثمرة، فهذا النموذج ينسجم مع البيانات المقطعية المتوفرة. وتم اللجوء في الدراسة إلى استخدام التحليل القياسي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة ونمو الإنتاجية. وأخيراً تم استخدام نموذج *Binary Logit* لتحليل قرارات المنشئات الأجنبية في اختيار إستراتيجية الدخول للصناعة التحويلية الأردنية.

وتؤكد النتائج عدم انسجام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر للصناعة التحويلية وفروعها، وأنه من غير الممكن الاستدلال إلى محددات الفروع المختلفة للصناعة التحويلية من خلال محددات الصناعة التحويلية على المستوى الكلي. كما بيّنت الدراسة وجود علاقة مكملة للاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات كما هو متوقع، وفي ظل الدلالة الإحصائية للاتفاقات التجارية و الآثار الانتشارية على نمو الإنتاجية؛ يظهر أن المنشئات الأجنبية تستثمر مزايا

الموقع الأردني، وفي الوقت نفسه تسمح لها الاتفاقيات التجارية بتزويد الأسواق القريبة للأردن. كما أظهرت نتائج أثر الاستثمار على نمو الإنتاجية، أن المنشئات الأجنبية تستثمر مزايا الموقع الأردني، إضافة لاستثمارها المزايا التي تمتلكها (المعرفة) مع ضآلة احتمالية نشرها إلى المنشئات المحلية، فنمط دخول المنشئات الأجنبية يعكس حماية فعّالة لمزاياها المعرفية في الأردن.

وعليه تؤيد نتائج البحث أن للاستثمار الأجنبي المباشر بعض الآثار الموجبة على الصناعة التحويلية، من حيث تحفيز التجارة الخارجية للأردن، إلا أن مساهمته في نمو الإنتاجية ما يزال محل تساؤل. كما أن عمليات الاندماج والتملك في هذه الصناعة تثير بعض التساؤلات حول جدوى سيطرة المنشئات الأجنبية على هذه الصناعة في ظل إستراتيجية التملك والاقتناء واحتكار القلة التي تمارسه هذه المنشئات.

الفصل الأول

مقدمة الدراسة ومنهجيتها

١ - الإطار العام للدراسة

١ - ١ مقدمة

شهد الاقتصاد العالمي منذ تحـول الجـات *General Agreement on tariffs and Trade (GATT)* إلى منظمة التجارة العالمية في عام ١٩٩٥ ما يمكن أن يطلق عليه تـدويل العملية الإنتاجية، أو عولمة رأس المال بفعل التحرير الاقتصادي الـذي يعتمـد فيه التبـادل التجاري على آلية السوق، وحركة رؤوس الأموال والمنشئات المتعدية للجنسيات، بـل تحـول الصراع الدولي إلى منافسة اقتصادية للسيطرة على أسواق العالم. ويُنظر للاسـتثمار الأجنبـي المباشر سواء من خلال المنشئات المتعدية للجنسيات أو المشاريع المشتركة أو غيرها وسـيلة لتسريع النمو الاقتصادي في الدول النامية.

ولقد أصبحت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل هذه التحولات والتحديات الاقتصادية العالمية أكثر الصور تعبيرا عن اقتصاديات المشاركة الدوليـة والـنمط الـسائد فـي التمويـل الخارجي للتنمية الاقتصادية. هذا وقد تزايدت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشـر فـي الآونـة الأخيرة بشكل كبير، كما تغيرت النظرة إلى هذا الاستثمار. إذ تشير الإحصاءات إلـى اسـتئثار نشاط المنشئات الدولية بنحو ٣٠% من حجم التجارة العالمية، وشركاتها التابعة بنحو ٦% مـن الناتج العالمي *(UNCTAD, 2006)*. وبرز دور الاستثمارات الأجنبية المباشـرة فـي عمليـة التنمية الاقتصادية كونها وسيلة يمكن أن تساعد على اجتذاب رأس المال ونقل التقنيات الحديثـة والمهارات التنظيمية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع. وتُعد أيضاً وسيلة فاعلة يمكن أن تساعد في تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة المصنعة من خلال إمكانية زيادة درجة التنافـسية ودعـم قدراتها التصديرية، ومن ثم زيادة قدرة منتجات هذه الدول على الولوج إلى الأسـواق الدوليـة، فضلا عن إمكانية المشاركة في توفير مقومات التنمية المستدامة بالنسبة للدول التي تعاني مـن اتساع فجوة الموارد المحلية.

١ - ٢ مشكلة الدراسة

بالرغم من التسهيلات والحوافز المطبقة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن، إلا أن مساهمة هذا الاستثمار في التنمية الاقتصادية ما زال ضئيلاً. وتتطلع الحكومة الأردنيـة كغيرها من حكومات الدول المضيفة إلى بذل كل الجهود من أجل استقطاب رأس المال الأجنبي

إلى صناعتها المحلية لما له من فوائد منسوبة إليه. وتتمحور مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١- هل للاستثمار الأجنبي المباشر أثر موجب -مباشر وغير مباشر- على التجارة الخارجية ونمو الإنتاجية الكلية في الصناعة التحويلية الأردنية؟ بمعنى آخر هل تؤدي زيادة التدفقات الأجنبية المباشرة إلى زيادة صادرات الصناعة التحويلية ونمو إنتاجيتها.

٢- هل التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى الصناعة التحويلية ككل، إن وجد، يتناغم ويعمم على جميع فروع الصناعة؟

١-٣ أهمية الدراسة

لقد أصبح واضحاً لكثير من اقتصاديي بلدان العالم النامي وساسته أهمية الدور الذي تؤديه الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ومن القطاعات المختلفة التي يتضمنها القطاع الصناعي يُعدّ قطاع الصناعة التحويلية الركيزة الأساسية للتصنيع والمعيار الرئيس للتطور الصناعي *(United Nation, 1955)*. ومع هذه الأهمية للقطاع، إلا أن شركات الصناعة التحويلية الأردنية توصف بأنها شركات صغيرة نسبيا، ويعزى ذلك إلى صغر حجم السوق المحلي وإلى القيود المختلفة المفروضة على الصناعة المحلية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٦)، مما يتسبب في ضعف الهيكل الأساسي للصناعة، وهذا ينعكس أيضا على انخفاض نشاط البحث والتطوير *Research and Development (R&D)* وانتشار التقنية، وارتفاع نسبة الدين إلى الملكية *(Rao, 1988)*. لذا يمكن القول إن المنشئات الصناعية الأردنية في العموم متدنية الكفاءة. كما أن العقبات الأساسية التي تواجه المنشئات الصناعية الأردنية في تبني التقنية الجديدة هي التمويل، ونقص المهارات والإدارة (داود، ٢٠٠١).

من ناحية أخرى، تضطلع السياسة الاستثمارية منذ منتصف التسعينيات إلى استقطاب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها تحقيق العديد من المزايا ومنها أولاً، تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة المصنعة من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية ومن ثم زيادة قدرة المنتجات الأردنية على الولوج إلى الأسواق الدولية؛ وما يترتب عليه من زيادة في توفير فرص العمل للتخفيف من مشكلة البطالة. وثانياً، اجتذاب رأس المال ونقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع.

يضاف إلى ذلك، دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة للأردن في تحقيق التغيــرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وبخاصة في قطاع الصناعة التحويلية، إذ يشكو مــن اخــتلال كبيــر وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الاســتثمارية (الرأســمالية)، وبخاصــة إنتــاج الآلات والمكائن والمعدات الإنتاجية وعدم التناسق والتباين بــين هيكــل الــصادرات والمــستوردات (داود، ٢٠٠١). ومن هنا تظهر بوضوح أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في النمو الاقتصادي عامة والنمو الصناعي خاصة من خلال إدخال التقنيات الحديثــة، وزيادة إنتاجية الصناعة وصادراتها، مما يساهم في تقليل فجوتي التقنية والموارد ومن ثم رفــع مستوى المعيشة المحلية (الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، ٢٠٠٦).

ويتطلب ذلك من المنشئات المحلية مشاركة المنشئات الأجنبية، للدور المحتمل الذي تلعبه هذه المنشئات الكبرى في نشر التقنية المتقدمة عالميا، فهي تملك الوصول أولا لهــذه التقنيــات. ويرجع ذلك إلى مزايا الحجم والخبرة "المعرفة" والمصادر المالية (داود، ٢٠٠١).

لذا يرى الباحث أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي المرشحة لسد فجوة التقنية وفجــوة الموارد "التجارة الخارجية"، وفجوة التمويل ودفع عملية النمو في المرحلة الأولى. أما في الأجل المتوسط فمن المتوقع أن تزداد ثقة القطاع الخاص بما يدفعه لتمويل التقنيــة وتحــسين كفــاءة الاستثمارات المحلية. لذا من المتوقع أن توفر هذه الدراسة بعض المقترحات العلمية التي يمكــن أن يستأنس بها متخذو القرار وراسمو السياسات الاقتصادية أثناء معالجة المشاكل مدار البحث.

١ - ٤ أهداف الدراسة

تتوقــع الــدول المــضيفة مــن الاســتثمار الأجنبــي المباشــر *Foreign Direct Investment(FDI)* إدخال التقنيات المتقدمة إلى عملياتها الإنتاجية. لذا تعمل هذه الدول باتجاه توفير بيئة مناسبة لجذب هذا الاستثمار، كما أن وجود الاستثمار الأجنبي المباشر فيهــا ســوف يخلق بيئة تنافسية متزايدة مع المنشئات المحلية، والذي بدوره سيحفز النشاط التجاري، وكــذلك فــإن الاســتثمار الأجنبــي المباشــر يــزود المــستهلكين المحليــين بخيــارات متعديــة *(Zhang & Song 2000)*.

إلا أن النظرية الانتقائية *The Eclectic Theory* وغيرهــا مــن النظريــات المتعلقــة بالمنشئات المتعدية للجنسيات تؤكد أن الحافز الأساسي الذي يقود المنشئات إلى الاستثمار فــي الخارج هو ملكيتها للمعرفة وحمايتها لها، وفي نفس الوقت استخدام هذه المعرفة فــي اســتثمار مزايا الدولة المضيفة.

ومن هنا يظهر تناقض بين محاولات الدولة المضيفة (المنشئات المحلية) للحصول على معرفة المنشئات المتعدية للجنسيات *Multinational Enterprises "MNEs"* - إذ يمكن للدولة المضيفة تنمية إنتاجيتها إذا استطاعت نقل بعض المعرفة الأجنبية إلى صناعتها- ومحاولات المنشئات المتعدية للجنسيات حماية هذه المعرفة واستخدامها لاستثمار المزايا المحلية. كما أن قدرة المنشئات المتعدية للجنسيات على حماية معرفتها يعتمد على قرار نمط دخول المنشأة لسوق الدولة المضيفة وكذلك محددات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال ما تقدم وفي ظل تنامي حجم المشاركة الأجنبية في الصناعة الأردنية، وتأسيساً على النظرية الانتقائية لجون دنينج تهدف الدراسة إلى:

١- اختبار محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية على المستوى الإجمالي والتفصيلي.

٢- تقويم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة.

٣- تقويم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية.

٤- تحليل العوامل المؤثرة في قرار المنشئات المتعدية للجنسيات لنمط دخولها للصناعة التحويلية الأردنية.

١ - ٥ الدراسات السابقة

تشكل المنشئات المتعدية للجنسيات حجما مهما من حجم التجارة العالمية؛ لذا فمن المتوقع أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر بعض الآثار على الموازين التجارية للدول "الأم والمضيفة"، وربما يكون لها تأثير على الطلب على العمال والدخل القومي والاستهلاك، والابتكارات التكنولوجية ونقل التقنية وانتشارها.

بيد أن التأثير الايجابي أو السلبي للاستثمار الأجنبي المباشر يميل ليكون مختلفا عبر الصناعات في كل دولة وكذلك عبر الدول، وما يجب التنبيه إليه أن النتائج المختلفة لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات وعبر الدول يعتمد على الدافع الذي يدفع المنشئات المتعدية للجنسيات إلى إنشاء فرع لها في الدولة المضيفة، فمثلا إذا توجهت المنشأة متعدية الجنسيات إلى المراحل المختلفة لعملية الإنتاج والتي تقع في دول مختلفة (أي التكامل الرأسي) فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة يمكن أن يزيد السلع الوسيطة و/أو النهائية المصدرة من الدولة المضيفة مع إمكانية حصول الدولة المضيفة على انتشار تكنولوجي *Technological Spillover* أكبر. أما إذا كان هدف المنشأة متعدية الجنسيات النفاذ إلى سوق

الدولة المضيفة من خلال الإنتاج المحلي بدلا من التصدير (أي التكامل الأفقي) فإن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة يمكن أن يزيد مستوردات السلع النهائية.

وتشير أدبيات البحث في الشؤون الاقتصادية المتعلقة بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الموازين التجارية القومية إلى أن اهتمام الدول الصناعية بالعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة - فيما إذا كانت علاقة تكاملية *Complementary* أو علاقة إحلالية *Substitute*) - ينبع من أن السياسات الفعلية لهذه الدول تكمن في زيادة صادرات منتجاتها العالية القيمة. أما الحكومات المضيفة فيكمن اهتمامها بقدرة المنشئات المتعدية للجنسيات لزيادة الصادرات أو لإحلال الإنتاج المحلي محل مستوردات الدولة المضيفة.

بيد أن الأدبيات الاقتصادية تظهر عدم وجود دليل قاطع فيما إذا كان الاستثمار الأجنبي المباشر مكملا أو بديلا للتجارة. والحقيقة أن اقتصادات العالم لها معدلات مختلفة من الرفاهية، والإنتاجية الصناعية، ودرجة التنمية، وحتى ثرواتها من المصادر الطبيعية، مما لا يسمح للباحثين التنبؤ بدقة بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الموازين التجارية القومية.

وفق هذا المنحى قام عدد من الباحثين بتقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة للصناعات الأمريكية فوجدوا علاقة إحلال بين المبيعات الأجنبية والصادرات الأمريكية (*Gopinath, et.al., 1999*).

وفي دراسة سبقت ذلك التقييم قام عدد من الباحثين بتحليل مقارن لنمو مبيعات الصادرات والفروع الأجنبية؛ فلم يجدوا علاقة بين الصادرات من الدولة الأم ومبيعات الفروع الأجنبية. ولكنهم وجدوا دليلا على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعمل على تحويل وخلق الصادرات (*Henderson et.al., 1996*).

وقام الاقتصادي *Pain* بدراسة أداء الصادرات ودور الاستثمار الأجنبي المباشر في دول منظمة التنمية الاقتصادية والتنمية *Organization for Development and Reconstruction (OECD)* وتوصل إلى أن الاستثمار الخارجي*Outward Investment* له تأثير سلبي على الميزان التجاري، بينما الاستثمار الداخلي له تأثير موجب (*Pain, 1998*).

وكشفت لدراسة *Werner* أن درجة التنمية التي وصلت إليها الدولة تحدد اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الميزان التجاري، لذا حلل الباحث أسباب اختيار المنشئات المتعدية للجنسيات للاستثمار في الدول المتقدمة صناعيا وتوصل إلى أن المنشئات تستخدم الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك الدول لنفاذ السوق وزيادة مستويات مستوردات الدولة المضيفة، بينما

تستخدم الاستثمار في الدول النامية للحصول على ميزة الموارد الاقتصادية مما يزيد من مستويات صادرات الدولة المضيفة (*Werner, 1996*).

ولقد قيّمت دراسة أخرى تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء صادرات الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية وتوصلت إلى أن زيادة مستويات الاستثمار الأجنبي المباشر ترتبط إيجابيا بالتحسينات المستقبلية في أداء الصادرات الصناعية الأمريكية. يضاف إلى ذلك أن البحث قيم آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات صناعية محددة ولدول مختلفة. إلا أن الخصائص الخاصة للصناعة لم تسمح للباحثين التنبؤ بدقة بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر (*Leichenko & Erickson, 1997*).

مما تقدم يبدو أن هناك علاقة بين درجة التنمية في دولة ما ومدى وجود الاستثمار الأجنبي المباشر في صناعة معينة كمحدد للتأثير الإيجابي والسلبي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدولة المضيفة.

ولعل هذا ما دفع *Aitken* و *Harrison* إلى دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على شركات الصناعة التحويلية الفنزويلية، إذ بيّنا أن الاستفادة التكنولوجية من الاستثمار الأجنبي المباشر تم الحصول عليها من خلال المشاريع المشتركة *Joint Ventures* كما أنهما لم يجدا آثارا إيجابية على الصناعة المحلية (*Aitken and Harrison, 1999*).

ومما يؤكد هذا الرأي ما توصل إليه *Girma* حيث لم يتوصل إلى دليل قاطع على انتشار داخلي *Intra-industry spillovers* للصناعة التحويلية في المملكة المتحدة، وإنما توصل إلى فوائد إيجابية ولكنها قليلة بالنسبة للشركات المحلية عند مقارنتها مع المستوى العالي للإنتاجية التي يمكن الحصول عليها من خلال المنشئات الأجنبية (*Girma, 2001*).

واعتبرت *Haddad* في بحثها المتعلق بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية المغربية؛ وكذلك *Feinberg* في بحثه المتعلق بالصناعة الصيدلانية الهندية، أن الاستثمار الأجنبي المباشر ليس له تأثير موجب في نمو الصناعة للشركات المحلية وأن التأثير الانتشاري للاستثمار الأجنبي المباشر *Spillover Effect* كان من خلال تملك الأجانب للشركات (*Feinberg, 2001* ; *Haddad, 1993*).

وتشير الوقائع إلى تزايد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وقد يكون ذلك استجابة إلى التركيز الصناعي المتسارع والتغيير في ملكية الصناعة. وهذا التغير يثير بعض التساؤلات حول نمو الفجوة التكنولوجية في الصناعات المحلية و الأجنبية *(Chang and Tang, 1999); (Rao and Tang ,2000); (Rao , 2003)*.

كما أنه من غير الواضح ما إذا كانت المنشئات المتعدية للجنسيات الأجنبية تساهم في نمو الإنتاجية المحلية من خلال الانتشار والنقل التكنولوجي.

واعتماداً على نتائج الدراسات السابقة نجد تناقضا مهما ينبع من حقيقة أن الدول تقوم بتشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها في ظل اعتقادها بأن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يساهم في نمو الإنتاجية، بينما أحد المبادئ الأساسية لنظرية المنشأة *Theory of The Firm* هو حماية ملكية المعرفة.

وتشير نظرية المنشأة إلى أن المنشئات المتعدية للجنسيات تختار نمط دخولها لسوق الدولة المضيفة والذي يحفظ لها مزاياها التنافسية، ويقلل من مخاطر أنشطتها بالخارج؛ لذا يرى *Manzanilla* أن العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي الداخل يحدد نمط دخول هذه المنشئات لسوق الدولة المضيفة *(Manzanilla ،2004)*.

وحللت دراسات عدة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر *Inward FDI* في الدول المضيفة وذلك في دراسات كثيرة على المستوى النظري والتطبيقي للدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد أشارت معظم هذه الدراسات إلى أن أهم محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في البنية التحتية، وحجم السوق، ورأس المال البشري، ومدى القرب من الأسواق الرئيسة، ودرجة الانفتاح على العالم الخارجي، وسعر الصرف، والحوافز الضريبية، والاستقرار السياسي، والسياسات النقدية *(Akhter, 1993)*، *(Asiedu, 2002)*، *(Singh and Mwenga, 1997)*، *(De-Mello, 1997)*، *(Pigato, 2000)*، *(Paloni, 2001)*، *(Gastanaga, 1998)*، *(Obwona, 2001)*، *(Collier and Pattillp, 2000)*، *(Egger, 2000)*، *(Floyd, 1996)*، *(Lankes and Venables, 1996)*، *(Meyer and Pind, 1999)*، *(Wang and Swain, 1995)*.

وعلى الصعيد الوطني قام (العزّام) عام ١٩٩٤ بدراسة قياسية لمحددات الطلب على الاستثمارات الأجنبية في الأردن، وهدف الباحث إلى تحليل مناخ الاستثمار في الأردن، ومحددات الطلب على الاستثمارات الخارجية للفترة ١٩٧٢-١٩٩٤. وتوصل إلى أن أهم المحددات المفسرة لتدفقات الاستثمارات الأجنبية هي: فترات الاستقرار السياسي والاقتصادي، وسعر صرف الدينار، والناتج المحلي الإجمالي، وشروط التجارة. وتوصل الباحث إلى أن الأردن يتمتع ببيئة استثمارية ملائمة للاستثمار الأجنبي (العزّام، ١٩٩٤).

وفي نفس السياق قام (عجمي) بدراسة حجم الاستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته في الأردن خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٩، وهدفت هذه الدراسة للتعرف على اتجاهات وحجم هذا

الاستثمار في الأردن. وتم استخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية *OLS*. وتوصلت الدراسة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي هو أهم عامل في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، والاستنتاجات الأخرى كانت: الحاجة لعكس المعادلة الحالية من الاعتماد على القروض الخارجية إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لتمويل التنمية الاقتصادية في الأردن، وضرورة تشجيع رأس المال المحلي للاستثمار في الأردن بدلاً من البحث عن الأسواق الخارجية، والعمل على رفع القدرة التنافسية(عجمي، ٢٠٠٢).

وقام (لطايفة) بدراسة الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤. وهدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر (بما فيها الاستثمارات العربية) على النمو الاقتصادي في الأردن. وأهم القطاعات الجاذبة لتلك الاستثمارات. وتم استخدام دالة *Cobb-Douglas* وتم تقديرها بواسطة المربعات الصغرى الاعتيادية. وتوصلت هذه الدراسة إلى نتائج مهمة منها أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية كان ضعيفاً. أن معظم الاستثمار تركز في قطاع الصناعة التحويلية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات منها توجيه الاستثمارات الأجنبية نحو جميع القطاعات الاقتصادية، واستخدام التقنية الحديثة في الاقتصاد، وتنشيط دور الاستثمارات المحلية من خلال توجيه المدخرات نحو الاستثمار بدلاً مِنْ الاستهلاك (لطايفة، ١٩٩٦).

وقام (عفانة) بدراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التنمية الاقتصادية في الأردن (١٩٨٠-٢٠٠٢)، وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على التنمية الاقتصادية في الأردن. وبسبب تعدد مقاييس ومعايير التنمية الاقتصادية فقد لجأت الدراسة إلى بحث أثر هذه الاستثمارات على كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات والعمالة خلال العقدين الأخيرين من القرن العشرين. وكما أبرزت الدوافع التي تكمن وراء سعي الحكومة الأردنية لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إضافة إلى مقارنة حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة مع المحلية.

ولتحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم استخدام أسلوبين في عملية التحليل، حيث تم استخدام أسلوب الإحصاء الوصفي لوصف طبيعة الاستثمارات الأجنبية وحجمها في الأردن بشقيها المحلي والأجنبي المباشر.وكما تم استخدام أسلوب الإحصاء الاستدلالي لتقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي وعلى الصادرات والبطالة وذلك باستخدام أسلوب (*Fully Modified Ordinary Least Squares*)، توصلت الدراسة إلى أن حجم الاستثمارات المحلية (٥٩%) يفوق حجم الاستثمارات الأجنبية (٤١%) في الأردن.

كما شكلت الاستثمارات العربية ما نسبته (٩,٩ %) من إجمالي الاستثمارات. أما التركيز القطاعي للاستثمارات، يشير إلى أن الاستثمارات الأجنبية تركزت في قطاع الصناعة حيث وصلت النسبة إلى (٦٠%).

أما في جانب التحليل الاستدلالي، فقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أنه يوجد دلالة إحصائية ذات معنوية عالية لأثر إيجابي للاستثمارات الأجنبية على كل من الناتج القومي المحلي والصادرات المحلية ولكنه لا يوجد دلالة إحصائية ذات معنوية معقولة لأثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على العمالة في الأردن.

وقد أوصت الدراسة ببعض التوصيات كان أهمها: زيادة دعم وتقديم التسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية نظرا لأثرها الإيجابي على كل من الناتج المحلي الإجمالي والصادرات الأردنية. كما أوصت الدراسة بزيادة الاهتمام بتدريب العاملين نظرا لأن مرونة الناتج المحلي الإجمالي استجابة للتغير بالعمال أكبر منه استجابة للتغير في رأس المال أو الاستثمار الأجنبي المباشر.

إن تركيز الدراسات الأردنية السابقة على التحليل الكلي المباشر للاقتصاد *Aggregate* قد قيد قدرة هذه الدراسات على رسم سياسات محددة للقطاعات الاقتصادية المختلفة. ولهذا تتبع هذه الدراسة الجوانب التفصيلية *Disaggregate* للقطاع الصناعي وخاصة قطاع الصناعة التحويلية وفروعه، متبعين بذلك نهج بعض الدراسات الأجنبية والتي ركزت على الاختلافات في آثار ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر القطاعات مثل دراسة *Resmini*. فقد توصل في تحليلاته لأربعة قطاعات في دول أوروبا الشرقية *Central and Eastern European Countries (CEECs)* أن استجابة الاستثمار الأجنبي المباشر لمتغيرات السوق تختلف عبر القطاعات (*Resmini, 2000*).

ومما يعزز هذا الرأي ما توصلت إليه إحدى الدراسات، إذ حللت أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على إحدى عشرة صناعة تحويلية في جمهورية التشيك وهنغاريا وبولندا، وتوصلت إلى الاختلافات في نمو إنتاجية العمل والتي ترجع أساساً إلى الأصول غير الملموسة للمستثمرين الأجانب (*Holland & Barell, 2000*).

لذا من المتوقع لهذه الدراسة تحليل آثار الاستثمار الأجنبي على قطاع الصناعة التحويلية وفروعها؛ لأن التأثيرات ليست متشابهة عبر الصناعة التحويلية وفروعها.

ويضاف إلى ذلك أن مثل هذا المستوى من التحليل يسمح لصانع القرار برسم السياسات الحالية والمستقبلية والتي يمكن أن تؤثر على سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف

الصناعات؛ لأن جذب الاستثمارات لتلك الصناعات هو استجابة للتوقعات الإيجابية لتلك الصناعات. إذ تشير نظرية المنشأة إلى انه لكي تقوم هذه المنشئات بالاستثمار في الخارج، يجب عليها أن تكون قادرة على استغلال المزايا المحلية، بالإضافة لمزاياها التنافسية الخاصة حتى تكون قادرة على المنافسة.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

١- تركز غالبية الدراسات الأردنية على الأثر المباشر للاستثمار الأجنبي في النمو الاقتصادي عند التقييم، إلا أن أيا من تلك الدراسات لم تتناول علاقة الاستثمار الأجنبي المباشر بالتجارة الخارجية، وآثاره غير المباشرة في نمو الإنتاجية الكلية. لذا نتوقع الحصول على نتائج تضفي المزيد من المرئيات وتكشف عن آثار جديدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن.

٢- رغم تعدد الدراسات وتنوعها في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن إلا أن أيا من تلك الدراسات لم تتناول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية في الأردن وذلك من خلال التحليل على المستوى التفصيلي أو حتى على المستوى الإجمالي للصناعة التحويلية. إذ نتوقع الحصول على نتائج تضفي المزيد من المرئيات وتكشف عن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣- يعتقد أن أحد الأسباب الكامنة وراء عدم تطابق نتائج الأبحاث السابقة مع بعضها البعض في الأردن هو أن معظم التحليلات تمت على المستوى الكلي للاقتصاد؛ وبالتالي تم إهمال السمات الخاصة بكل قطاع والتي سوف تحدد في النهاية التأثير الموجب أو السالب للاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد.

١-٦ فرضيات الدراسة

في ضوء ما تقدم، ولغايات تحقيق أهداف هذه الدراسة فقد صيغت الفرضيات الرئيسة التالية:

الفرضية الأولى:

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية غير منتظمة *Not Uniform* عبر الفروع الصناعية.

الفرضية الثانية:

توجد علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة "الصادرات والمستوردات" في قطاع الصناعة التحويلية.

الفرضية الثالثة:

آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية غير منتظمة "*Not Uniform*" عبر فروع قطاع الصناعة التحويلية.

الفرضية الرابعة:

هدف الاستثمار الأجنبي أساساً هو حماية مزاياه التنافسية "المعرفة"، وأنه غير مستعد لنشر تلك المزايا في الدولة المضيفة.

١-٧ الإطار النظري للنماذج القياسية المستخدمة[1]

أولاً محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

أحد أهداف هذه الدراسة بناء نموذج لمعرفة المحددات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر ليس لقطاع الصناعة التحويلية فحسب وإنما للفروع الصناعية الأخرى أيضاً؛ لأن التحليل على مستوى الصناعة ككل ربما يخفي اعتبارات مهمة عبر الفروع، ونتيجة لضرورة توافر سلسلة زمنية لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب الدول المستثمرة والصناعات التحويلية، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية (*Gravity*) لتفسير العوامل المؤثرة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات والدول المستثمرة. فمن المفروض أن هذا التوزيع ينسجم تماماً مع البيانات المقطعية (*Linneman, 1966; Tinbergen, 1962*).

وتفترض هذه النماذج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في الحجم النسبي لكل من الدولة الأم والدولة المضيفة، والمسافة الجغرافية بينهما، وكذلك الخصائص الأخرى للدولة مثل تكاليف رأس المال، وتكاليف وحدة العمل، وحجم القطاع، وكثافة التجارة وغيرها (*Shim, 2006*).

وللوقوف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذه المحددات على النحو الآتي (*Shim, 2006*):

$$FDI_{i,j}=f(GDP_i , Distance_i , Interest_i , Wage_i , Sector_{i,j} ,Trade_{i,j}) \qquad \ldots(1)$$

[1] يمكن التعرف بشكل مفصل على الأطر النظرية لهذه النماذج في الفصل الرابع.

حيث أن:

j الفرع الصناعي التحويلي و i الدولة المستثمرة

$FDI_{i,j}$: التدفقات المتراكمة للاستثمار الأجنبي من الدولة i إلى قطاع الصناعة التحويلية.

GDP_{ij} : المتوسط السنوي لنسبة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

$Distance_{ij}$: الجذر التربيعي للمسافة بآلاف الكيلومترات بين عاصمة الدولة المستثمرة وعمان.

$Interest_{ij}$: نسبة معدل الفائدة في الدولة i إلى معدل الفائدة في الأردن.

$Wage_{ij}$: نسبة "عوائد العاملين مقسومة على القيمة المضافة لكل عامل في الدولة i " إلى "عوائد العاملين مقسومة على القيمة المضافة لكل عامل في الأردن".

$Sector_{i,j}$: حجم القطاع j في الدولة i "المتوسط السنوي لمساهمة الفرع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي".

$Trade_{i,j}$: كثافة التجارة بين الأردن والدولة المستثمرة في المنتجات الصناعية "المتوسط السنوي لمساهمة تجارة الفرع الصناعي التحويلي في مجمل تجارة الفرع الصناعي التحويلي الأردني".

وتشتمل عينة الدول المختارة على أهم ثمانية دول مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار هم أمريكا وبريطانيا وبلجيكا والسعودية ومصر والعراق والإمارات. مع ملاحظة أن هذا الأسلوب لا يشمل جميع دول الأم للشركات المستثمرة في الصناعة التحويلية الأردنية، بمعنى أن المنشئات الأجنبية في الصناعة الأردنية تابعة لدول مختلفة لكل منها خصائصها، وهذا يعني إن المتغير التابع يخضع للحد الأقل[٢]. لذا فإن تقنيات تقدير الإمكان الأعظم *Maximum Likelihood* سوف يتم استخدامها في هذه الحالة، ومثل هذا النموذج يمكن كتابته على النحو الآتي (*Maddala, 1983*):

$$FDI^{*}=ß`X + \mu$$

---

[٢] أن دالة الإمكان الأعظم للمتغير التابع هي الاحتمال المشترك للمشاهدات ، وهي مجموع الاحتمالات المنفردة بحيث أن كل مشاهدة مستقلة عن الأخرخ، ومنها نحصل على الصيغة $L = \left\{1 \frac{1}{\sqrt{2ps_u^2}}\right\}^n e^{\left\{-\frac{1}{2s_u^2}\sum^n\left(Y_i - \hat{b}_0 - b_1 X\right)^2\right\}}$ لذا فإن تعظيم دالة ذات أس سالب مساو لتدنية قيمة الأس في الدالة .

and

$$FDI = \begin{cases} 0 & , \text{ if } \quad FDI^{*} \leq 0 \\ FDI^{*} & , \text{ if } \quad FDI^{*} > 0 \end{cases}$$

حيث أن:

FDI^{*}: يمثل المتغير غير الملاحظ "التدفق المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة معينة".

FDI : هو القيمة الملاحظة للمتغير التابع " التدفق الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر".

X : هو متجه *Vector* للمتغيرات المستقلة للدولة: "الناتج المحلي الإجمالي، والقرب الجغرافي، والفائدة، والأجور، وحجم القطاع، والتجارة".

ß : هو متجه *Vector* لمعاملات الانحدار (الميول *Slopes*).

µ : حد الخطأ، حيث أنه *Independently and identically distributed (i.i.d)*.

ونشير هنا إلى أنه في نماذج *TOBIT* فإن معاملات الانحدار (الميول) لا يمكن تفسيرها بسهولة كونها لا تمثل التأثيرات الحدية، لذلك تبعاً للأدبيات في هذا الخصوص يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو الآتي: (*Greene, 1993*)

$$\mathrm{E}[FDI] \ / \ X = \left\{ \Pr ob[FDI^{*} > 0]\hat{b} \right\}$$

ثانياً أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية

قد يثار تساؤل عن العلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، فلمن تكون الهيمنة؟ فهل كل منهما يمثل بديلاً للآخر كما يعتقد أساتذة النظرية التجارية والكثير من أدبيات الاستثمار المباشر؟ أم أنهما متكاملين يكمل ويخدم كل منهما الآخر؟.

فإزالة القيود التجارية قد تؤدي إلى توسع حجم المستوردات التجارية، ومن ثم قد تتجه المنشئات إلى الاستثمار في الدولة الأخرى والتصدير للدولة التي كانت تستضيف أنشطتها في السابق، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد انه في حالة أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل كل منهما الآخر، فإن تحرير التجارة سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (*Brenton, et.al. 1999*).

١ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

للوقوف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التصديري للأردن، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذا الأثر على النحو الآتي (*Sun, 2001 ; Song, 2000 ; Erickson, 1999*):

$$EXP_{jt} = b_0 + b_1 \ FDI_{j(t-1)} + b_2 \ EXP_{j(t-1)} + b_3 \ WTO + b_4 Subsidies + e_{jt} \quad \kappa \ (2)$$

حيث أن:

EXP_{jt}: صادرات الصناعة j في السنة t.

$FDI_{j(t-1)}$: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة j في السنة $(t-1)$. ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على الأداء التصديري؛ فليس من المتوقع أن يكون التأثير آنياً (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$EXP_{j(t-1)}$: صادرات الصناعة j في السنة $(t-1)$. إذ أن أثر إبطاء المتغير التابع هو لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة، فالفعاليات الاقتصادية سوف تكيف توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (Gujarati, 1995). لذا يقصد من استخدام إبطاء الصادرات ضبط الخبرات السابقة المتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للصادرات.

WTO: متغير وهمي يعكس أثر متغير الانفتاح التجاري على أداء الصادرات، ويأخذ قيمة (١) منذ انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية *World Trade Organization* أي عام ٢٠٠٠، وقيمة (٠) قبل هذا التاريخ.

Subsidies: الإعانات المقدمة لقطاع الصناعة التحويلية. وهي تعكس قدرة المنشئات على الحصول على المواد الخام بتكلفة أقل ومن ثم قدرتها على المنافسة الدولية.

b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 : معلمات النموذج القياسي.

e_{jt}: حد الخطأ.

٢ - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات، فتشير الأدبيات أن زيادة مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المضيف، ستزيد المستوردات الأولية منها والوسيطة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات المرتفعة من التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة التي تتم من خلال المنشئات المتعدية للجنسيات (*Leichenko & Erickson, 1997; Vaughn, 1995*).

وللوقوف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذا الأثر على النحو الآتي *(Erickson, 1999; Zhang and Song, 2000; Leichenko & Erickson, 1997; Sun, 2001)* :

$$import_{jt} = b_0 + b_1 FDI_{j(t-1)} + b_2 import_{j(t-1)} + b_3 tariff_{jt} + b_4 WTO + e_{jt} \quad \text{K} \; (3)$$

حيث أن:

$Import_{jt}$: مستوردات الصناعة j في السنة t.

$FDI_{j(t-1)}$: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة j في السنة $t-1$. ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على المستوردات؛ فليس من المتوقع أن يكون التأثير آني (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$Import_{j(t-1)}$: مستوردات الصناعة j في السنة $t-1$. إذ أن أثر إبطاء المتغير التابع هو لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة(*Gujarati, 1995*). لذا يقصد من استخدام إبطاء المستوردات ضبط الخبرات السابقة المتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للمستوردات.

$Tariff_{jt}$: هو تقريب يُبّين المتوسط المرجح للتعريفات على مستوردات الصناعة j.

WTO : متغير وهمي يأخذ الرقم (١) منذ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية "أي منذ عام ٢٠٠٠"، ويأخذ الرقم (٠) قبل هذا التاريخ.

b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 : معلمات النموذج القياسي

e_{jt} : حد الخطأ.

ثالثاً أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية

هناك الكثير من المبررات للاعتقاد بأن المنشئات المتعدية للجنسيات *MNE's* تمثل قاطرة هامة للنقل المباشر للتقنية وهذا يمكن تعريفه بمفهوم واسع ليشمل ليس نقل المعرفة العلمية فحسب ، ولكن أيضاً نقل المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية إذا ما أحسنت الدولة المضيفة إدارة النشاط الاقتصادي ككل بما فيه نشاط المنشئات الأجنبية.

ومن الممكن أن يكون هناك فوائد أخرى لا تقل أهمية، وتتمثل في النقل غير المباشر للتقنية للشركات المحلية. ويتحقق هذا الأثر عندما ترخص المنشئات الأجنبية للمنشأة المحلية باستخدام التقنية الخاصة بها، ويمكن أن تتحقق أيضاً من خلال المعاملات المشتركة بين المنشئات الأجنبية والمحلية من خلال المشروعات المشتركة وغيرها، وهذا أمر ركز عليه تقرير الاستثمار في العالم لسنة ٢٠٠١.

ويمكن أيضاً للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدث آثاراً تطويرية أخرى من خلال إجبار المنشئات المتنافسة المحلية على تطوير قدراتها التقنية بسبب الضغط المفروض عليها من قبل المنشئات الأجنبية. كما أنها قد تحسن نوعية المدخلات المحلية كنتيجة لارتفاع المنافسة (*Gera et. al., 1999*).

ولغرض التحليل على المستوى الصناعة التحويلية سوف يتم استخدام قيم الإبطاء للاستثمار الأجنبي المباشر، وإعانات الصناعة، وتكاليف عنصر العمل "تعويضات العاملين مقسومةً على عدد ساعات العمل الرسمية"، بالإضافة إلى متغير وهمي بقصد الوقوف على الاتفاقات التجارية التي يمكن أن تؤثر على الأداء، والموضحة بالنموذج القياسي الآتي (*Hanel, 2000*):

$$TFP_{jt} = b_0 + b_1 OWN_{j(t-1)} + b_2 FOR_{j(t-1)} + b_3 FDI_{j(t-1)} + b_4 TFP_{j(t-1)} + b_5 WTO + e_{jt} \quad \text{K} \ (4)$$

حيث إن:

TFP_{jt} : المعدل السنوي لنمو الإنتاجية الكلية للصناعة *j*.

$TFP_{j(t-1)}$: قيم إبطاء إنتاجية العامل الكلية *TFP*. ويقصد من استخدام إبطاء الإنتاجية الكلية تحديد أثر الخبرات السابقة على نمو الإنتاجية.

$FDI_{j(t-1)}$: قيم إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على الإنتاجية الكلية؛ فليس من المتوقع أن يكون التأثير آنياً (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$OWN_{j(t-1)}$: أنشطة البحث والتطوير للشركات المحلية وقد تم استخدام قيمة الإنفاق على المخطط لتطوير المشاريع الصناعة و المقدمة للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار مقسوماً على مبيعات تلك الصناعات "كتقريب للانتشار المحلي للبحث والتطوير للصناعة".

$FOR_{j(t-1)}$: أنشطة البحث والتطوير للشركات الأجنبية وقد تم استخدام قيمة الإنفاق المخطط لتطوير المشاريع الصناعة و المقدمة للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار مقسوماً على مبيعات تلك الصناعات. وهو تقريب لأثر الانتشارات للفروع الأجنبية العاملة في الأردن على نمو *TFP*.

WTO :هناك طريقتان لتوضيح تأثر الانفتاح الاقتصادي في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية: الأول هو باستخدام المتغيرات الوهمية كما أشرنا سابقاً، والثاني باستخدام قيم التجارة الخارجية " الميزان التجاري لكل صناعة" مما يسمح بالكشف عما إذا كانت المنشئات الأجنبية تستثمر في الدولة للاستفادة من مزايا الموقع، أو أنها تجلب آثارا انتشارية للبحوث والتطوير إلى الصناعة في الدولة المضيفة.

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 b_5$: معلمات النموذج القياسي.

ε_{jt} : حد الخطأ.

رابعاً تحليل قرارات المنشئات الأجنبية في اختيار إستراتيجية الدخول للصناعة التحويلية الأردنية

تلجأ المنشئات المتعدية للجنسيات للاستثمار الأجنبي المباشر عندما تجد بعض المزايا من استثمارها بالخارج – كما سيتبيّن بالفصل الثاني-. فتملك هذه المنشئات لمزايا الملكية تدفعها إلى التوسع القومي والدولي. كما أن المنشأة التي تلجأ للاستثمار الأجنبي المباشر عليها اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإستراتيجية الاستثمارية "أي طريقة الدخول" التي تتبعها المنشأة في الدولة المضيفة.

وتؤكد أدبيات الدراسة أن تكلفة التبادل هي المحدد الرئيس المؤثر على قرار المنشأة متعدية الجنسيات بطريقة دخولها للدولة المضيفة، كما أن مزايا المنشأة هي أحد العوامل المهمة في توضيح عملية اختيار المنشئات المتعدية للجنسيات لقرار طريقة الدخول (*Sun, 1999*).

من جانب آخر، تسمح إستراتيجية الدخول للمنشأة الأجنبية بمستويات مختلفة من السيطرة والإشراف على الموارد. فإستراتيجية الملكية الكاملة يسمح للمنشأة الأم تحكماً مطلقاً على الفرع، أما المشاريع المشتركة فهي إستراتيجية تسهل الوصول إلى السوق المحلي وكذلك لموارد الدولة المضيفة، وفي الوقت نفسه تسمح للمنشأة الأم بالسيطرة على العمليات المختلفة للإنتاج وعملية اتخاذ القرار للمنشأة محلياً.

لذلك ستركز هذه الدراسة التطبيقية على الصناعات التحويلية الأردنية، وعلى بيانات مقطعية تشمل ٢٠ منشأة أجنبية عاملة في الصناعة التحويلية الأردنية. كما أن الباحث سيقوم باختيار عام ٢٠٠٦ ويحاول تقييم كيف أن خصائص المنشأة ستحدد قرارات المنشأة فيما يتعلق بالاستثمار في الصناعة الأردنية سواء من خلال المشروع المشترك *Joint Venture* أو من خلال التملك *Acquisition*.

ولتحقيق هذا الغرض يمكن استخدام نموذج *Binary Logit*، فهو أسلوب جيد لتحليل النماذج التي يأخذ فيها المتغير التابع خيارين منفصلين. إذ يأخذ المتغير التابع Y القيمة (١) في حالة خيار المنشأة بالتملك، والقيمة (٠) في حالة خيار الاستثمار المشترك.

وعليه، يمكن وصف هذا النموذج على النحو الآتي (*Manzanilla, 2004*):

$$Entry\ \ Mode = b_0 + b_1 Log\ \ Asset + b_2 Effic + b_3 Inter + b_5 Performonce + b_6 Location + e_t \ldots \quad (5)$$

وفيما يلي توضيحاً لمزايا المنشأة الأجنبية المراد استخدامها:

١. **لوغاريتم الأصول *Log Asset***: تُعبِّر عن إجمالي الأصول، ويستخدم هذا المتغير كتقريب لمتانة أصول المنشأة *Asset Power*، فالمنشئات الكبيرة تمتلك مزايا احتكارية على بعض أصولها.
٢. **الكفاءة *Efficiency***: و تُعبِّر عن كفاءة المنشأة، ويهدف هذا المتغير لتوضيح آثار المعرفة الإدارية، ويمكن الحصول على هذا المتغير من خلال نسبة إجمالي الإنتاج إلى عدد الموظفين في المنشأة.
٣. **العالمية *International***: وهو مقياس للخبرة الإدارية الدولية بالأسواق الأجنبية، ويمكن الحصول عليه من خلال عدد الفروع التي أسستها المنشأة الأم حول العالم.
٤. **الأداء *Performance***: وتُعبِّر عن القدرة على صنع الأرباح، ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

٥. الموقع الجغرافي ***Location***: وهو متغير وهمي يوضح أثر المسافة بين دولـــة الأم للمنشأة الأجنبية والأردن. ويأخذ الرقم (١) إذا كانت الدولة من ضمن الدول العربيـــة أو دول الشرق الأوسط، ويأخذ الرقم (٠) غير ذلك.

٥. **طريقة الدخول *The entry mode***: ويمثل المتغيـــر التـــابع والـــذي يعبـــر عـــن إستراتيجية الدخول، ويأخذ القيمة (١) إذا كانت إستراتيجية المنشأة هي التملك، والقيمة (٠) إذا كانت الإستراتيجية الاستثمارية للمنشأة هي المشاريع المشتركة.

١-٨ منهجية الدراسة

للتوصل إلى وصف دقيق ما أمكن لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر، تتعرض هذه الدراسة بالبحث والتحليل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويليـــة فـــي الأردن، وذلك من خلال التحليل على المستوى التفصيلي للصناعة التحويليـــة. لـــذا تـــستخدم الدراســـة أسلوبين من أساليب البحث العلمي:

١) **الأسلوب الوصفي**: يرتكز على استقراء الحقائق واستنباطها من البيانات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والصناعة التحويلية للسنوات من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠٠٦.

٢) **الأسلوب القياسي**: ويستخدم نموذج الجاذبية *GRAVITY* القياسي لبيان العوامل المؤثرة وتفسيرها في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات والدول المستثمرة. حيث يسمح هذا النموذج باختبار أي المحددات مهمة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لفروع الصناعية التحويلية.

وسوف يستخدم الباحث عدداً من النماذج القياسية لتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشـــر على التجارة الخارجية ونمو الإنتاجية الكلية في الصناعة التحويلية وذلك حسب التعديل الثالـــث للتصنيف الصناعي القياسي الدول (*ISIC-3*)؛ لأن التحليل على المستوى الكلي للاقتصاد ربمـــا يخفي اختلافات مهمة عبر الصناعات.

الفصل الثانـي

الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصناعة

٢ - الخلفية النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الصناعة

٢ - ١ مقدمة

نما الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع منذ بداية الثمانينيات. إذ كان معدل الزيادة في الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى بكثير من معدل نمو التجارة العالمية منذ بداية الثمانينيات وحتى الآن (تقرير الاستثمار في العالم، ٢٠٠٢).

ونتيجة للتطورات الدولية؛ فقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوده الشركات المتعدية للجنسيات من أهم آليات دمج الاقتصاد العالمي. كما أسهمت التطورات السريعة على تحسين القدرة التنافسية والتكنولوجيا والتنافس الدولي للأسواق ورؤوس الأموال، وينسحب ذلك على العمالة الماهرة التي ساعدت على تدويل أنشطة الشركات المتعدية للجنسيات مما جعل السوق العالمي تحت سيطرة هذه الشركات .

ولتحقيق ذلك عمدت هذه الشركات إلى تبني إستراتيجيات مكملة *Complementary* لصادراتها بهدف زيادة قدراتها التنافسية، وتقليل المخاطر المتعلقة باستثماراتها في رأس المال المادي والبشري، وكذلك في أنشطتها في البحوث والتطوير. ومن الأمثلة على هذه الإستراتيجيات الاندماج والتملك *Merge and Acquisition*، الاستثمارات الجديدة "ويطلق عليها المشاريع الخضراء" *Greenfield investments*، والاستثمار المشترك *Joint Venture*، والتراخيص *Licensing*... إلخ.

ووفقاً لِبيانات الاستثمار في العالم لعام ٢٠٠٦، سجل الاستثمار الأجنبي المباشر رقماً قياسياً بلغ (١,٣) ترليون دولار، وارتفع نصيب الدول النامية من هذا التدفق ليصل إلى ٣٧٩ مليار دولار، وهو رقم قياسي لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى هذه المجموعة من الدول. وما زالت الشركات المتعدية للجنسيات التابعة للدول المتقدمة تسيطر على الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٨٤% من حجم التدفق العالمي لهذا الاستثمار. وبالرغم من أن هناك عوامل عديدة لزيادة التدفق العالمي للاستثمار الأجنبي المباشر؛ إلا أن المصدر الرئيس ما زال يتمثل في حجم عمليات الاندماج والتملك بين الشركات، حيث وصل حجم هذه الصفقات إلى ٨٨٠ مليار دولار عام ٢٠٠٦ أي ما يمثل حوالي ٦٧% من التدفق العالمي لهذا الاستثمار (أسكوا، ٢٠٠٧).

ويمكن أن نعزو تطور حجم هذا النوع من الاستثمار الأجنبي إلى ما يتضمنه في طياته من العديد من المزايا، فالقيام بمثل هذا النوع من الاستثمار يسمح للشركات المستثمرة من تعظيم أرباحها من أصولها المالية والتقنية وبشكل أكثر فعالية. وفي الوقت نفسه فإن الدول المستقبلة

لمثل هذا النوع من الاستثمار لا تحصل على رأس المال فحسب؛ وإنما قد تحصل أيضاً على مزايا تكنولوجية وإدارية ومهارية قد يصعب التوصل إليها من أي مصدر آخر. وتتمثل استفادة الدول المضيفة أيضاً في تمكنها من الاتصال بشبكة الإنتاج والتوزيع العالمية التي طورتها الشركات الأجنبية ذاتها. إلا أن جذب الاستثمار المباشر ليس بالأمر الهين، فهذا يتطلب وجود بيئة جاذبة للاستثمار في الدول الساعية لجذبه.

وسنتناول في هذا الفصل الأسس النظرية التي تحاول أن تفسر سلوك الشركات المتعدية للجنسيات والاستثمار الأجنبي المباشر، ومن ثم آثار ذلك السلوك على نمو تجارة و إنتاجية الدولة المضيفة.

٢ - ٢ النشاطات الدولية للمنشأة *International Firm's Activities*

تحتل التجارة أهمية كبيرة في المجتمعات جميعها وخصوصا في الوقت الحاضر والذي تميز بظهور العديد من المتغيرات الدولية. وقد أدى ذلك إلى اتساع حجم التجارة الدولية وتزايد قيم التجارة الدولية وخاصة في العقود الأخيرة.

وفي محاولة لشرح ظاهرة النشاط الدولي عبر الحدود فإن أدب الاقتصاد الدولي يظهر أن الصادرات ارتبطت ارتباطاً وثيقاً بعاملين رئيسين هما:

١. اعتبارات تكاليف الإنتاج: ويتعلق بالوفرة النسبية لعناصر الإنتاج، ونوعية وسعر المواد الأولية ومدخلات الإنتاج الأخرى. كذلك الاستفادة من اقتصاديات الحجم والتي تسمح بتصنيع سلعة أو تقديم خدمة ذات نوعية جيدة وبسعر منخفض مقارنة مع الصناعة الأجنبية.

٢. اعتبارات تكاليف النقل ومدى الاستجابة لحاجات الزبائن ورغباتهم: حيث أن تكاليف النقل يمكن أن تؤثر على تنافسية السعر في الأسواق الأجنبية.

وتشير أدبيات التسويق الدولي إلى أن دور التجارة الخارجية في نمو الاقتصاد العالمي قد اقتصر على الصادرات كنمط وحيد للدخول للأسواق الدولية منذ الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية. إلا أنه خلال العقود الأربعة الأخيرة شهد الاقتصاد العالمي تزايداً في استخدام وسائل بديلة لخدمة الأسواق الدولية مثل الرخص والإمتيازات والمشاريع المشتركة، كما ظهر الاستثمار الأجنبي المباشر كنمط بديل وفعّال لخدمة الأسواق الدولية (*Vaughan, 1995; Caves, 1996*).

لذا فإن تطور الإستراتيجيات الدولية البديلة لخدمة الأسواق الأجنبية قد أضعف الصادرات كإستراتيجية أساسية لخدمة الأسواق الأجنبية، ومن هذا المنطلق فإن تزايد الأهمية النسبية لهـذه الإستراتيجية أوجد تساؤلات عدة حول آثار هذه التعاملات الدولية الحديثة على أداء التجارة.

٢-٢-١ نظريات التجارة الدولية

للتخصص دور فاعل في تعظيم الإنتاج العالمي والرفاهيه الاقتصادية للأفراد. هذا ما أكده العديد من الاقتصاديين التقليديين، مركزين اهتمامهم على أن التجارة الحرة تفيـد الاقتـصاديات المتاجرة، ولعل هذا ما دفع آدم سميث إلى التأسيس لفكرة التخصص ومـا يؤديـه مـن تعظـيم للإنتاج والرفاه الاقتصادي؛ انطلاقاً من أن الميزة المطلقة هي سبب قيام التجـارة بـين الـدول (*Negishi, 2001*).

وطور ريكاردو النظرية العامة للتجارة الدولية فأشار إلى أنه في ظل ظروف التجـارة الحرة فإن كل دولة عليها أن تتخصص في إنتاج تلك السلع التي تتمتع بميزة نسبية فيها بالمقارنة مع الدول الأخرى. لذا يرى ريكاردو أن هذا التخصص النسبي يتولد عنه توزيع أمثل للمـوارد بحيث أن جميع الدول المتاجرة ستستفيد من التجارة والتخصص (*Heller, 1973*).

أما نظرية الفرصة البديلة للتجارة الدوليـة للاقتـصادي *Haberler* فتـنص علـى أن الأسعار النسبية للسلع المختلفة لا تتوقف على اختلاف التكلفة الراجعة إلى كمية العمل اللازمـة لإنتاج السلع، وإنما إلى الإنتاج الذي يـتم التـضحية بـه لإنتـاج الـسلعة موضـع التجـارة (عوض، ١٩٩٥).

وعرض الاقتصاديان (هكشر وأولين) نظرية الوفرة النسبية لعناصـر الإنتـاج، وتقـوم فكرتها على أنه في ظل تطابق تقنيات الإنتاج بين الدول، واختلاف ثرواتها من عناصر الإنتاج، واختلاف كثافة عناصر الإنتاج؛ يمكن تفسير المزايا النسبية للدولة من خلال هـذه الاختلافـات، والتنبؤ الأساس لهذه النظرية أن الدول الغنية تصدر سلعاً كثيفة رأس المال، وفي الوقـت نفـسه تستورد سلعاً كثيفة عنصر العمل (عوض، ١٩٩٥).

وبغض النظر عن الانتقادات الموجهة لهذه النظريات؛ فلابد من الإشارة إلى أن نظريات التجارة الدولية تعتمد أساساً على توازن السوق، لذا فهي لا تأخذ بعين الاعتبار أثـر الـشركات الدولية على التجارة الدولية. بالمقابل فإن نظريات المنشأة المتعدية للجنسيات تركز أساساً – كما سيتضح لاحقا- على مزايا الملكية للمنشأة والتي تحفزها لتعدي الجنسية *Multinationality*.

٢-٢-٢ الإستراتيجيات البديلة للصادرات في خدمة الأسواق الأجنبية

بينت العديد من الدراسات التطبيقية العوامل المؤثرة في نمو وتطور الأساليب البديلة للصادرات للولوج للأسواق الأجنبية؛ ومن أبرز هذه العوامل: تدويل المعرفة، ومزايا التمركز بالدولة المضيفة، والمنافسة، والإستراتيجيات المتعلقة بتوسيع الحصة السوقية، وكذلك تقليل المخاطر.

إن النمط التاريخي للإستراتيجيات البديلة للصادرات يؤكد أن التجارة الخارجية اقتصرت بداية على تبادل السلع والخدمات بين الدول، وأن الصادرات كانت الإستراتيجية الوحيدة لخدمة الأسواق الأجنبية حتى الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية.

وخلال الحقبة الحالية تطورت النشاطات الدولية والتي تؤكد في مجملها بأن الاقتصاد العالمي دخل في مرحلة جديدة قائمة على أن إستراتيجية المنتجين أصبحت تقديم طريقة صنع السلعة إلى الدولة المضيفة *The Way to Make Things*[٣]. وترتب على هذه التغيرات تغيرات أخرى في أنماط التجارة الدولية؛ فالمنتجات التي كانت تستورد في السابق أصبحت الآن تنتج محلياً، بمعنى أن المنتجين يقدمون الآن معرفة للكيفية التي يتم بها الإنتاج أي أنهم أصبحوا يختارون الأسلوب الأكثر كفاءة[٤] في قراراتهم لتوسيع أعمالهم الجديدة (Vaughan, 1995; Caves, 1996).

ووفق هذا المنظور يعرض هذا الجزء بعض المفاهيم المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر، والشركات المتعدية للجنسيات، والإستراتيجيات البديلة.

أولاً: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويمثل حافز الربح المحرك الرئيس لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة (شبانه، ١٩٩٤).

ويعرف بعض الاقتصاديين الاستثمار الأجنبي المباشر، بأنه ممارسة المال الأجنبي النشاط في بلد آخر سواء كان ذلك في مجال الصناعة الاستخراجية أو التحويلية بحيث يرافق هذا النوع من الاستثمار انتقال التكنولوجيا والميزات التقنية إلى الدولة الأخرى من خلال ممارسته للإشراف المباشر على النشاط في المشروع المعني (كنونة، ١٩٨٠).

---

[٣] من خلال التراخيص والامتياز وغيرها بحيث أصبحت السلع الأجنبية في ظل هذه الإستراتيجية تُعد سلعاً محلية للدولة المضيفة، كونها تنتج في الدولة المضيفة.

[٤] تعد الصادرات الأسلوب الأقل تكلفة والأقل مخاطرة، إلا أنه الأسلوب الأقل ربحية مقارنة مع كفاءة الأساليب الجديدة للدخول للأسواق الأجنبية.

ويعرف كل من صندوق النقد الدولي *IMF* ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* الاستثمارات الأجنبية المباشرة على أنها الاستثمارات في مشروعات داخل دولة ما، ويسيطر عليها المقيمون في دولة أخرى (*OECD, 2000*). وقد أوضح صندوق النقد الدولي في مجال تعريفه لهذه الاستثمارات المباشرة أنه يجب أن تزيد حصة المستثمرين الأجانب عن ٢٥% من رأس المال، أو يتركز ٢٥% فأكثر من الأسهم في يد شخص واحد أو جماعة واحدة منظمة من المستثمرين بما يترتب عليه أن تكون لهم سيطرة فعلية على سياسات وقرارات المشروع (عبدالوهاب، ١٩٩٥).

ووفق تعريف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية *UNCTAD* فإن الاستثمار الأجنبي المباشر هو ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة الأمد ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو المنشأة الأم في فرع أجنبي قائم في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٩). ولأغراض هذا التعريف يكون الحد الفاصل لتعريف الاستثمار الأجنبي المباشر هو ملكية حصة في رأس مال المنشأة التابعة للدولة المستقبلة تساوي ١٠% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية. وتسمى المنشأة المحلية المستثمر فيها بالوحدة التابعة أو الفرع. وبذلك يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر ملكية حصة في رأس المال عن طريق شراء أسهم الشركات التابعة وإعادة استثمار الأرباح الموزعة. وأيضاً الاقتراض والائتمان بين المنشأة الأم والمنشأة التابعة والتعاقد من الباطن وعقود الإدارة وحقوق الاستثمار والتراخيص لإنتاج السلع والخدمات (بابكر، ٢٠٠٤).

مما تقدم يتبين أنه لا يوجد اتفاق عام على شرط السيطرة الإدارية لغرض اعتبار الاستثمار الأجنبي هو استثمار أجنبي مباشر *FDI*، فبعض الدول والمنظمات تعدّ امتلاك ٢٥% من المشروع كافياً لتوافر شرط السيطرة الإدارية، والبعض الآخر يشترط امتلاك ٢٠% أو ٥٠% أو أكثر. بيد أن بعض الدول والمنظمات تعد هذه الأرقام مرتفعة على الصعيد العالمي، ولهذا رأت أن امتلاك ١٠% من المشروع بمثابة معيار كافٍ كي يتحقق شرط السيطرة الإدارية وهذا يتفق مع ما ذهب إليه عدد كبير من الاقتصاديين.

يضاف إلى ذلك أن التوسع من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر يترتب عليه تكاليف إدارية مرتفعة، لذا يرى *Vaughan* أنه ما لم تمتلك المنشأة المتعدية للجنسيات مزايا كافية لتعويض تكلفة التنسيق الدولي؛ فإن هذه المنشأة لن تحصل على مزايا التمركز "الموقع" بالدولة المضيفة. أما في حالة السماح للشركات المحلية استخدام هذه المزايا "مزايا الملكية" من خلال

التراخيص وغيرها من العقود الطويلة الأجل الأخرى، فإن هذه المنشأة يمكن أن تحصل على تلك المزايا (*Vaughan*, ١٩٩٥).

ويرى *Vaughan* أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون على شكل بناء كيان إنتاجي جديد وهو ما يطلق عليه بالاستثمارات الجديدة أو الخضراء *Greenfield Investments*. ويمكن أن يكون الاستثمار على شكل إعادة شراء كامل أو جزئي لمشروع قائم فعلاً وهو ما يطلق عليه بعمليتي التملك والدمج *Acqisitions & Mergers* .

بيد أن أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر تظهر أن تلك الاستثمارات تأخذ عادةً شكل إعادة شراء لمشروع قائم. ويعزى ذلك إلى رغبة المستثمر في هذا النوع من الاستثمار للتخلص من تكاليف بناء بنية تحتية جديدة للمشروع، وبالتالي تخفيض التكاليف.

وتجدر الإشارة إلى دوافع المنشأة لهذا النوع من الاستثمارات، والتي تتركز في النمو البطيء للأسواق المحلية لتلك المنشأة، أو الحاجة للسيطرة على حصة سوقية أكبر لمنتجاتها في الأسواق الدولية، أو رغبة واهتمام هذه الشركات في رسملة أصولها غير الملموسة كالمهارات الإنتاجية والإدارية والتسويقية... إلخ.

كما أن هذا النوع من الاستثمار يقود إلى تكامل أكبر بين كلٍ من التجارة والاستثمار. فالاستثمار الأجنبي المباشر هو الأسلوب الأكثر شيوعاً بسبب التطورات الاقتصادية والإستراتيجية، يضاف إلى ذلك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يوفر للمنشأة سيطرة على علاقاتها التجارية وعلى الأسواق أكثر مما توفره لها الصادرات.

ويمكن الكشف عن دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال النقاط التالية (*Vaughan*, ١٩٩٥):

١. تجنب العوائق التجارية *Barriers To Trade*: تؤثر سياسات وإجراءات وبرامج الحكومة على تكلفة وتنافسية السلعة، لذا يعد الاستثمار الأجنبي المباشر الخيار الأفضل لتجنب التكاليف العالية التي تفرضها إجراءات التجارة.

٢. تقليل التكاليف الإنتاجية *Lower Production Costs*: تُعد مزايا التمركز "الموقع" من العوامل المهمة للاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول ذات الأجور المنخفضة والموقع الإستراتيجي والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي تُعد خياراً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر حتى يقلل تكاليف إنتاجه.

٣.توافر الموارد الطبيعية *Natural Resources*: تؤثر أسعار المواد الخام المستوردة على قرار الاستثمار الأجنبي المباشر. فالمستثمر الأجنبي المباشر يمكنه تقليل تكاليفه إذا أمكنه الحصول على المواد الخام والسلع الوسيطة بأسعار أقل في الدولة المضيفة.

٤. البنية التحتية *National Infrastructure*: تُعد تكاليف النقل من التكاليف المهمة التي تواجه الصناعة. ويتطلب تقليل هذه التكاليف توافر بنية تحتية كالطرق والاتصالات والموانئ... إلخ. لذا يكون الإنتاج في الدولة المضيفة الخيار الأفضل في حالة ارتفاع تكاليف النقل.

٥. اتفاقيات التجارة الدولية *International Trade Agreements*: فمن غير المؤكد أن السياسات التجارية -بشكل خاص- يمكن أن تتضرر عند اتخاذ قرارات الاستثمار. اذ تسمح اتفاقيات التجارة الدولية الحرة سوقاً أوسع لتسويق إنتاج المستثمر الأجنبي.

٦. السياسة البيئة *Environmental Policy* : تفرض بعض الدول سياسات بيئية صارمة، مما يترتب عليه إجبار الشركات على إنفاق مبالغ كبيرة من أجل بيئة صديقة. لذا من المتوقع أن الدول ذات السياسة البيئية المرنة *Softer* تكون خياراً مهماً للاستثمار الأجنبي المباشر لتقليل تلك المصاريف.

٧.رأس المال الفكري *Intellectual Capital*: تؤثر السياسات المحلية والدولية في خلق رأس المال الفكري وحماية الملكية الفكرية وأنشطة البحوث والتطوير. إذ أن توفر قاعدة واسعة لرأس المال الفكري في ظل قوانين لحماية الملكية الفكرية في الدولة المضيفة تُعد عوامل مهمة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٨. النظام الضريبي ونمو السكان والدخل في الدولة المضيفة: فالضرائب المرتفعة على بعض السلع وخاصة الكمالية تؤثر على الاستهلاك، بالمقابل فإن نمو السكان يعني سوقاً أكبر للمنتجات، كما أن القوة الشرائية لمواطني الدولة المضيفة تلعب دوراً مهماً في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

ثانياً: مفهوم المنشأة المتعدية للجنسيات *MNE*

ترتبط الشركات الدولية ارتباطاً وثيقاً بتطور الاقتصاد العالمي والقوى المسيطرة فيه، وبالرغم من أن العالم عرف بعض أشكال هذه الشركات خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر إلا أن فترة ما بين الحربين العالميتين شهدت بلورة مضمون مميز لهذه الشركات خلافاً للمضامين السابقة، وتأكد هذا المضمون المميز بعد الحرب العالمية الثانية باعتبار أن هذه

الشركات تقود إلى تقسيم جديد للعمل الدولي مختلف عن التقسيم الذي ساد خلال القرون الماضية[٥].

وتُعد الشركات المتعدية للجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الأجنبي المباشر نحو أقاليم العالم المختلفة. وقد تعددت التعاريف الخاصة بالشركات المتعدية للجنسيات نظراً لتعدد المصطلحات الأجنبية لها، فالبعض يطلق عليها الشركات الأجنبية *Foreign Firms*، أو الشركات الدولية *International Enterprises*، أو الشركات المتعدية للجنسيات *Multinational Enterprise MNE's* أو الشركات العابرة للحدود القومية *Transnational Corporations TNC's* كما تطلق عليها الأمم المتحدة.

وقد تبنى كل من دنينج *Dunning* والمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة تعريفاً واسعاً لهذه الشركات، حيث عرفت المنشأة المتعدية للجنسيات في ظله بأنها تلك المنشأة التي تتملك وسائل الإنتاج وتسيطر عليها وتباشر نشاطها سواء في مجال الإنتاج أو الخدمات في دولتين أو أكثر (عبدالوهاب، ١٩٩٥). أما *Behrman* فقد أضاف عنصر الإستراتيجية الإنتاجية العالمية للتعريف السابق، ويرى أن المنشأة المتعدية للجنسيات هي التي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة وتديرها في إطار إستراتيجية موحدة. أما *Vernon* فقدم تعريفاً شاملاً لهذه الشركات وهو أن الشركات المتعدية للجنسيات هي التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر، على أن يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوي عن ١٠٠ مليون دولار أمريكي خارج الدولة الأم، وكل هذا في إطار إستراتيجية موحدة (بنك مصر، ١٩٩٩).

أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فتعرف هذه الشركات على أنها تلك المؤسسات ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي تتألف من المنشأة الأم وفروعها الأجنبية. فالمنشأة الأم هي المالكة للأصول المستخدمة في الإنتاج في الخارج، أما الفرع الأجنبي "المملوك كلياً أو جزئياً" فهو المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة أو غير المحدودة التي مقرها الدولة المضيفة *Host Country* التي تمتلك فيها منشأة الوطن الأم *Home Country* حصة تتيح لها حق المشاركة في الإدارة (*UNCTAD, 1999*).

---

[٥] لمزيد من التفاصيل حول نشأة وتطور هذه الشركات راجع:
علي عبدالوهاب إبراهيم، الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠، ص ص ٢٤-٢٦.

وتتصف هذه الشركات بالعديد من الخصائص التي تميزها عن غيرها مـن الـشركات الأخرى مثل الحجم الكبير، والتفوق التكنولوجي، والانتماء إلى دول اقتصاديات السوق المتقدمة صناعياً، وزيادة درجة التنوع والتكامل، والسيطرة الادارية، وأسواق احتكار القلة (عبدالوهاب، ١٩٩٥).

وتعمل الشركات المتعدية للجنسيات للاستثمار في المناطق التي ترتفع فيها معدلات الربح مع تنوع وتغيير نشاطاتها ومراكز إنتاجها بما يتلاءم وتحقيق ذلك الهدف وتستغل هذه الشركات العديد من المزايا التي تتمتع بها أهمها: التقدم التكنولوجي والأساليب الإدارية والتنظيمية المتطورة، فضلاً عن القدرة على الوصول إلى الأسواق العالمية بما تملكه من وسائل الدعاية والإعلان[٦].

ولعل هذا ما دفع *Casson* للاعتقاد بأن القضية الأساسية التي تدور حولها النظرية الاقتصادية للمنشأة متعدية الجنسيات هو استثمار المعرفة المملوكة *Proprietary Knowledge* باعتبارها أصولاً قابلة للتنقل الدولي، ومحفزة للنشاطات الدولية. كما أن لتكاليف النقل دوراً مهماً في هذه النظرية (*Casson, 1987*).

ويصنف بعض الاقتصاديين الشركات المتعدية للجنسيات إلى صنفين هما (*Froot, 1993*):

١. الشركات المتكاملة أفقياً *Horizontal Integration*: بمعنى أن يتم إنتاج نفس الصنف من المنتجات في المشروعات جميعها بغض النظر عن الموقع الجغرافي. ويعتقد في هذا المجال أن الشركات المتكاملة أفقياً تزود السوق بالأصول الإنتاجية غير الملموسة.

وتجدر الإشارة إلى ضرورة وجود شروط ودوافع لتنفيذ هذا النوع من الاستثمار، أهمها توافر ميزة الموقع، أي وجود مزايا تجعل من الأربح للمنشأة أن تنتج أو تقدم الخدمة في الدولة المضيفة بدلاً من الإنتاج محلياً والتصدير (مثلاً وفرة المواد الخام الرخيصة والعمالة منخفضة التكاليف، أو نتيجة لوجود عوائق تجارية طبيعية أو مصنعة) كما يجب أن تكون تكلفة استغلال المزايا السابقة أقل من تكلفة الوسائل المتعلقة بمزاولة الإنتاج واستخراج التصاريح للقيام بهذا النشاط.

---

[٦] تلعب الشركات المتعدية للجنسيات *MNE's* دوراً محورياً في زيادة عولمة الاقتصاد العالمي، ففي عام ١٩٩٩ شكلت العمليات المحلية نحو ٢٤٠٠ منشأة متعدية الجنسية نحو ٢٦% من الناتج المحلي الأمريكي، ونحو ٦٣% من إجمالي الصادرات الأمريكية، و٣٧% من إجمالي الواردات الأمريكية، ونحو ٦٨% من نفقات البحوث والتطوير في أمريكا، كما أن ما يقرب من نصف العاملين بالقطاع الصناعي الأمريكي يعملون في مثل هذه الشركات في عام ٢٠٠٤ راجع
Nocke, Volker and Stephen Yeaple, An Assignment Theory of FDI National Bureau of Economic Research (NBER) Working Paper 11003, Cambridge, December 2004, P.١.

٢. الشركات المتكاملة رأسياً *Vertical Integration*: ويتم ذلك من خلال تنسيق مختلف الأنشطة - الإنتاج الأمامي *Upstream* والإنتاج الخلفي *Downstream* - داخل سلسلة الإنتاج.

ويمكن الكشف عن العوامل المؤثرة في قرار اللجوء لمثل هذا النوع من الاستثمار من خلال العوامل التالية (*Froot, 1993*):

١-العوامل التقنية: يتصف الجانب التقني للإنتاج عادة بالجمود وعدم قابليته لإعادة توزيع الموارد في المدى القصير، نظراً لجمود عملية الإنتاج " التكاليف الثابتة"، مما يتطلب إعادة توجيه القرارات المتعلقة بتلك الأجزاء من العملية الإنتاجية، وبدون التكامل الرأسي من الصعب إعادة توزيع هذه الموارد في فترة قصير نسبيا.

٢- عوامل قوة السوق: وتتعلق أساساً بتشوهات أسعار المنتجات الوسيطة الناتجة عن ممارسة القوة الاحتكارية، إذ يمكن للمنشأة متعدية الجنسيات تجنب هذه التشوهات من خلال تكامل هذه السلع الوسيطة مع أنشطتها الإنتاجية.

٣- العوامل الديناميكية: وترجع أساسا إلى تقسيم العمل حيث أن اختراع تقنية جديدة يتسبب بتعديل تقسيم العمل، وظهور مجموعة جديدة من السلع الوسيطة. وبما أن السلع المختلفة متكاملة بعضها ببعض *Complementary*؛ ممّا يتطلب من المنتجين تزامن استثماراتهم حتى يتم الحصول على ناتج تلك المشاريع حسب سلسلة الإنتاج.

٤- العوامل المالية؛ وأهمها السعر التعويضي: ويتحقق ذلك عندما يختلف السعر المحاسبي والذي تتم فيه المعاملات داخل المنشأة عن السعر الذي يدفع في سوق السلعة.

ثالثاً: مفهوم الامتياز *Franchise* والترخيص *licensing* والمشروع المشترك *Joint Venture*

تعد الامتيازات والترخيص والاستثمار المشترك من الإستراتيجيات البديلة للصادرات؛ فالامتياز *Franchise* هو إستراتيجية لتسويق السلع والخدمات بحيث يسمح لصاحب الامتياز باستخدام العلامة التجارية أو الاسم التجاري لبيع السلع والخدمات. أما التراخيص *licensing* فهي إستراتيجية لتسويق المعرفة التقنية بحيث يتم تزويد صاحب الترخيص بالقدرة على تصنيع السلعة، أو أنه يسمح له باستخدام التقنيات المحمية ببراءة الاختراع.

إن كلا الطريقتين تشمل على استخدام المعرفة المملوكة في ظل عقد. والاختلاف الرئيسي بينها هو أن الامتياز شكل منظم يسمح للوكيل بلامركزية العمليات. كما أن صاحب الامتياز معنيّ بنجاح العمل لأنه يخاطر برأس المال الأولي، بيد أن الاستثمار المشترك " *Joint*

Venture" يُعد إستراتيجية للمشاركة بتكاليف ومخـــاطر عمليـــات المنـــشأة، ويمكـــن تعريـــف الاستثمار المشترك بأنه أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان أو أكثر مـــن دولتين مختلفتين بصفة دائمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال للمـــشروع بل تتعداه أيضا إلى الإدارة، والخبرة، وبراءات الاختراع، والعلامات التجارية (بابكر، ٢٠٠٤).

لذا يعتقد بعض الباحثين من أن الإنتاج المشترك أفضل للمنشأة الأجنبيـــة مـــن الملكيـــة الكاملة للفرع عندما يكون الاستثمار الأجنبي المباشر باحثاً عن الموارد، ويعود ذلك إلى حقيقـــة أنه سيترتب على المنشأة المتعدية للجنسيات تكاليف عالية في حالة شرائها للسلع المكملـــة مـــن السوق الدولي (*Makino & Neupert, 2000*).

وتجدر الإشارة إلى أن الرابط بين هذه المعاملات الدولية هو حاجـــة المنـــشأة المتعديـــة للجنسيات للنمو، فهذه الشركات على استعداد للمشاركة فـــي الأربـــاح بهـــدف تقليـــل مخـــاطر المعاملات الدولية بشرط أن تمارس سيطرة على تلك العمليات وكذلك على ما تملكه من أصول.

وتهدف هذه الدراسة في تحليل أنماط الدخول إلى التركيز علـــى الاســـتثمار المـــشترك والتملك باعتبار أنهما الخياران الشائعان من أنماط دخول الشركات الأجنبية للصناعة الأردنية.

٢ - ٣ نظرية سلوك المنشأة *Theory of Firm Behavior*

تتوقف كفاءة المنشأة في استخدامها لمواردها على المنظم (*Entrepreneur*)، والـــذي بدوره سيحدد سقف الإنتاج وكـــذلك درجـــة التخـــصص (*Williamson & Winter 1991,* *Coase, 1937*).

ويعتقد أيضا أن سلوك المنشأة هو تطور لأسلوب تكلفة التبادل لكوس *Coase*، إذ يُعـــده كوس سبباً لنجاح المنشأة ويُرجع ذلك أساساً لوجود المنظم القادر على توزيع الموارد، كما أنـــه ترك الباب مفتوحاً لاحتمالية توسع المنشأة (*Coase, 1937*)؛ وهذا مـــا ســـوغ للاعتقـــاد بـــأن الاستثمار الأجنبي المباشر -من خلال الشركات المتعدية للجنسيات- هو النتيجة الطبيعية لتطـــور هذه النظرية المتعلقة بتنظيم المنشأة.

٢ - ٤ نظرية المنشأة "تكاليف التبادل **Transaction costs** "

يرى بعض الاقتصاديين أن اقتراح كوس *Coase* لأسلوب تكلفة التبادل في عام ١٩٣٧ كان أسلوباً مناهضاً للفكر التقليدي والذي يؤمن بالتكيف التلقـــائي؛ إذ يعتقـــد كـــوس *Coase* أن

توزيع موارد المنشأة لا يتحدد فحسب من خلال آلية السعر، وإنما أيضاً من خلال المنظم القادر على توزيع الموارد بطريقة فعّالة بناءً على حاجات المنشأة.

وبذلك ينظر إلى المنشأة على أنها كيان مستقل، ومالكة لمواردها، إلا أنها في نفس الوقت غير قادرة على تكييف تلك الموارد مع مسار السوق. ومن هنا تظهر الحاجة لطرف ثالث وهو المنظم لإدارة موارد المنشأة وتنظيمها وتوزيعها للوصول إلى الكفاءة الإنتاجية وتكييف الإنتاج بناءً على حاجات المنشأة وحاجات السوق.

وعليه؛ يمكن تلخيص دوافع الاستثمار الأجنبي بناءً على أسلوب تكلفة التبادل بالنقطتين الآتيتين:

١. تقليل التكاليف التشغيلية للسوق: فقد بنى *Coase* هذا الدافع على حقيقة أن تشكيل منظمة أعمال *Organization*، والسماح ببعض السلطة لمدير الأعمال لتوجيه الموارد سوف يقلل التكاليف التشغيلية.

٢. تناقص العوائد الإدارية: يرى أسلوب تكلفة التبادل أن تناقص العوائد الإدارية هو الدافع للاستثمار الأجنبي؛ وينص هذا المبدأ على أن المنشأة تتحمل تكاليف تنظيمية أكبر كلما زادت التبادلات الإضافية داخل المنشأة، لذلك على المنشأة أن تزيد التبادلات حتى تصل إلى النقطة التي تكون فيها تكاليف التبادل الإضافية مساويةً لتكاليف التبادل في السوق المفتوح. فإذا زادت تكلفة تبادلات المنظمة عن مستوى تكاليف تلك التبادلات في السوق المفتوح؛ يصبح عندها المنظم غير قادر على القيام بالتوزيع الأمثل للموارد.

ولهذا يضع أسلوب تكلفة التبادل أساساً لتنظيم المنشأة إلى النقطة التي تكون عندها النشاطات الإضافية للمنشأة غير مربحة نتيجة للعوائد المتناقصة للإدارة.

٢ - ٤ - ١ نظرية المنشأة المتعدية للجنسيات *MNE's*

طورت هذه النظرية كأسلوب لتحليل العلاقة بين إدارة العمليات الإنتاجية ككل *Overall Management*. وإدارة العملية الإنتاجية على المستوى الفردي *Individual Management*. وتنص هذه النظرية على أنه في ظل ظروف معينة، فإن مشاكل المشروع تكون أقل حدة عندما تندرج جميع عمليات المنظمة تحت وحدة الملكية.

وأن القضية التي تدور حولها النظرية الاقتصادية للمنشأة متعدية الجنسيات هو استثمار المعرفة المملوكة *Proprietary Knowledge*؛ باعتبارها أصل قابل للانتقال دولياً ما بين المنشأة الأم وفروعها؛ مما يشجع العمليات متعدية الجنسيات (*Coase, 1937*).

وتجدر الإشارة إلى أن أصل هذه الدراسة يعتمد على بعض النظريات التي طورها *Coase* والمتعلقة بأصل المنشأة وتدويلها؛ فالتوسع من خلال الاستثمار الأجنبي يعني تكاليف إدارية أعلى، لذا فإن مزايا التمركز تكون غير كافية لتفسير أماكن الفروع الأجنبية، إن لم تمتلك المنشأة المتعدية للجنسيات مزايا ملكية كافية لتعويض تكلفة التنسيق الدولي، ومن جانب آخر فإن مزايا الملكية للمنشأة الأجنبية وبالمشاركة مع الشركات المحلية في مزايا الموقع من خلال الرخص والأنواع الأخرى من العقود الطويلة الأجل، فإنها تعمل على تقليل التكاليف، إلا أنها في الوقت نفسه تكون ذات فوائد أقل للشركات متعدية الجنسيات (*Froot, 1993*).

وهكذا يتضح مما سبق أهمية الأصول غير الملموسة في ظل الأساليب الجديدة للتجارة. فملكية هذه الأصول تعطي لمالكيها القدرة على التنافس في الأسواق الأجنبية، كما أن مالكي تلك المعرفة غالباً ما يرتبطون بأشكال احتكارية في السوق، مما يثير تساؤلات حول المنافع المتحققة من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢-٤-٢ نظريات الاستثمار الأجنبي المباشر

شهدت الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية توسعاً في حجم الإنتاج الدولي من خلال الاستثمار المباشر مما شجع جهود الباحثين نحو تطوير نظرية علمية وعملية لتأصيل تلك الظاهرة.

وفي محاولة لشرح ظاهرة النشاط الاقتصادي عبر الحدود؛ فإن أدب الاقتصاد الدولي شهد تطوراً ملحوظاً خلال الحقب الماضية. ولكن تفسيرات الستينيات والسبعينات والثمانينيات أصبحت بحاجة إلى تطوير وذلك لكي تتماشى مع تلك التغيرات السياسية والاقتصادية الدولية والتي جعلت رأس المال الدولي أكثر حرية في الانتقال عبر الحدود. ومن ثم فإن أي تحليل أو نظرية علمية للاستثمار الأجنبي المباشر يجب أن تكون قادرة على شرح الأبعاد التالية (عبد السلام، ٢٠٠٧):

١. يجب أن تكون تلك النظرية قادرة على تفسير لماذا يعتبر الاستثمار مثمراً بالنسبة للمنشأة عند الاستثمار في الخارج وليس في داخل الدولة الأم.
٢. يجب أن تكون هناك بعض المزايا التي تستطيع من خلالها المنشأة تعويض تكلفة قيامها بالاستثمار في الدولة المضيفة.
٣. من المفيد تحديد مصادر تلك المزايا وكيفية المنافسة مع المنشأة المحلية للدولة المضيفة وغيرها من الشركات المتعدية للجنسيات العاملة بالسوق ذاته.

٤. يجب أن تفسر تلك النظرية سبب تفضيل المنشأة المستثمرة الاستثمار المباشر على منح توكيلات أو التصدير بنفسها.

٥. يجب أن تكون تلك النظرية قادرة على استيعاب المتغيرات الاقتصادية والسياسية الدولية.

كما أن تطور بعض الأساليب والنظريات المتعلقة بتنظيم المنشأة والإنتاج الدولي يُعد الأساس في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر. لذا يحاول هذا الجزء التمهيد لمجموعة القواعد التي تساعد على فهم سلوك الشركات المتعدية للجنسيات.

وفي هذا الإطار قُدمت العديد من النظريات لشرح أسباب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أن نظرية الإنتاج الدولي لِهيمر *Hymer*، ونظرية تكلفة التبادل لِكوس *Coase*، ونظرية تدويل الإنتاج لِفيرنون *Vernon*، والنظرية الانتقائية لِدنينج *Dunning* في الإنتاج الدولي هي النظريات الأكثر قبولاً وقدرة على تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً: نظرية تكلفة التبادل ***The Transaction Cost Theory***

التساؤل المثار هنا هو لماذا تتجه المنشأة المتعدية للجنسيات للإنتاج في دولتين أو أكثر؟

ولماذا يتم الإنتاج في مواقع مختلفة عن طريق نفس المنشأة بدلاً من منشآت مستقلة؟

يمكن القول أن نظرية تكلفة التبادل تعود أساساً إلى العوائد المتناقصة للإدارة. إذ يعتقد أنه على المنشأة أن تزيد الإنتاج والتبادلات إلى النقطة التي تكون عندها تكاليف التبادل الإضافية مساويةً للتكاليف في السوق المفتوح (*Coase, 1937*).

ولعل هذا ما دفع *Hymer* لاحقاً للاعتقاد بأن سوق المعرفة ليس سوقاً للمنافسة الكاملة، كما أنه ميَّز بين نوعين من الأسواق غير الكاملة: الأول عدم الكمال *Market Imperfection* المرتبط بهيكل السوق، والذي يشار إليه بتركيز قوة الشراء والبيع، والاعتماد المتبادل بين شركات احتكار القلة. أما الثاني هي عدم كمال السوق المرتبط بتحمل تكاليف التبادل في سبيل تعريف حقوق الملكية والتعاقدات. علماً بأن كلا النوعين من عدم الكمال مؤثران مرتبطان بعضهما ببعض (فمثلاً تكاليف التبادل المرتفعة الناتجة عن نقص المعلومات فيما يتعلق في الأسعار والنوعية يشجع وجود الاحتكار ويؤثر على قيمة السلع المتاجرة) (*Hymer, 1960*).

ثانياً: نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر أو الإنتاج العالمي

Theory of FDI or International Production

ترى هذه النظرية أن الدافع الأساس للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المنشأة في السيطرة على السوق الخارجي، وتعتقد هذه النظرية أن الشركات المتعدية للجنسيات تستحوذ على مزايا احتكار القلة بشأن نشاطاتها في الدولة الأم (*Kim &Lean, 1987*). وكان هايمر *Hymer* أول من أوضح أن أهم دافع للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة المنشأة في تعظيم العائد اعتماداً على الميزات التي تتمتع بها المنشأة في ظل أسواق احتكارية، مما يعوض التكلفة والمخاطرة المرتبطة بالإنتاج في الأسواق الخارجية (*Hymer, 1960*).

لذلك تجد شركات احتكار القلة أنه من المفيد لها إنشاء فرع كامل لها في الخارج لخدمة الأسواق الأجنبية بدلاً من الصادرات وذلك عندما يتصف السوق الدولي بعدم كمال غير ملحوظ. وبهذا فهي تعمل على تقليل تكاليف التبادل التي تتحملها المنشأة في أسواق السلع الوسيطة. ولعل ذلك ما دفع البعض لاعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوده الشركات المتعدية للجنسيات ليس إلا نوعاً من الانتشار العالمي للأنشطة المناهضة للمنافسة.

مما سبق يتضح أن المبدأ الأساسي لهذه النظرية هو أن المستثمرين الأجانب لديهم مزايا احتكارية " المعرفة" تمكنهم من الإنتاج الناجح والمنافس في السوق الأجنبي. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتضمن رأس المال فحسب؛ وإنما يتضمن التكنولوجيا الإدارية (*Hymer, 1960*).

ثالثا: نظرية دورة حياة المنتج ونظرية تدويل المنتج

Product Life Cycle's Theory & The Internalization Theory

يمكن النظر لنظريتي دورة حياة المنتج وتدويلها على أنهما مرتبطتان بشكل أو بآخر. فنظرية دورة حياة المنتج كما وضعها فيرنون هي عبارة عن تفسير للتغيرات المتعلقة في موقع النشاط عبر الزمن. فالمنشأة المبتكرة للمنتج الجديد سوف تسعى للبحث عن فرص تصديرية في المراحل الأولى. أما خلال مرحلة المنتج الناضج، فإن المنشأة المبتكرة تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر وذلك بإنشاء أدوات إنتاج خاصة بها في الخارج والسبب الرئيس لها هو حماية سوقها الذي خلقته خلال المرحلة الأولى من خلال التصدير. وثمة أسباب أخرى تدفع بالمنشأة للاستثمار في الخارج منها: عدم القدرة على المنافسة بسبب فرض الضرائب على المستوردات

من قبل الدولة المستوردة، وقد تؤدي تكاليف النقل والشحن دورا في قيام المنشأة بالاستثمار المباشر بدلاً من القيام بالإنتاج في الدولة ثم التصدير (*Vernon, 1966*).

ولعل ذلك ما دفع *Vernon* للاعتماد على التمييز السلعي *Product Differentiation* في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر، فكلما ازداد التنوع توثقت وتعقدت العلاقات بين المنتجين والموزعين، مما ينتج عنه مشاكل توقيت "بين المنتجين والمستهلكين" من جانب، وارتفاع تكاليف الإنتاج من جانب آخر. ولذلك فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكنه أن يحتوي تلك المشاكل، وأن يجعل عملية الإنتاج أكثر كفاءة وأقل تكلفة (*Vernon, 1966*).

أما نظرية تدويل الإنتاج *The Internalization Theory* فتحاول تفسير السبب الكامن في تفضيل المنشأة الدخول إلى الأسواق الأجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلاً من استغلال ميزات الملكية بوسائل أخرى مثل الصادرات. ولهذا فإن هذه النظرية تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف التبادل كأداة لشرح أسباب قيام المنشأة بتدويل إنتاجها أو نشاطها الاقتصادي.

فنظرية تدويل الإنتاج تركز على فكرة مفادها أن المنشأة تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار المنشأة. لذا تعتقد هذه النظرية عدم تنافسية الأسواق الأجنبية سواء في الإنتاج الأمامي *Upstream* أو في الإنتاج الخلفي *Downstream (Buckley & Casson, 1996)*.

كما تؤكد هذه النظرية أفضلية - بالنسبة للمنشأة- إنشاء فرع كامل في الخارج بدلاً من تكاليف الأذرع الطويلة[٧]، وذلك لأن السوق الدولي يتصف بعدم الكمال، وكذلك في حالات الحاجة إلى مدخلات وطرق تسويقية وتوزيعية عالية التخصص. فقيام المنشأة بإنشاء فرعها في الدولة المضيفة يمكّنها من حماية مزاياها الاحتكارية، وترشيد تكاليف التبادل *Transaction Costs* وبالتالي إحكام سيطرتها على ممتلكاتها المادية والفكرية والتقنية *(Buckley & Casson, 1996)*.

[٧] ويقصد بذلك جميع أشكال الاستثمار التي لا تتضمن سيطرة مباشرة على الاستثمار.

رابعا: النظرية الانتقائية في الإنتاج الدولي

Eclectic Theory On The International Production

اعتمد النموذج الانتقائي على دراسات ونظريات المنظمات الصناعية (ميزات الملكيــة)، وتحليل تكاليف التبادل "ميزات تدويل الإنتاج"، ومفاهيم شديدة الارتبــاط بالاقتــصاد الــسياسي المقارن والعلوم الاجتماعية الأخرى (العوامل الراجعة إلى الموقع *Locational Factors*).

فوفقاً للنظرية الانتقائية، فإن المنشأة تقوم بالاستثمار في الخارج لثلاثة اعتبارات هــي: (*Dunning, 1973*)

١. ميزات الملكية *Ownership Specific Advantages*: وهي الميزات الراجعــة إلــى المنشأة ذاتها، ويمكن التعبير عن تلك الميزات بالأصول غير الملموسة المملوكة للمنــشأة مثل رأس المال البشري–المعرفة، والتمييز السلعي- والعلامات التجارية والتكنولوجيا).
٢. ميزات الموقع بالدولة المضيفة *Location Specific Advantages*: وهــي الميــزات الراجعة لبيئة الدولة المضيفة التي تجعل من المفيد قيام المنشأة بالاستثمار في دولــة دون أخرى. ومثال ذلك التدخل الحكومي في السياسات المتعلقة بالتعريفة الجمركيــة والقيــود غير الكمية، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي المباشر.
٣. ميزات التــدويل *Internalization Advantages*: الاعتبــارات الذاتيــة أو التــدويل الداخلي من خلال انتقال العمالة ورأس المال والتكنولوجيا داخل المنشأة على المــستوى الدولي. وذلك لتقليل تكاليف التبادل المرتبطة بعدم كمــال الــسوق، وكــذلك التكــاليف المرتبطة بعوائق التجارة وأسعار الصرف. كما أن قيام المنشأة بإنشاء فرعها في الدولــة المــضيفة يمكنهــا مــن حمايــة مزاياهــا الاحتكاريــة (العلامــة التجاريــة... إلــخ) .(*Vaughan, 1995*)

ووفقاً للنظرية الانتقائية، فإنه حين يُعتمد على الاعتبارات الراجعة للملكية فحسب؛ فــإن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير والتراخيص سيكون جميعهاً قابلة للتطبيق أي فــي مرتبــة واحدة. ولكن إذا أمكن تدويل تلك الميزات الراجعة للملكية؛ فإن المنــشأة ستفــضل كــل مــن الاستثمار الأجنبي المباشر والتصدير على منح التراخيص. ولكن إذا كان من المربح اســتغلال المنشأة لتدويل ميزات الملكية خارج الحدود الوطنية لاعتبارات راجعة إلى الموقع الاســتثماري المربح في دول أخرى؛ فإن المنشأة ستفضل -وبدون أي تردد- الاستثمار الأجنبي المباشر على كل من التصدير ومنح التراخيص (*Dunning, 1973*).

ويبدو أن النظرية الانتقائية ما هي إلا تجميع للعديد من فروع الاقتصاد مثل المنظمات الصناعية ونظريات التجارة واقتصاديات الموقع. وما يميز فكرة الملكية والموقع والتدويل مرونتها وقابليتها للتغير من وقت لآخر، كما أنها تقبل حالة تغير محددات الدولة والتي كانت سبباً في حدوث الاستثمار ومن ثم يمكن تطبيقها على العديد من الدول والحالات.

لقد تم عرض العنصرين الأولين عند عرض النظريات السابقة؛ أما بالنسبة للعوامل التي تُعبّر عن ميزات الموقع بالدولة المضيفة -ووفقاً للنظرية الانتقائية- يمكن تلخيصها في عوامل جاذبة *Pull Factors* وعوامل طاردة *Push Factors*. أما العوامل الطاردة فهي العوامل التي تجعل من سوق الدولة الأم سوقاً أقل جاذبية؛ فالقيود على التوسع وزيادة الضرائب ما هي إلا عوامل طاردة في الدولة الأم أي أنها عوامل تدفع المنشأة للبحث عن سوق آخر غير سوق الدولة الأم.

وأما العوامل الجاذبة فهي تلك العوامل التي تجعل من السوق الأجنبي سوقاً جاذباً للاستثمار الأجنبي المباشر، فبالإضافة للعوامل الاقتصادية والتجارية، فإن عوامل الجذب تلك، يمكن أن تصنف على النحو الآتي (عبد السلام، ٢٠٠٧):

١. التقارب الثقافي *Cultural Proximity*: يُعتقد أن المنشأة لديها تفضيل أكبر للمناطق المشابهة والقريبة في الثقافة في المرحلة الأولى من التوسع الخارجي.

وعلى الرغم من أن التقارب الثقافي يمكن أن يؤثر على تمركز بعض الأشكال من الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* إلا أنه غير قادر على تفسير الأنواع الأخرى للاستثمار الأجنبي المباشر مثل الاستثمارات التي تهدف إلى استغلال الموارد الطبيعية.

٢. حجم السوق *Market Size*: إن رغبة المنشأة في تعظيم الاستفادة من قدرتها التقنية والتكنولوجية قد تدفعها نحو القيام بالاستثمار في الخارج، وذلك للاستفادة من الحجم الكبير للسوق في تلك الدولة حتى في ظل وجود مخاطر بالدولة المضيفة.

وعلى الرغم من أن حجم السوق المحلي للدولة المضيفة ربما يكون على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتج بهدف خدمة السوق المحلي للدولة المضيفة، إلا أنه لن يكون على ذات القدر من الأهمية بالنسبة للشركات التي تنتج من أجل التصدير.

٣. تحركات المنافسين *Competitor's Movements* في السوق الأجنبي: ميزة الخطوة الأولى ممكن أن تفقد أهميتها إذا ما دخل المنافسون السوق الخارجي، فالمنافسون يسعون دائماً إلى تأمين مواقع فروعهم ومنع دخول الشركات الأخرى. وكلما عظم اهتمام المنشأة

بالتوسع الدولي؛ كان ذلك حاسماً في سيطرتها على الأسواق الخارجية خاصة عند وجـود منافسين وإن كانوا من ذات الدولة الأم ذاتها.

٤. التقارب الجغرافي *Geographical Proximity* بين كـل مـن الدولـة الأم والدولـة المضيفة: تتجه العديد من الشركات الدولية إلى التوسع خارجياً نحـو الأسـواق الأقـرب جغرافياً للدولة الأم، وذلك رغبة في تخفيض تكاليف النقل والشحن والاتـصال الخـارجي، كما أن التقارب الجغرافي يعني رقابة وسيطرة أكبر مع تكاليف اتصال أقـل فـي علاقـة المنشأة الأم بالفروع.

يتضح مما سبق أن العناصر الثلاثة التي تبناها دنينج *Dunning* تم دمجها جميعاً فـي نظرية واحدة هدفها الإجابة عن الأسئلة الآتية: لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي؟ وأين سيتم القيـام به، ولماذا؟ وما هي الإستراتيجية التي ستتبناها المنشأة "طريقة دخول المنشأة الأجنبية إلى السوق الخارجي"؟ بمعنى هل الاستثمار سيكون بغرض خدمة السوق الأجنبي في الدولة المضيفة أو أنه سيكون للإنتاج من أجل التصدير؟[٨].

وهكذا فإنه يمكن الكشف عمّا تم التوصل إليه من التحليل الاقتصادي لنظريـة المنـشأة المتعدية للجنسيات في النقاط الآتية:

١. تعكس النظريات السابقة تطور تنظيم المنشأة بناءً على أسلوب تكاليف التبادل.

٢. ساهمت كل نظرية بتفسير يمكن من خلاله توضيح دافع المنشأة لتصبح دولية النشاط:

أ. بيّن هايمر في نظريته للمنشأة متعدية الجنسيات، أن العوائـد المتناقـصة لـلإدارة (ذكرت من خلال كوس عام ١٩٣٧) وملكية المعرفة هما السببان المشجعان للمنشأة لتوسيع عملياتها في الخارج "من خلال استثمار معرفتها ذات الطابع الاحتكاري".

ب. ذهب فيرنون و بكلي وكاسون بعيداً، فقد اعتقدوا أن دافع الشركات إلـى الإنتـاج الدولي هو استثمار وحماية المزايا الاحتكارية التي تملكها المنـشأة، وكـذلك تقليـل تكاليف التبادل لمراحل العملية الإنتاجية من خلال احتواء محددات العملية الإنتاجيـة فيما يتعلق بمشكلة الموارد (التكامل الرأسي).

ج. لخص دنينج النظريات السابقة، وذكر أن دافع الشركات إلى الإنتـاج الـدولي هـو استثمار امتلاك المعرفة، واستثمار مزاياهـا الخاصـة بالتـدويل الـداخلي للمزايـا

---

[٨] حاولت النظريات السابقة تعميم أفكارها على كافة أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* وهو ما لا نراه صحيحاً. فالعوامل التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية يُفترض أنها تختلف في أهميتها عن العوامل التي تؤثر علـى الاستثمار في قطاع الخدمات.

الاحتكارية للشركات (التكامل الرأسي). ولكنه أسهم من خلال اعتقاده بــأن المنــشأة الدولية لديها القدرة على استثمار مزايا الموقع (من خلال الإنتاج في الخارج وتجنب تكاليف النقل والتكاليف الأخرى).

٣. نظرية المنشأة لِكوس لم تأخذ بعين الاعتبار حقيقة أنه مــن أجــل أن تــستثمر المنــشأة المعرفة إلى أبعد من إمكاناتها الإدارية وإلى أبعد من حدودها المحلية فإن هناك حاجة لنــوع جيد من المنظمات -الحاجة إلى توسع الشركات الناتج عن العوائــد المتناقــصة لــلإدارة-. ولهذا فإن العوائد المتناقصة للإدارة تخلق الحاجة لتوسع المنشأة، مما يدفع المنشأة لتــصبح متعدية الجنسيات مما يزيد من قوتها السوقية من خلال احتواء مراحــل العمليــة الإنتاجيــة (من خلال التكامل الرأسي)، كما أنها تحمي مزاياها التنافسية.

ولذلك فإن الحاجة للتوسع الدولي هو الرابط بين نظريــة تكــاليف التبــادل لِــــكوس والنظرية الانتقائية لِدنينج.

وعليه؛ يمكن القول أن النظرية المتعلقة بالشركات المتعديــة للجنــسيات تــدور حــول عنوانين رئيسين هما: ملكية وحماية المعرفة، وحاجة تلك الــشركات لاســتثمار مزايــا الدولــة المضيفة (التوسع).

ومن هنا يتضح أن الرابط بين هذه النظريات وأهداف الدارسة هو وجود المعرفة. ممــا يعكس تلك المنافسة "المعركة" ما بين الشركات المحلية في محاولتها للحــصول علــى معرفــة الشركات متعدية الجنسيات *MNE's*، والشركات المتعدية للجنسيات في محاولتها لحمايــة هــذه المعرفة واستخدامها في استثمار المزايا المحلية للدولة المضيفة".

لذا يمكن القول بأن النتيجة الرئيسة التي تم التوصل إليها من التحليل الاقتصادي لنظرية المنشأة المتعدية للجنسيات *MNE* هي أن القدرة على استثمار المعرفة -من كلا الطرفين- هــو ما سيحدد آثار الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* على التجارة " بمعنى هل يكون أثــراً مكمــلاً أم بديلاً ". كما أن نمو الإنتاجية يمكن أن تصل إليها الدولة المضيفة إذا اســتطاعت دمــج بعــض المعرفة الأجنبية في صناعاتها أو إذا استطاعت الدولة المضيفة أن تصل إلى الابتكار التقني.

من جهة أخرى فإن قدرة الشركات المتعدية للجنسيات على حماية المعرفــة المملوكــة يعتمد على خيارها بطريقة دخولها إلى السوق الخارجي، وكذلك على خصائص الدولة المــضيفة (محددات *الاستثمار الأجنبي المباشر FDI*) والتي ستحفز الشركات المتعدية للجنسيات للاهتمــام بالاستثمار.

ويمكن أن نخلص إلى القول من كل ما سبق أنه في ظل الاعتراف بــأن المنظمــات لا توزع مواردها بالاعتماد فقط على آليات السوق، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن التقيــيم الحقيقــي للمنظم كعنصر أساسي في نمو المنشأة؛ فإن أسلوب تكاليف التبادل يوضــح أســاس التوجهــات الفعلية للتعاملات الدولية. إذ يساهم هذا الأسلوب بفكرة العوائد المتناقصة لــلإدارة، وهــو مــا أشارت إليه نظرية تكلفة التبادل بأن العوائد المتناقصة للإدارة هي السبب الذي يدفع بالــشركات إلى اللجوء إلى المشاريع متعدية الجنسيات بدلاً من قيام منشأة كبيرة وحيدة بالإنتاج. يضاف إلى ذلك أن حوافز التنظيم الإداري الداخلي في المنشأة يعتمد على فكرة اقتصاد بعض المــصروفات - وذلك عندما يكون المنظم مسؤولاً عن توزيع المصادر داخلياً- للوصول إلى الإنتــاج بكفــاءة أكبر (*Coase, 1937*).

وغنيّ عن البيان أن نظرية المنشأة المتعدية للجنسيات إنما تعتمد أساساً علــى اســتيراد المعرفة، وحتى تستثمر المنشأة المعرفة إلى أبعد من إمكاناتها الإدارية وإلى أبعد مــن حــدودها المحلية فإن هناك حاجة لنوع جديد من المنظمات حسبما أشارت إليه نظرية *Coase* .

وقد طورت نظرية الإنتاج العالمي فكرة المنشأة المتعدية للجنسيات، إذ بيَّنــت الأســباب الكامنة وراء قدرة الشركات المتعدية للجنسيات على منافسة الشركات المحلية، وعللت نجاح هذه المنافسة بالاعتماد على المعرفة التي تمتلكها الشركات المتعدية للجنــسيات، وكــذلك تطــورت أشكال جديدة للقيام بالتجارة الدولية والتي تسمح للشركات متعدية الجنــسيات للنفــاذ للأســواق الأجنبية دون نشر مزاياها التنافسية للشركات المنافسة (*Hymer, 1996*).

كما قام البعض بتوسيع أطروحة الإنتاج العالمي وتوصلوا إلى نتيجة مفادها أن المنــشأة تقوم بالنشاطات الدولية (الاستثمار المشترك) من أجل تجنب التكاليف المتعلقة بمعرفــة الــسوق، وكذلك لانتهاز الفرص (*McManus, 1972*).

وبناءاً على ما تقدم يمكن القول أن درجة السيطرة على العمليات الأجنبية، والمخــاطرة والربح والمزايا الأخرى للسوق المستهدف هي الأسباب الكامنة وراء اختيار الشركات لطريقــة دخول محددة. فالفروع المملوكة بالكامل تمثل مخاطرة أكبر للمنشأة المستثمرة، إلا أنهــا تــوفر للمستثمر السيطرة الكاملة والهامش الكبير للأرباح. أما أسلوب الاستثمار المشترك فيُعد عمليــة مشاركة بالمخاطرة مع الاحتفاظ بسيطرة المنشأة المتعدية للجنسيات على العمليات، كما أنها تقلل المخاطر وذلك من خلال مشاركة المنشأة المحلية بالأرباح. وعليه؛ فإن الامتيازات والتــراخيص تُعد أسلوباً مهماً في حالة أن كانت الصادرات هي الأسلوب الأقــل مخــاطرة لتزويــد الــسوق الأجنبي.

يتضح مما سبق حقيقة أن التنظيم الداخلي للمنشأة "أسلوب تكلفة التبادل" غير كافٍ لتوضيح الأنماط الفعلية للتجارة، ولهذا فإن تطور هذا الأسلوب إلى النظرية الانتقائية للمنشأة متعدية الجنسيات للاقتصادي دنينج *Dunning* قد أوجد أساساً لتوضيح الاتجاهات الحالية في النشاط الدولي.

على أي حال يمكن القول أن التكاليف وحماية المزايا التنافسية هي أسباب تحدد إستراتيجيات المنشأة المتعدية للجنسيات "طريقة دخول المنشأة إلى سوق الدولة المضيفة"، وكذلك الإستراتيجية الأكثر كفاءة للقيام بذلك.

٢ - ٥ محددات الاستثمار الأجنبي المباشر ***FDI Determinants***

ذكرنا سابقاً أن البحث عن المعرفة هو المحفز للدولة المضيفة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذه الأصول غير الملموسة هي التي تزود المستثمر الأجنبي بمزايا تمكنهم من المنافسة الناجحة في الأسواق الخارجية.

من جانب آخر أشرنا إلى أن هذه الأصول يمكن أن ترفع مستويات الإنتاجية في الدولة المضيفة، لذا يهدف هذا البحث لتقييم الآثار الانتشارية للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردني.

وبالنظر للأدبيات المتعلقة بهذا الموضوع، نجد محاولات عدّة قيّمت آثار *الاستثمار الأجنبي المباشر FDI* على الاقتصادات المضيفة، إلا أنها ركزت فقط على مناقشة تلك الآثار على الاقتصاد المضيف دون التركيز على الأسباب التي تؤدي بالمستثمر الأجنبي للاستثمار والمخاطرة برأسماله في الدولة المضيفة، مما يثير لدى الباحث تساؤلين:

أ. ما هي الأسباب التي تدفع بالمستثمر الأجنبي للاستثمار في الدولة الأجنبية؟

ب. ما هي آثار الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المضيف؟

وقد أشارت أدبيات الدراسة أن دافع المستثمر الأجنبي للاستثمار هو تعظيم الربح المعدّل للمخاطرة (*Caves, 1969*)، ولعل ذلك ما دفع البعض لتحديد مصادر أرباح الشركات المتعدية للجنسيات بثلاثة مصادر (*Felmingham & Zhang, 2001*):

١. عوامل داخلية في المنشأة تسمح لها بالنمو والتميز عن الآخرين في الدولة الأم أو في الخارج "المعرفة".

٢. عوامل في الدولة المضيفة تسمح للمنشأة الأجنبية بتمركز أفضل لتحقيق الأرباح "رخص الأيدي العاملة، الحوافز الضريبية، حجم السوق".

٣. عوامل مرتبطة بمفاضلة المنشأة بين الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* والصادرات والتراخيص "تكاليف التبادل".

وفي ضوء ذلك قامت إحدى الدراسات وبالاعتماد على تحليل مقطعي وبيانات السلاسل الزمنية *The Panel Data* بتقييم آثار مزايا التمركز "الموقع" والسياسات الحكومية على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين للفترة "١٩٨٧-١٩٩٨"، وتوصلت إلى أن حجم السوق الصيني والبنية التحتية ونظام التحرير التجاري؛ هي العوامل المسؤولة عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين(*Zhang, 2001*).

كما طور أحد الباحثين نموذجاً لتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الغذائية البولندية، وتوصل إلى أن حجم المنشأة، سرعة التخاصية، القيمة المضافة وحصة المستوردات، هي العوامل المسؤولة عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصناعة البولندية (*Wakenhorst, 2001*).

وقام الباحثان *Anand* و *Kogut* بتقييم الدوافع التقنية المحفزة للشركات الأجنبية للاستثمار في أمريكا، وحدد المتغير التابع في النموذج بالاستثمار الأجنبي المباشر -لدولة معينة- في أمريكا، وحددت المتغيرات المستقلة لقياس (*Anand & Kogut, 1997*):

١. *المقدرة التقنية والمزاحمة Technological Capabilities and Rivalry*: وذلك بطرح إنفاق الأجانب على البحث والتطوير من الإنفاق الأمريكي على البحث والتطوير، فإذا تم الحصول على معامل موجب الإشارة فإن ذلك يوحي بأن البحث والتطوير الأمريكي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. *جاذبية السوق Market Attractiveness*: وتم استخدام معلومات عن معدلات التمركز، ومقاييس الإعلان، وقيمة الشحن، والمستوردات. وتوصل التحليل إلى وجود دليل على أن الصناعات التقنية الأمريكية مسؤولة عن جذب حصة مهمة من الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*.

يتضح من العرض السابق لأدبيات الدراسة، وجود اتفاق بين الباحثين فيما يتعلق بالعوامل المسؤولة عن جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وأهم هذه العوامل: حجم السوق، وتكاليف العمل، ونوعية العمل، وتكاليف النقل، والانفتاح الاقتصادي:

١. حجم السوق *Market Size*: وهو يؤثر على عوائد الشركات المتعدية للجنسيات وخاصة الاستثمار الباحث عن السوق. فكلما كان حجم السوق أكبر كان السوق أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

٢. تكاليف العمل *Labor Costs*: وخاصة للمستثمر الأجنبي ذو التوجه التصديري والسلع الكثيفة الأيدي العاملة.

٣. تكاليف النقل *Transportation Costs*: يتطلب الاستثمار الأجنبي شبكة اتصالات ومواصلات متطورة تسهل عملية التوزيع. لذا فإن تقليل هذه التكاليف يسمح للشركات متعدية الجنسيات ببيع السلعة بأسعار أكثر تنافسية.

٤. الانفتاح *Openness*: يواجه المستثمر الأجنبي مخاطر أقل في الاقتصاد المنفتح، نظراً للقواعد والقوانين التي تحمي رأس المال الأجنبي في هذا الاقتصاد.

٥. عوامل أخرى كالتضخم، وأسعار الفائدة، والموقع.

٦. نوعية العمل *Labor Quality*: ويؤثر التعليم على الإنتاج بطريقتين: الأولى من خلال زيادة الإنتاج، والثانية من خلال السماح للمنشأة باستخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج.

٢-٦ آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة

لم تكن العديد من حكومات الدول النامية ترحب كثيراً خلال عقد السبعينيات بالاستثمار الأجنبي المباشر بسبب اتجاه الشركات المتعدية للجنسيات إلى تحقيق أرباح ريعية[٩] دون الاهتمام بتحسين اقتصاديات تلك الدول. وفي عقد الثمانينات اختلفت هذه النظرة بحيث أصبح ينظر إليها على أنها يمكن أن تؤثر ليس فقط على مستوى الناتج وإنما في معدل نمو هذا الناتج. وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يحفز معدل نمو نصيب الفرد من الناتج في الدولة المضيفة، ويعمل على التوسع في استخدام المواد الخام المحلية، واستخدام أساليب الإدارة الحديثة، والسماح بدخول التكنولوجيات الحديثة بالإضافة إلى أن التدفقات الخارجية تسمح بتمويل العجز في الحساب الجاري. ولا يخفى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يترتب عليها مديونية ولا توجد التزامات بسداد مبالغ محددة في أوقات محددة كما في الدين الخارجي، إضافة إلى أنه يمكن أن يساعد في تنمية وتدريب الموارد البشرية وتحفيز الاستثمار في البحوث والتطوير (*Hassan, 2004*).

لذا تهدف جهود الدولة النامية المشجعة لتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاستفادة مما تملكه الشركات الأجنبية من رؤوس أموال وتكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية تسهم في تحفيز الإنتاج والكفاءة. وهذا يتسق مع ما أشارت إليه بعض الدراسات من أن الشركات المتعدية للجنسيات أسهمت في تنمية الصادرات الصناعية كما في حالة دول جنوب شرق أسيا. وتقوم تلك

[٩] نتيجة الاستثمار الباحث عن الموارد.

الشركات بهذا الدور إما مباشرة من خلال قيامها بتصدير منتجات فروعها في الدول النامية إلى الخارج أو بطريق غير مباشر من خلال انتشار تقنياتها بين الشركات المحلية في الدول النامية أو من خلال مساهمة تلك الشركات في رفع مستوى كفاءة إنتاجية الشركات المحلية مما يجعل منتجات تلك الشركات الأخيرة أكثر قدرة على المنافسة في الأسواق الدولية. إلا أن الدراسات التطبيقية لا تدعم دائماً هذا الاعتقاد (*Feinberg, 2001*).

ويمكن الكشف عن الآثار المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المضيفة –سلباً أو إيجاباً- من خلال المؤشرات التالية:

١. استفادة الدولة المضيفة مما تملكه الشركات الأجنبية من ابتكارات تكنولوجية ومعرفة فنية "نقل التكنولوجيا". إلا أنه بالاعتماد على نظريات ودراسات الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*، يظهر أن تلك الشركات ليست مستعدة دائماً للمشاركة في معرفتها *Knowledge*، لأن ذلك يفقدها مزاياها.

٢. زيادة الأنشطة البحثية والتنموية في الدولة المضيفة وإقامة علاقات علمية بين فروع الشركات الأجنبية وبين المراكز المحلية للبحث العلمي والتطوير: فقيام المنافسة بين فروع الشركات الأجنبية والشركات الوطنية يدفع تلك الأخيرة نحو محاولة الحصول على أحدث النظم الفنية والإدارية وتطويعها وتطويرها، مما يزيد قدرة الشركات الوطنية على اكتساب النظم الحديثة مع تطوير قدرتها الفنية والابتكارية والبشرية.

إلا أنه من الناحية الأخرى قد تعمل الشركات الأجنبية على الاستيلاء على الشركات الوطنية التي تشكل منافساً لها في السوق المحلي، مما يجعل تلك الشركات الأجنبية في وضع احتكاري. أو أنها تلجأ للتراخيص مما يعني تثبيط أنشطة البحوث والتطوير المحلية. ويعزى ذلك لسهولة شراء الخدمة بدلاً من خلقها، مما سيجعل الصناعة المحلية تابعة للتقنية الأجنبية، مما يؤثر على إمكانية نمو الإنتاجية المحلية (*Dijik, 1998*).

الجدير بالذكر أن فروع الشركات العالمية لا تقوم بدعم أنشطة البحث والتطوير في البلاد النامية وإنما تركز تلك الأنشطة في المراكز الرئيسية الموجودة بالدول المتقدمة. ويبرر ذلك بصعوبة التنسيق بين أنشطة البحث والتطوير إذا تمت بشكل لامركزي، علاوة على ندرة الكفاءات والمهارات المتخصصة في البلاد النامية، وأن قيام الفروع بهذه الأنشطة سيؤدي إلى تشتت المعامل والمختبرات البحثية وبالتالي ارتفاع تكلفة تلك الأنشطة!

٣. إحلال تجارة السلع الوسيطة محل تجارة السلع النهائية. يبدو أن أحد دوافع *الاستثمار الأجنبي المباشر FDI* هو الوصول إلى الأسعار الأقل للمواد الخام، ومن ثم معالجة هذه الموارد ليصار إلى تصديرها لخدمة الأسواق الأخرى. (*Werner & Wilkinson, 1996*)

٤. زيادة الطلب على عنصر العمل في الدول المضيفة، وتدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب. ويقوم العاملون بهذه الفروع بنقل واستخدام مهاراتهم ومعرفتهم العلمية والفنية والإدارية إلى الشركات الوطنية عندما يلتحقون بها[١٠].

ويؤخذ على ذلك أنه في بعض الحالات لا يؤدي *الاستثمار الأجنبي المباشر FDI* إلى دور ملحوظ في مجال إكساب العمالة الوطنية المهارات التكنولوجية الحديثة بسبب ضآلة فرص العمل التي تنتجها تلك الاستثمارات لاستخدامها أساليب تكنولوجية كثيفة رأس المال. كما أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* على العمل قليل ويعتمد أساساً على تنقل العمال بين الصناعات. فضلاً عن أن هذه العمالة تمارس بالعادة أعمالاً ثانوية، وهذا ما أكدته بعض الدراسات والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أن *الاستثمار الأجنبي المباشر FDI* يفضل استخدام العمالة الماهرة، وأنه يعمل على إحداث عدم تساوي دخول العمالة المحلية. كما أنه يفضل استخدام العمالة غير الماهرة في أماكن تكون فيها هذه العمالة مصدراً نادراً (*Gaston & Nelson, 2001*).

٥. زيادة الصادرات/ المستوردات أو تقليلها من الدولة المضيفة: ركزت الأدبيات على نوعين من الاستثمار؛ الأول الباحث عن السوق والآخر الباحث عن الموارد. وتشير الأدبيات إلى أن الاستثمار الأجنبي الباحث عن السوق يؤدي إلى زيادة مستوردات الدولة المضيفة، أما الاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الموارد يؤدي إلى زيادة صادرات الدولة المضيفة (*Fontagne, 1999*).

٦. دعم التكوين الرأسمالي لاقتصاديات الدولة النامية وتعويض نقص المدخلات المحلية نتيجة التدفق المتجدد لتلك الاستثمارات أو إعادة استثمار عوائدها، وهناك إمكانية أن تسهم تلك الاستثمارات في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات البلاد النامية إذا ما تدفقت نحو القطاع الصناعي ومشروعات البنية التحتية اللازمة لقيام اقتصاديات حديثة.

---

[١٠] على افتراض وجود البنية المناسبة في الشركات الوطنية.

ولكن قد لا توجه الشركات الأجنبية استثماراتها إلى القطاعات الاقتصادية بشكل يسهم في علاج الخلل الهيكلي لاقتصاديات الدول النامية مستخدمة في ذلك التكنولوجيا الحديثة مما يؤدي إلى قيام اقتصاد مزدوج في تلك الدول، بحيث تصبح اقتصاديات الدول النامية تتكون من قطاعين أحدهما متقدم نسبياً من الناحية التكنولوجية تمثله فروع الشركات الأجنبية، والآخر متخلف تمثله فروع الشركات الوطنية.

يضاف إلى ذلك أن استثمارات هذه الشركات قد تتوجه نحو الصناعات الإستخراجية من أجل استغلال الموارد الطبيعية للدول النامية دون تصنيع تلك الموارد في تلك الدول وبالتالي محدودية المساهمة في تطوير قطاع الصناعة التحويلية. كما قد لا تلتزم بعض هذه الشركات بمراعاة شروط السلامة البيئية.

٧. دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة. قد تكون الآثار الأولية أو المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات للدولة المضيفة ايجابياً، وذلك نظراً لزيادة حصيلة تلك الدولة من النقد الأجنبي (حساب العمليات الرأسمالية). بالإضافة إلى أن هذه الشركات بحكم إمكاناتها المختلفة تتيح للدولة المضيفة إمكانات أكبر للتصدير وزيادة حصيلة صادراتها. إلا أن تلك الآثار على ميزان المدفوعات في المدى المتوسط والطويل غالباً ما تكون سلبية لأسباب عدة أهمها:

أ. نشاط الشركات المتعدية للجنسيات. من المتوقع أن تؤدي تلك النشاطات بعد فترة إلى زيادة مستوردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة والخدمات. كما أن تلك الشركات سوف تبدأ في تحويل أرباحها إلى الخارج، هذا بالإضافة إلى دفع الفوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج ودفع مقابل براءات الاختراع والمعرفة الفنية، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

ب. ما تقوم به المنشأة المتعدية للجنسيات من الحد من مهارات فروعها بالدولة المضيفة فالفرع غالباً ما يحظر عليه منافسة المنشأة الأم في الأسواق العالمية. أو قد لا يسمح لتلك الفروع بالتصدير إلا لأسواق معينة وفقاً لما يسمى بالشروط التقيدية *Restrictive Clauses*. ويأتي ذلك لاعتبارات معينة مثل رغبة المنشأة الأم في حماية أسواقها، أو أسواق بعض الفروع الأخرى التابعة لها، وقد تسعى المنشأة الأم لتنظيم العائد من التكنولوجيا والمعونة الفنية التي تمتلكها، فالحد من

إمكانية بعض الفروع للوصول إلى أسواق معينة يهيئ فرصة مناسبة لقيام فــروع أخرى بشراء هذه المعرفة، ومن ثم عملية الإنتاج لتلك الأسواق.

ج. سياسة تسعير الصادرات والمستوردات التي تتبعها الشركات المتعديــة للجنــسيات خاصة في حالة التكامل الرأسي مع عدد من فروعها، وهو ما يطلق عليه "بالسعر التحويلي".

٨. زيادة الدخل الحقيقي والاستهلاك في الدولة المضيفة. يقوم الاستثمار الأجنبــي المباشــر بإنشاء المشاريع الجديدة وتوظيف العمالة الماهرة، ممــا يزيــد مــدفوعات الــضرائب، والأجور ومن ثم الدخول الحقيقية والاستهلاك.

٩. الآثار غير المنتظمة "غير المتناغمة" على قطاعات الناتج المحلي؛ إذ يمكن للاســتثمار الأجنبي أن يحفز بعض الصناعات المحلية في الدولة المضيفة، إلا أنه يمكن أن يحــدث بعض الانهيار لصناعات محلية أخرى.

وبصفة عامة، يمكن القول أن هناك تضارباً في المصالح بين الدولة الأم والدولة المضيفة، ويتمثل ذلك فيما يأتي (قاسم، ١٩٩٨):

١. من مصلحة الدولة الأم أن يؤدي الاستثمار الأجنبي في الخارج إلــى تعزيــز قــدرتها التجارية والتصديرية. بينما ترغب معظم الدول المضيفة إلى أن يؤدي الاستثمار الأجنبي فيها إلى دعم ميزان المدفوعات عن طريق تقليل المستوردات على الأقل.

٢. من مصلحة الدولة المضيفة أن تضبط تجارتها الخارجية بما يحقق أفضل عائــد ممكــن لها، بينما من مصلحة الشركات المتعدية للجنسيات أن تحقق أفضل تكامل ممكن لعملياتها العالمية عن طريق الضغط لتحرير التجارة الخارجية لهذه الدول المضيفة مــن الناحيــة الجمركية والإدارية.

٣. الاستثمار المباشر في البلاد الأجنبية ينتهي إلى تعزيز الطابع الاحتكاري للسوق القوميــة للدولة الأم.

٤. أما بالنسبة للتعارض في المصالح حول دور الاستثمار المباشر في الخارج فــي توزيــع الأسواق فيما بينها، فعلى الرغم من وجود مصلحة إجماليــة للقطــاع الاحتكــاري مــن الشركات في تحرير المبادلات الدولية، فإن كل منشأة على حدة قد تتعــايش مــع أنمــاط مختلفة من السياسات الحمائية للدولة المضيفة إذا كان ذلك يضمن لها الحــصول علــى نصيب أكبر من السوق المحلية لهذه الدولة، أو عن طريق إغلاقها ولو جزئيــاً بــالتمييز

ضد صادرات الشركات الأجنبية المنافسة الأخرى التي لا تتمتع بمشروعات تابعة إلى هذه الأسواق.

وبنظرة تحليلية على آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة خصوصاً، يلاحظ أن للاستثمار الأجنبي المباشر إستراتيجيات مختلفة لتنفيذ التبادلات الدولية. وثمة فوائد منسوبة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، سوغ للحكومات المضيفة القيام بجهود لجذب رأس المال الأجنبي إلى الصناعة المحلية. ولكن هل هناك فوائد حقيقية للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة؟

لقد درس العديد من الاقتصاديين آثار الاستثمارات الأجنبية المباشرة على صناعة الدولة المضيفة من زوايا مختلفة؛ فقد درسوا آثار تلك الاستثمارات على أداء الصادرات، وعلى إنتاجية العمل والإنتاجية الكلية *Total Factor Productivity*، كما أنهم اهتموا بمحددات الاستثمار الأجنبي وكذلك بأنماط الدخول لأسواق الدولة المضيفة.

ولعل هذا ما يدفع الباحث لمناقشة تلك المشاهدات التطبيقية، والتي يمكن أن تكشف عن إجابات عن السؤال السابق، مما يساعد على وضع إطار لهذا البحث.

٢-٦-١ أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات

للتجارة الخارجية دور أساسي في تنمية الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيم المضافة المتولدة من الصادرات والمستوردات، كما أن الإستراتيجيات الحديثة للتجارة -ممثلة بالتراخيص والامتيازات وحتى من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI*- يمكنها أن تجلب التقنية الأجنبية والمعرفة إلى الدول الأقل نمواً وخاصة للقطاع الصناعي فيها. وإلى حدٍ ما يمكن أن تزيد التوظيف والدخل الحقيقي.

ولعل هذا ما سوغ للبعض للقول أن تحرير التجارة يشجع الاقتصادات على توزيع أكثر كفاءة للموارد. ولذا فقد ذهبت الدول المضيفة إلى حد اعتبرت الاستثمار الأجنبي المباشر أسلوباً فعّالاً لاستيراد المعرفة ورأس المال وغيرها من المنافع للصناعات المحلية والسكان (*Brenton, et.al. 1999*).

أما فيما يتعلق بوجهة نظر المستثمرين الأجانب فهم ينظرون للاستثمار الأجنبي المباشر كطريق لاستثمار المعرفة المملوكة في دخولهم للأسواق الجديدة، ويمكّنهم للاستفادة من ميزات الموقع والحصول على مصادر رخيصة للمدخلات (العمل والمواد الخام...الخ)، مما يسمح لهم ببيع سلعهم وخدماتهم بأسعار تنافسية في السوق الدولي.

وهكذا فإن وجهتي النظر تثيران بعض التحفظات فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث العلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر. ويشار بهذا الخصوص إلى العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء صادرات الدولة المضيفة والتي يمكن أن تختلف عبر الأقاليم والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية.

فقد تلجأ حكومات الدولة المضيفة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كونه وسيلة لتحفيز صادرات الدولة المضيفة، فهي تتوقع أن تقوم الشركات المتعدية للجنسيات بجلب تقنيات جديدة تزيد التنافسية المحلية. كما تتوقع أن يكون لتلك الشركات شبكات تسويقية تستفيد منها صادرات الصناعات المحلية للدولة.

يضاف إلى ذلك أن الروابط الناشئة عن العلاقة بين الشركات المحلية والأجنبية يمكن أن تخلق بعض المنافع؛ فعندما تزيد الفروع الأجنبية ذات التوجه التصديري مشترياتها من الموارد الخام من الشركات المحلية، فإن نجاح المنشأة التابعة يحسّن نمو الميزان التجاري للدولة المضيفة. وفي هذا الإطار تعد العلاقة بين كل من الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات علاقة تكاملية يكمل ويخدم كل منهما الآخر. بيد انه إذا أدى تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى استيراد مدخلات الإنتاج، فإن ذلك ينعكس سلباً على الحساب الجاري للدولة المضيفة (*Zong and Song, 2000*).

لذا قام بعض الاقتصاديين باختبار العلاقة بين أداء صادرات الصناعة التحويلية والاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية عبر الولايات المتحدة الأمريكية. وتوصلا إلى علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* وأداء صادرات الولاية (*Erickson & Leichenko, 1997*).

كما قام سن *Sun* باختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء الصادرات عبر ثلاثة أقاليم في الصين، وتوصل إلى وجود علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وأداء الصادرات؛ بالرغم من عدم معنوية تأثير إحدى تلك الأقاليم (*Sun, 2001*).

وليس هذا بعيداً عن ما كشفت عنه الدراسة التي قام بها *Zhang* و *Song* ، إذ قيّما دور الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل في ترويج صادرات المحافظات الصينية للفترة ١٩٨٦-١٩٩٧، وتوصلا إلى نتيجة مفادها، وجود تأثير تكاملي للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعة التحويلية الصينية (*Zhang, 2000* و *Song*).

ويشار بهذا الخصوص إلى دراسة *Brouthors*، والمتعلقة بتحليل الموازين التجارية لمجموعتي الدول الصناعة المتقدمة *Advanced Industrial Nations (AINs)* والدول

النامية *Less development Countries (LDCs)*، وتوصل إلى أن العلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* والموازين التجارية تعتمد على موقع الدولة من التصنيف السابق، وأن تصنيف الدولة هو المتغير الوحيد ذو الدلالة الإحصائية (*Brouthors et.al, 1995*).

وأخيراً أشارت بعض الدراسات إلى احتمالية وجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* والتجارة، إذا أدت الاستثمارات في الخارج إلى تنافسية أكبر في الأسواق الأجنبية. وفي مدخلات الإنتاج، ولهذا فإن هذه العلاقة التكاملية تنعكس إيجابياً على صادرات الدولة المستثمرة (*Fontagne, 1998*).

ولابد من الإشارة هنا لسبب آخر للاعتقاد بتكاملية العلاقة بين كل من التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر. فالشركات المتعدية للجنسيات تملك حقوق الملكية الفكرية *Intellectual Property* وميزاتها الخاصة (التكنولوجيا، والعلامات التجارية، وبراءات الاختراع...إلخ) والتي تمكنها من اقتناص نصيب أكبر من السوق الخارجي، ومن ثم تزيد من حجم كل من التجارة والاستثمار من وإلى السوق التي تعمل به. وهذا ما تؤكده إحصاءات وزارة التجارة الأمريكية عن التجارة والاستثمار من وإلى الولايات المتحدة.

يتضح من التطبيقات المشار إليها سابقاً أنها ترجح بقوة علاقة التكامل بين كل من التجارة والاستثمار الدولي إذ تقوم الشركات بدمج عملياتها عبر الحدود من خلال المتاجرة في السلع الوسيطة والخدمات. فبعض التقديرات تذهب إلى أن أكثر من ثلث حجم التجارة الدولية تتم داخل المنشأة على المستوى الدولي. ووفقاً لتقرير صادر عن منظمة الأونكتاد، أنه خلال الحقبتين الماضيتين فإن مقدار النمو في حجم التجارة العالمية قد فاق معدل نمو الإنتاج العالمي، بينما في منتصف التسعينات فاقت مبيعات الفروع الأجنبية للشركات متعدية الجنسيات قيمة التجارة الدولية بما يزيد عن ٢٧% (*UNCTAD, 1997*).

وفي جانب آخر يعتقد بعض الاقتصاديين أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل بديلاً للتجارة الدولية، فهدف الاستثمار الأجنبي هو الإنتاج لخدمة السوق المحلي للدولة المضيفة التي اعتادت في السابق الاستيراد من الدولة الأم، ولهذا فإن الاستثمار الأجنبي المباشر سيكون بديلاً لصادرات الدولة مع الإشارة إلى أن ذلك يتسبب بالإضرار في الصناعة المحلية للدولة المستثمرة "في الإنتاج والعمالة (*Fontagne,1998 ; Safaruan & Hejazi, 2001 ; Pain, Wakelin & 1998*).

بَيد أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة يعتمد أساساً على هدف المستثمر الأجنبي (الاستثمار الباحث عن السوق أو الباحث عن الموارد)، وهذا ما أكده عدد من الباحثين؛ حيث أشاروا لثلاثة أنماط للعلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* والصادرات، هي: (*Erickson & Leichenko, 1997*)

١. إن ارتفاع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يثبط الأداء التجاري للدولة المضيفة نتيجة لزيادة المستوردات من السلع الوسيطة، فالشركات الأجنبية تميل لاستيراد مدخلات وسيطة بشكل أكبر من الشركات المحلية، ويضاف إلى ذلك إنه في حالة الاستثمارات الأجنبية الباحثة فقط عن السوق فإنه من غير المتوقع زيادة صادرات الدولة المضيفة (*Graham & Krugman, 1995*).

٢. إن ارتفاع مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يحفز الأداء التجاري للدولة المضيفة من خلال رفع التنافسية الدولية ومن ثم صادرات الدولة المضيفة.

٣. إن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً ضئيلاً عموماً على أداء التجارة للدولة المضيفة، ويبنى هذا الرأي على ظروف الاقتصاد الكلي في إحداث التغيرات الكلية في الميزان التجاري، وليس على المستوى الجزئي لفعاليات المنشأة. (*Graham & Krugman, 1995*)

وتجدر الإشارة هنا إلى إن هدف السوق هو الهدف الأولي للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المتقدمة، وأن هذا الهدف يتلازم مع ارتفاع مستوردات الدولة المضيفة من السلع الوسيطة. إلا أن الفروع الأجنبية في مرحلة لاحقة تعمل على زيادة الإنتاج التصديري والصادرات؛ ولعل ذلك سوغ للاعتقاد بالأثر البديل للاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الدولة المضيفة في المدى القصير، وبالأثر المكمل للاستثمار الأجنبي على الصادرات في المدى الطويل.

ويعتقد بعض الباحثين أنه يمكن لاستثمارات الدولة الأم بالدولة المضيفة، ولخدمة سوق الدولة المضيفة، أن تشجع صادرات الدولة الأم أيضاً، كأن تصدر السلع الوسيطة الداخلة في عمليات الإنتاج من الدولة المضيفة من خلال ما يعرف بالتجارة الداخلية ضمن المنشأة نفسها *Intra-Firm Trade*، وهنا لن تتأثر التجارة بشكل كبير(*Froot, 1993*).

يضاف إلى ذلك أن القدرات التسويقية والتوزيعية للاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تمكن أنشطة الدولة الأم من أن تصدر سلع نهائية وخدمات لمستهلكين لم يكن بالإمكان الوصول إليهم إذا لم يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر (*Graham, 1998*).

هكذا يتضح أن تدفق التجارة والاستثمار مرتبطان في أكثر من ناحية، فالاستثمار الأجنبي المباشرة يمكن أن يمهد المسرح لتشجيع الصادرات ولإحلال المستوردات أو لتجارة واسعة في مدخلات الإنتاج الوسيطة خاصة بين المنشأة الأم وفروعها (*Goldberg & Klein,*

1997). فالاستثمارات الأجنبية اليابانية لدول شرق آسيا قد زادت من حجم مستوردات تلك الدول من اليابان، وخاصة من مدخلات الإنتاج.

٢-٦-٢ أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية

يتحقق الأثر الانتشاري للاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو الاقتصادي في الدولة المضيفة إذا صاحب هذه الاستثمارات آثار موجبة تؤدي إلى زيادة إنتاجية عنصري العمل ورأس المال في هذه الدول. وتتحقق الآثار الخارجية التي تصاحب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال أربعة قنوات هي قناة المنافسة، وقناة التدريب، وقناة التقليد، وقناة الروابط (*Bjorvatn et al., 2001; Lensink and Morrissey, 2001; Blomstromand Kokko,1996*). لذا فإن أحد أهداف هذه الدراسة تقويم آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الصناعة الأردنية. ويرى الباحث أولاً تحديد مفهوم الإنتاجية *Productivity* وأن يتم ربطه مع الإستراتيجيات المختلفة للمنشأة الدولية، للوصول إلى تحليل أثر كل منها على الاقتصادات المضيفة. ومن ثم تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر كأحد الإستراتيجيات الأكثر كفاءة للتجارة *Trade* ونقل التكنولوجيا *Transfer Technology*.

أولاً مفهوم الإنتاجية *Productivity*

تُعرّف الإنتاجية بأنها الاستخدام الأمثل لعناصر الإنتاج بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج بمستوى جودة وبتشكيلة معينة، وفي وقت محدد، وبأقل تكلفة ممكنة، وبما يعطي أعلى فائض ممكن من الربحية[١١]. ويعرف خبراء منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية *OECD* الإنتاجية بأنها كمية الإنتاج ـــ منسوبة إلى كل عنصر من عناصر الإنتاج.

ويؤكد خبراء منظمة العمل الدولية "*ILO*" ما ذهب إليه خبراء منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية، بأن الإنتاج هو عبارة عن حصيلة التكامل بين العناصر الأساسية للإنتاج، وتمثل النسبة بين الإنتاج وهذه العناصر مؤشراً ومقياساً للإنتاجية.

ويُعرِّف خبراء منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية *OECD* الإنتاجية بأنها كمية الإنتاج بالنسبة لكل عنصر من عناصر الإنتاج. ويعرفها البعض بأنها مقياس لمدى كفاءة توجيه موارد الاقتصاد لإنتاج السلع والخدمات (*Harris, 1999*).

---

[١١] نواره وآخرون، الإنتاجية، القاهرة، بيمكو للاستشارات الهندسية، ١٩٨٩، ص٨.

وفي هذا المجال يمكن القول بأن الإنتاجية مقياساً للطريقة التي يوزع فيها الاقتصاد موارده بما يحقق أكبر قدر ممكن من الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى حقيقة أن هذا المصطلح هو المحدد الأساس لمستويات المعيشة ومستوى الدخل الحقيقي.

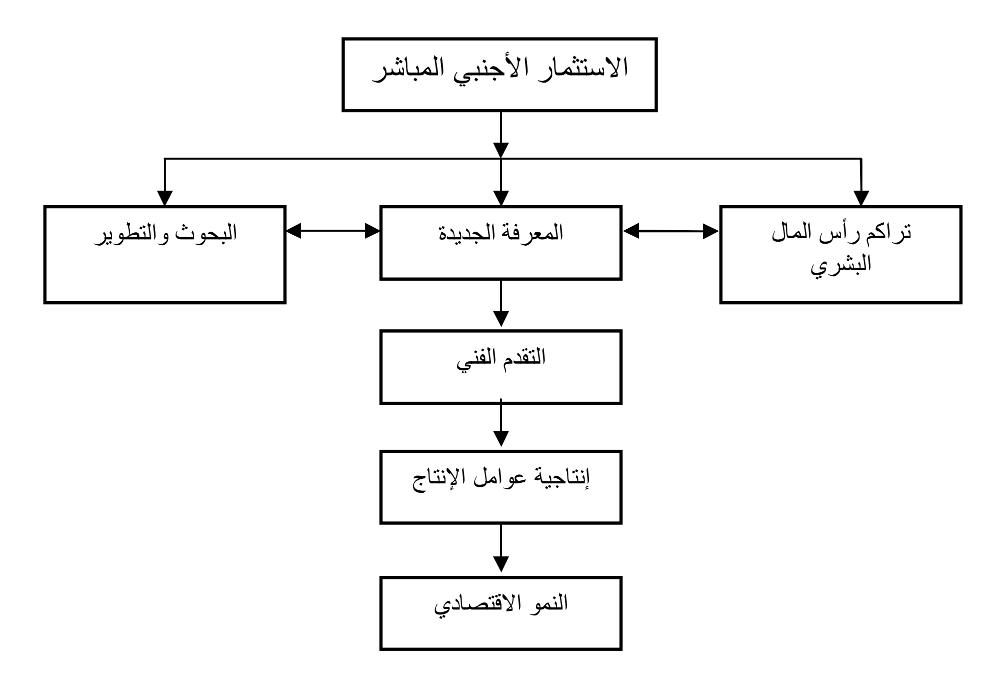
وهناك مفهومان أساسيان للإنتاجية؛ هما:

١. **المفهوم الجزئي للإنتاجية** *Partial Factor Productivity (PFP)*: ويُعّرف بأنه العلاقة بين الإنتاج وأحد عناصر الإنتاج، وبذلك فهو يعبر عن قدرة أحد عناصر الإنتاج على تكوين الإنتاج. فالإنتاج لكل وحدة من عنصر العمل مثلاً هو مقياس للإنتاجية الجزئية *PFP* لأنه لا يأخذ بعين الاعتبار آثار عوامل الإنتاج الأخرى. ولعل ذلك ما دفع *Harris 1999* للاعتقاد بأنه يمكن الوصول إلى إنتاجية أكبر لكل وحدة من عنصر العمل من خلال الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا (الآلات.والمعدات...إلخ).

٢. **المفهوم الكلي للإنتاجية** *Total Factor Productivity* (*TFP*): ويُعّرف بأنه العلاقة بين الناتج وجميع عناصر الإنتاج التي استخدمت في الحصول عليه، وفي الحقيقة أن الإنتاجية بهذا المفهوم ما هي إلا مقياس لمدى الكفاءة التي تتمتع بها الوحدة الاقتصادية في عملية تحويل المدخلات المختلفة إلى مخرجات، أي بمعنى آخر، تعد الإنتاجية الكلية مقياساً يعكس مدى كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، وبالتالي فزيادة الإنتاجية تعني هنا الحصول على نفس كمية ونوعية المنتجات ولكن بتكاليف إجمالية أقل (من خلال تحسين مكان العمل في الوحدة الاقتصادية كمهارات القوى العاملة، واستخدام التقنيات الجديدة والبنية التحتية... إلخ).

ويشار بهذا الخصوص إلى أن نمو الإنتاجية الكلية *TFP Growth*، يُعد مؤشراً مهماً لمعدل تحسين مستويات المعيشة الذي يوفره الاقتصاد لمواطنيه، نظراً للعلاقة الموجودة بين مستوى معيشة الدولة والدخل الحقيقي فيها، ونمو الإنتاجية.

مما تقدم يظهر أهمية استخدام الإنتاجية الكلية *TFP* كمقياس للنمو، إذ أن نمو الإنتاجية لا يتوقف فحسب على عنصر واحد. كما أن قانون تناقص الغلة ينص على أن الإنتاج الناتج من إضافة وحدات متتالية من عنصر متغير سوف ينخفض بعد حد معين؛ وعليه فإن تحسين الإنتاجية الكلية أمر حيوي للاقتصاد لاستدامة النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (*Harris, 1999*). (انظر الشكل رقم ١)



شكل رقم (١) الأثر غير المباشر للاستثمارات المباشرة على النمو الاقتصادي

المصدر: Asia Research Center, 2001 : 14

ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في تحسين الكفاءة الإنتاجية في الدولة المضيفة من خلال قناتين هما: (*Gera et. al. 1999*)

١- نقل الابتكارات التقنية الحديثة *Technology Transfers* الناتجة عن مخزون رأس المال والبحث والتطوير وإبداع الشركات المتعدية للجنسيات في الاقتصاد المضيف.

٢- خلق منافع انتشارية غير مباشرة للشركات المحلية *Spillover Effect*، وتحسين المهارات التنظيمية والإدارية.

ويتحقق النقل التقني من الشركات الأم من خلال زيادة مخزون رأس المال، والتجارة الداخلية ضمن المنشأة نفسها *Inta-Firm Trade*، وكذلك من خلال نشاط البحث والتطوير *R & D*، والأنشطة الابتكارية للشركات متعدية الجنسيات في الدولة المضيفة.

ثانيا فوائد زيادة مستوى الإنتاجية

Benefit Of Increasing Level Of Productivity

يرى بعض الاقتصاديين أنه من أجل تحقيق نمو مستمر وثابت للإنتاج والاستهلاك؛ فإن على الدول توفير حوافز للابتكارات؛ مما يوفر للمبتكر المحتمل سوقاً أكبر للابتكار وخاصة في الصناعات غير التنافسية *(Herbertsson & Zoega, 2002)*.

وتعد أنشطة البحـــوث والتطـــوير R&D الـــسبب الأســـاس للابتكـــار *Innovation*، والمعدلات المرتفعة للابتكارات تعني مستويات أعلى للمعيشة وللنمو الاقتصادي أيضا. وتنعكس تلك الابتكارات عادة بتخفيض الأسعار وعوائد أكبر لعناصر الإنتاج، وتـــسارع أكبـــر للإنتـــاج والأرباح.

في ضوء هذه المزايا لأنشطة البحوث والتطـــوير تقـــوم معظـــم دول العـــالم بتـــشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* اعتقاداً منها بأن هذا الاستثمار يملك المعرفة التي تقود إلى رفع مستويات الإنتاجية فيها، إضافةً إلى التأثيرات الأخـــرى للاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر علـــى اقتصاداتها.

وتجدر الإشارة إلى أن عدداً من أدبيات البحث دعمت حقيقة أن الميزة النسبية للمنـــشأة متعدية الجنسيات *MNE* تعتمد على التقنية المطورة في دولة الأم، ومن ثم تقوم هـــذه المنـــشأة بنشر تلك التقنيات حول العالم بحيث تعظم عائد استثماراتها في البحوث والتطـــوير. وتوصـــلت تلك الأدبيات أيضا إلى أن تلك الشركات تدير أنشطة البحوث والتطوير فـــي الـــدول المـــضيفة كوســـيلة لتكييـــف التقنيـــات المبتكـــرة لتتناســـب الأســـواق المحليـــة وأهـــداف المنـــشأة (*Rao & Tang, 2000*).

وبغض النظر عن الآراء السابقة؛ يمكن القول أنه في ظـــل حجـــم المنـــشأة المتعديـــة للجنسيات وكذلك الإنفاق على أنشطة البحوث والتطوير في الدولتين " الأم والمضيفة"، فإن ميـــل البحوث والتطوير للشركات الأجنبية يكون أكبر من الشركات المحلية، وهـــذه الحقيقـــة يمكنهـــا توضيح فجوة الإنتاجية بين الشركات المحلية والأجنبية.

ثالثاً مصادر نمو الإنتاجية *Sources of Productivity Growth*

أشارت بعض الدراسات إلى مصدرين رئيسيين لنمو الإنتاجية: الأول: يرجع للابتكارات التقنية والذي يعتبره مخزناً لرأس المال البشري المدرب، حيث يسهم رأس المال البـــشري فـــي العملية الإنتاجية من خلال الابتكار. والمصدر الثاني: هو مدى استفادة بيئة الأعمال مـــن زيـــادة مستوى المهارة للوصول إلى صنع الابتكارات (*Mayer, 1996*).

فقد ناقشت العديد من الدراسات، المحددات الأساسية لنمو الإنتاجية في قطاع الـــصناعة وتوصلت إلى المحددات التالية (*Harris, 1999*):

١. التعليم والتدريب ورأس المال البشري: فرأس المال البشري يحفز نمو الإنتاجية من خلال تسهيل نقل وانتشار المعرفة من العمالة الماهرة للعمالة غير الماهرة. كما أنه يعمل على تكييف التقنيات الجديدة "تطويع التكنولوجيا".

٢. التجارة والاستثمار عبر الحدود: لقد توصل بعض الباحثين إلى وجود علاقة قوية بين الإنتاج "التجارة والاستثمار" ونمو الإنتاجية (*Warner, 1995*)، وهناك عدّة آراء لتفسير هذه العلاقة:

١. انخفاض عوائق التجارة يسمح بالاستخدام الأمثل للموارد بالاعتماد على المزايا التنافسية التقليدية.

٢. استفادة الدول الصغيرة من الانفتاح والذي يسمح لها تحقيق وفورات الحجم والتي من غير الممكن الوصول إليها محلياً.

٣. يسمح الانفتاح بتسهيل نقل وانتشار المعرفة والتكنولوجيا في الخارج.

٤. يسمح الانفتاح بتجارة أكبر "صادرات ومستوردات"، وهذا دليل على أن الشركات المصدرة والشركات المتعدية للجنسيات وصلت إلى مستويات أكبر من الإنتاجية (*Harris, 1999 ; Aitken, 1999*).

٣. الاستثمار في الآلات والمعدات "الاستثمار الرأسمالي": يرتبط نمو الإنتاجية بدرجة عالية مع الاستثمار في الآلات والمعدات "كنسبة من *GDP*". فمن خلال الاستثمار في الآلات والمعدات، فإن الدول تستثمر في تقنيات جديدة وأفكار مبدعة تسهم في نمو الإنتاجية وتجنب المصاريف المرتفعة لنسخ التقنية (*Harris, 1999*).

٤. الابتكار والانتشار التكنولوجي: وتشير أدبيات البحث أن الانتشار غير المباشر للمعرفة *Indirect Knowledge Spillovers* يُعد محركاً للنمو، فهناك العديد من المبررات للاعتقاد بأن الانتشار العالمي للتكنولوجيا -المباشر وغير مباشر- ساهم في نمو الإنتاجية الكندية (*Harris, 1999*).

٥. تقنيات الأهداف العامة: ويقصد بهذا النوع الابتكارات الخاصة التي تسمح بنقل الإنتاج وتوزيعه (كتطوير أنظمة الحاسوب والأجهزة الالكترونية). ويرى البعض أن تطوير هذا النوع من التقنيات يحفز نمو الإنتاجية (*Harris, 1999*).

٦. إعادة توزيع مدخلات الإنتاج: وتعني نقل مدخلات الإنتاج من الصناعة ذات الإنتاجية المنخفضة النمو إلى الصناعة ذات النمو الإنتاجية المرتفعة يسهم في تسريع عملية النمو.

٧. مؤشرات الاقتصاد الكلي كالطلب الكلي والبطالة والكساد...الخ.

وتجدر الإشارة إلى وجود اتفاق بين العلماء فيما يتعلق بأن الإنتاجية هي المحدد الرئيس لمستوى معيشة الدول ، وأن المحافظة على مسار نمو الإنتاجية يرتبط بمكاسب للمجتمع والرفاهية الصناعية (*Harris, 1999; Niesser, 1996*).

بقي أن نشير إلى أن العديد من الدراسات التطبيقية قيمّت آثار أنشطة البحوث والتطوير للشركات متعدية الجنسيات على نمو الإنتاجية (*Blomstron & Sjoholm, 1999; Hanel, 2000; Globerman, 1979; Haddad &Harrison, 1992*). وتشير نتائج هذه الدراسات إلى عدم اتساق تلك النتائج.

وهذا يؤكد أهمية تقييم أثر رأس المال الأجنبي على نمو إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية في الأردن، مما قد يسهم في إعادة توجيه السياسات أو إعادة توزيع أفضل للموارد المحلية عبر الصناعات.

٢-٧ العوامل المؤثرة على قرارات الشركات المتعدية للجنسيات في اختيار طريقة الدخول إلى سوق الدولة المضيفة

يقصد بطرق الدخول بأنها أشكال مشاركة رأس المال في المشاريع الدولية، فهي طرق تدخل بها الشركات المتعدية للجنسيات من خلال الاستثمار. وبدلالة حقوق الملكية فإن طريقة الدخول هي هيكل ملكية الفرع الأجنبي (*Sun, 1999*).

وإشارة إلى تطور نظرية المنشأة فإن الشركات المتعدية للجنسيات تستثمر خارجاً إذا امتلكت ميزات تنافسية، إضافة إلى ميزات الموقع الأجنبي وحوافز التدويل. مما يقود للاعتقاد بأن الشركات المتعدية للجنسيات تستثمر في الخارج إذا توافر لها إستراتيجية تحمي من خلالها مزاياها التنافسية، وبالتالي يصبح لدى تلك الشركات القدرة على تعويض تكاليف الإنتاج في الخارج من خلال استثمار مزاياها الخاصة ومزايا الموقع وخصوصاً إذا استطاعت حماية مزاياها التنافسية من التسرب للشركات المنافسة.

ويشار هنا إلى أن قرار المنشأة بالاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط بتساؤلين هما (*Root, 1994*):

الأول: هل تتملك المنشأة الاستثمار بأكمله أو جزءاً منه؟

الثاني: هل تقوم المنشأة بمشروع جديد، أو أنها تتملك مشروعاً قائماً؟

لذا يرى روت *Root* أنه يمكن الوصول للملكية الكاملة من خلال إنشاء مشروع جديد أو من خلال التملك، بالمقابل يمكن لها الوصول للملكية الجزئية من خلال الاستثمار المشترك وذلك بتجميع أصول شركتين أو أكثر في منظمة عامة.

يتضح مما سبق أن قرار اختيار طريقة دخول الشركات إلى السوق الأجنبي هو انعكاس للاهتمامات الإستراتيجية للمنشأة المستثمرة، ولذا فإن محاولات المنشأة المتعدية للجنسيات لحماية المعرفة المملوكة يفرض تحدياً أمام الدولة المضيفة فيما يتعلق بفرص حصولها على آثار الانتشار التكنولوجي غير المباشرة *Technological Spillovers*.

وقد تناولت أدبيات البحث العديد من العوامل المؤثرة في قرار الشركات المتعدية للجنسيات بطريقة دخولها للسوق الأجنبي، فقد اعتبر عدد من الباحثين أن تكاليف التبادل هو المحدد الأساس لطريقة الدخول (*Casson, 1985*). وقامت إحدى الدراسات بدراسة طرق دخول هذه الشركات للسوق الصيني من منظور الاقتصاد الاجتماعي، وتوصلت إلى أن للتقارب الثقافي أثراً موجباً على وجود الملكية الكاملة للمشروعات الأجنبية، وتوصلت أيضاً إلى أن ارتفاع المستوى التقني في المشروع يؤدي إلى زيادة نصيب الملكية الأجنبية للمشروع (*Sun, 1999*).

وهذا يتفق مع أدبيات الدراسة التي تضمنت عوامل عدة تؤثر على قرار الشركات المتعدية للجنسيات في اختيار طريقة الدخول للسوق الأجنبي، ومن خلال تلك العوامل يبدو أن نظرية تكاليف التبادل هي أساس القرار النهائي، إلا أن الاختلافات الثقافية والاجتماعية، تقنية المشاريع الاستثمارية، والبيئة السياسية وبيئة الأعمال جميعها عوامل رئيسة أيضاً:

١. **الاختلافات الثقافية والاجتماعية** *Socio-Cultural Differences*: ترى بعض الدراسات، وبناءً على إطار تكلفة التبادل أنه كلما زادت الاختلافات الثقافية والاجتماعية قلت مشاركة ملكية المنشأة في الدولة المضيفة، ويعزى ذلك إلى تكلفة المعلومات العالية التي يجب عليها أن تستثمرها لعدم تشابه البيئة الثقافية والاجتماعية، فالبيئة غير المواتية هذه قد تجعل من الصعوبة نقل التكنولوجيا والمهارات الإدارية لفروع المنشأة في الدولة المضيفة (*Kogut, Singh & 1988*) (*Sun, 1999*).

إلا أن هذه الصعوبات يمكن تجنبها من خلال إقامة المشاريع المشتركة (*J.V*) مع الشركات المحلية مما يسمح للمنشأة بتقليل مخاطر رأس المال، مع إمكانية استثمار المنشأة للمهارات المناسبة وكذلك المعرفة في الدولة المضيفة.

وحري بنا أن نشير هنا إلى إحدى الدراسات والمتعلقة بطرق دخول الاستثمار الأجنبي المباشر الياباني للدول الأجنبية، إذ توصلت هذه الدراسة إلى أن بعض الشركات تستجيب للاختلافات الاجتماعية والتكنولوجية من خلال مساهمة أكبر في ملكية الفرع من أجل فرض طرق وأساليب إنتاجية معينة. (وتوصلت الدراسة أيضاً إلى أن لمزايا المنشأة أثراً في اختيار طريقة دخول المنشأة، فعندما تمتلك المنشأة الأم مزايا معينة فإن الشركات تفضل المشاريع الجديدة على المشاريع المشتركة (*Hoshino & Siripaisalppat, 1999*).

٢. **كثافة البحث والتطوير**: تعد المعرفة المملوكة أحد الأصول عالية التخصص وهي تعبر عن الميزات التنافسية للمنشأة الأجنبية، إضافة إلى أنها أحد العوامل المؤثرة في قرار طريقة دخول الشركات الأجنبية للأسواق الخارجية. فقد وجد العديد من الباحثين أن لطبيعة المعرفة المملوكة لعملية الإنتاج وحجم الميزة التسويقية للشركات متعدية الجنسيات أثراً في قرار نسبة الملكية "طريقة الدخول" (*Buckley, 1996; Casson, 1985*).

ولعل ذلك ما سوغ للبعض إلى التأكيد بأن المنشأة تبحث عن سيطرة أكبر على الفروع كلما كان المحتوى التكنولوجي للسلعة أكبر (*Anderson & Gatignon, 1986*) (*Sun, 1996*).

وعليه؛ يمكن القول أن المنشأة الأجنبية المستثمرة تميل أكثر نحو المشاريع المشتركة (*J.V*) مع الشركات المحلية في حالة توافر درجة معينة من التطور التكنولوجي. ويتوقع أيضاً أن الدولة المضيفة ذات المعرفة المملوكة البارزة تميل بشكل أقل للمشاريع المشتركة.

٣. **سياسات الدولة المضيفة**: إن درجة استقرار الدولة من العوامل المهمة لجذب رأس المال الأجنبي أو طرده من (وإلى) الدولة.

وتكمن خطورة الدولة من مصادر عدة، منها: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وغموض النظام القضائي، وقيود الصرف الأجنبي، التأميم... الخ. ولذا فمن المتوقع أنه في البيئة غير المتنبأ بها، تميل الشركات الأجنبية إلى تحديد "تجنب" الاستثمار، فإذا تم الاستثمار فإن هذه الشركات ستحاول أن يكون لها سيطرة كبيرة من أجل تعويض المخاطرة (*Anderson & Gatignon, 1986*).

وتؤثر الظروف الاقتصادية والسياسية للدولة المضيفة على قرار استثمار الشركات الأجنبية، كما أن اتجاهات النمو الاقتصادي وحجم السوق عاملين مهمين للمستثمر الأجنبي وبخاصة للمستثمر الباحث عن السوق.

وأخيراً يرتبط خيار الشركات المتعدية للجنسيات مباشـرة بحمايـة مزاياهـا التنافـسية بالإضافة للمخاطرة، لذا فإن نشر المعرفة من العوامل المهمة للشركات في اختيارهـا لطريقـة الدخول المناسبة لسوق الدولة الأجنبية.

يتضح مما سبق أن قدرة المستثمر الأجنبي على حماية مزاياه التنافـسية، وفـي نفـس الوقت قدرته على استثمار مزايا الدولة المضيفة سيمكنه من منافسة الشركات الأخرى. وأنه فـي ظل الاعتبارات السابقة يمكن القول أنه يمكن للمنشأة الأجنبية الدخول لسوق الدولة المضيفة مـن خلال تملك منشأة موجودة أصلاً أو من خلال استثمار جديد حتى يكون لها سيطرة كاملة علـى العمل والأصول الملموسة وغير الملموسة. بيد أنه من خلال الاستثمار المشترك يُمكّن الشركات الأجنبية تقليل مخاطرة الإنتاج في الخارج، كما أنه يمكن للمستثمر الأجنبي من الحصول علـى الدعم من شركائهم في الدولة المضيفة، ولذلك لا يفضل السيطرة الكاملة في هذه الحالة.

٢ - ٨ أنماط الدخول *Entry Modes* وأثارها على إنتاجية الدولة المضيفة

لقد كشفت العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية[١٢] أن قرار طريقة دخـول المنـشأة إلى سوق الدولة المضيفة يرجع أساساً لقضايا التحكم، والمخـاطرة، والأربـاح. فالاسـتثمارات الجديدة والتملك *Acquisition* الخيار الأول للمنشأة بحيث تسمح للمستثمر الأجنبـي بـسيطرة كاملة على الاستثمار[١٣]، كما يحقق له أرباحاً عالية في مواجهة المعدلات العالية من المخـاطرة. أما المشاريع المشتركة فتُعد الخيار الثاني فهي تزويد المستثمرين بالقدرة على الـسيطرة علـى المنشأة، مع تحقق حصة مهمة من الأرباح، كما أنها تقلل مخاطر الاستثمار في الأسواق مقارنـة بالمخاطرة المرتفعة للطرق البديلة كالتراخيص، والامتيازات، والصادرات.

ويلاحظ مما سبق أن التحليل بهذا الاتجاه يعكس وجهة نظر المستثمرين الأجانب، ممـا يثير تساؤلاً فيما إذا كان لطريقة الدخول أثر على نمو الإنتاجية في الدولة المضيفة؟

هناك العديد من المبررات للاعتقاد بأن طريقة دخول المنشأة لسوق الدولة المضيفة تؤثر على مستويات نمو الإنتاجية في الدولة المضيفة، ويتوقف ذلك علـى اعتبـارين: الأول درجـة التحكم في المعرفة المملوكة التي توفرها طريقة الدخول للمنشأة متعدية الجنسيات. والثاني درجة تمركز الصناعة *Industry Concentration*.

---

[١٢] مثل دراسة (Vaughan, 1995) ، ودراسة (Caves, 1996) ودراسة (Harrison, Aitken, 1994)، ودراسة (Haddad, 1993)، ودراسة (Feinberg, 2001).

[١٣] مما يمكنها من نقل الموارد داخلياً ضمن المنشأة نفسها، الأمر الذي يقلل تكلفة النقل للأسواق الخارجية.

إن دخول المنشأة المتعدية للجنسيات لسوق الدولة المضيفة من خلال شراء وتملك منشأة موجودة أصلاً، سيقلل من فرص الانتشار التقني *Technological Spillovers* "بالمقارنة مـــع الاستثمارات المشتركة"، إلا أن المنافسة الجديدة للمنشأة الأجنبية في الدولة المضيفة بشكل عــام قد تزيد من نمو الإنتاجية.

وعند تحليل أثر مستوى تركيز الصناعة على مستويات نمو إنتاجية الدولـــة المــضيفة، يمكن القول أنه في حالة أن كانت سيطرة الأجانب على الصناعة أكبر من السيطرة المحلية؛ فمن المتوقع أن ينخفض استثمار البحوث والتطوير للشركات المحلية كلمـــا زادت ســيطرة المالـــك الأجنبي.

في ضوء ذلك، إذا تم إنجاز البحوث والتطور في الدولة المضيفة من خـــلال الـــشركات المتعدية للجنسيات، والتي حتماً ستختار الدخول للسوق من خلال التملك أو الاستثمارات الجديـــدة "والتي توفر للمستثمر سيطرة كاملة على الأصول الملموسة وغير الملموسة" فمن غير المتوقـــع حصول الشركات المحلية على فوائد غير مباشرة لأنشطة البحث والتطـــوير *R&D Spillover* بما يؤثر على مستويات إنتاجية الدولة المضيفة.

لكن أدبيات البحث السابقة لم تدرس العلاقة بين طريقة دخول المنشأة المتعدية للجنسيات وأثر الاستثمار الأجنبي المباشر. وكما أشرنا سابقاً، فقد ربطت الأدبيـــات الـــسابقة بـــين هـــدف المنشأة المتعدية للجنسيات والتجارة؛ وتوصلت معظمها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشـــر يُعـــد مكملاً للتجارة في حالة الاستثمار الباحث عن الموارد "التكامل الرأسي"، إضافة إلى أنه يمكن أن يزيد مستوردات الدولية المضيفة في حالة الاستثمار الباحث عن السوق.

بيد أن هدف هذا البحث لا يركز على تحديد العلاقة بين طريقة الدخول والتجارة، فهـــي تقنية يمكن أن يوصي بها في دراسات لاحقه، وهدفنا يركز على إثبـــات أن اختيـــار الـــشركات المتعدية للجنسيات لطريقة دخولها إلى الصناعة الأردنية تتأثر بحماية تلك الـــشركات للمعرفـــة المملوكة لها كما تطرحه نظرية المنشأة.

في ضوء ما سبق نجد أن إستراتيجية المشروع المشترك وسيلة جذابة للمستثمر الأجنبي للدخول إلى سوق الدولة المضيفة، إلا أن الأثر الانتشاري على الدولة المضيفة بهـــذه الطريقـــة غير واضح حتى الآن، فالعلماء ما يزالون غير متأكدين من تلك المنافع للاقتصادات المـــضيفة. بـــل إن بعـــض العلمـــاء أمثـــال (*Harrison, Aitken, 1994*)،و (*Haddad, 1993*)، و(*Feinberg, 2001*) لم يجدوا دليلاً على آثار غير مباشرة موجبة على الـــشركات المحليـــة.

وتوصلوا إلى أن المنافع جميعها حصلت عليها المشاريع المشتركة أو الفروع الأجنبية، وهذا ما أظهرته أيضا دراسات عدّة لبعض العلماء أمثال (*Hanel, 2000*) و (*Caves, 1974*).

أما طريقتا التراخيص والامتيازات، فهما أسلوبان فعّالان لخدمة سوق الدولة المضيفة، ولكن هل يوجد لهذه الطرق أثر غير مباشر موجب على الدولة المضيفة؟

بشكل عام يتوقع أن صاحب الامتياز أو الترخيص يحصل على المهارات والمعرفة اللازمة وأن هذه المهارات يمكن تطبيقها بسهولة إذا انتقل العمال إلى شركات أخرى. إلا أن بعض الأدبيات المتعلقة بالآثار غير المباشرة لعملية الابتكار قد توصلت إلى أن سهولة الدفع للحصول على المعرفة "كالتراخيص" سيخلق بديلاً لأنشطة البحث والتطوير في الدولة المضيفة، مما يقلل معدلات البحث والتطوير المحلية(*Dijk, 1998*). ولعل هذا ما دفع أحد الباحثين لمقارنة نوعية الخدمات التي يقدمها الوكيل والفروع المملوكة بالكامل، وتوصل إلى أن عقود الامتيازات تقلل من نوعية الخدمات اللامركزية(*Michael, 2000*). كما أكد *Dijk* أن رجل الأعمال المشتري لحقوق الامتياز أو الرخصة لا يقوم بانجاز ابتكارات إضافية عما يحصل عليه من خلال الامتياز أو الرخصة بسبب القيود المفروضة على عقود الامتياز أو الرخصة (*Dijk, 1998*).

وتجدر الإشارة إلى أن أبحاثاً عدّة تدرس العلاقة بين الصادرات ونمو الإنتاجية، إذ ترى فرضية الصادرات كحافز للنمو *Export led growth* أن لنمو الصادرات تأثيراً محفزاً على الاقتصاد من خلال التأثيرات الانتشارية، وتتنبأ هذه الفرضية بأن لمعدل نمو الصادرات دوراً كبيراً في رفع إنتاجية الاقتصاد، ويبرز هذا الدور من الفرضيات الآتية (*Marin, 1992*):

١- تسهم الصادرات بتركيز الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الفعّالة مما يزيد مستويات الإنتاجية.

٢- يسمح نمو الصادرات للدولة بالاستفادة من وفورات الحجم.

٣- تسمح الصادرات بتعرض الشركات المحلية للمنافسة الأجنبية، مما يفرض على التصنيع التصديري محاولة الابتكار لتحسين النوعية وتقليل الأسعار.

إلا أن الدراسات التطبيقية لم تصل لاتفاق يدّعم هذه النظرية بصورتها المطلقة، فقد قامت إحدى الدراسات بتحليل سببية العلاقة بين الصادرات ونمو الإنتاجية في أستراليا، وقد توصلت إلى عدم وجود علاقة سببية توضح أن الصادرات تزيد الإنتاجية، إلا أنها وجدوا علاقة سببية موجبة بين الإنتاجية والصادرات (*Kunst & Marin, 1989*). ولعل ذلك ما دفع بعض الباحثين بتحليل السببية بين الصادرات والإنتاجية لبيانات الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان،

وبريطانيا، وألمانيا. إلا أنهم توصلوا إلى أن صادرات هـذه الـدول تتـسبب بنمـو الإنتاجيـة (*Martin, 1992*).

يتضح مما سبق أن كلا الدراستين تعكس وجهة نظر الدولة المـصدرة ولـيس الدولـة المضيفة، ولعل هذا يتضح أيضا في دراسة بعنوان أثر النافتا على الـصناعة المكـسيكية، فقـد توصلت إلى أن إزالة قيود الاستيراد سيكون له أثر مدمر علـى جـزء مـن قطـاع الزراعـة المكسيكي، حيث أن منتجين قلة سيكونون قادرين على منافسة السلع الزراعية المـستوردة ذات التكلفة الأقل (*Aguilar, 2002*).

من خلال ما تقدم، يمكن القول أن فوائد الإنتاجية في حالة تحققها، سوف تحصل عليهـا بالكامل الدولة المصدرة، والتأثير غير المباشر على الإنتاجية في الدولة المـضيفة يتحقـق مـن خلال تزايد المنافسة في الدولة المضيفة. كما يظهر بوضوح أن طريقة الدخول تـؤثر مباشـرة على الاقتصاد المضيف، كما أن الفوائد تختلف اختلافاً واسعاً ويبـدو أن للمـشاريع المـشتركة تأثيراً أفضل أو فوائد غير مباشرة على الصناعات المحلية. بالإضـافة إلـى أن الآثـار غيـر المباشرة للتكنولوجيا أو الابتكار لا تحصل عليها دائماً الدولة المضيفة.

وأخيرا لابد من الإشارة إلى أن مستوى إنتاجية الدولة الأم قد تشجع الاستثمار الأجنبـي المباشر الباحث عن السوق، ولكنها ليست محوراً رئيساً للاستثمار الباحث عن الموارد، يـضاف إلى ذلك أن عدم التأكد المتعلق بالعوامل الثقافية والسياسية والاقتصادية يبدو أنها المحور الأساس لقرار طريقة الدخول لسوق الدولة المضيفة "السوق الجديدة".

الخلاصة:

تعد المعرفة المملوكة الميزة الأساسية للشركات متعدية الجنسيات عند دخولهـا للـسوق الأجنبي الجديد، فالمعرفة هذه تسمح للمنشأة منافسة الشركات المحلية والأجنبية الأخرى. وفـي الوقت نفسه إن دخول هذه الشركات للسوق الجديد قد يكون له آثـارا خارجيـة ***Externalities*** إيجابية وسلبية على الصناعة المحلية. وهذه الآثار ناتجة عن تزايد المنافسة في السوق.

إن موضوع أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصادات المحلية هو محور اهتمـام الصناعات المحلية، وقد كان هذا الموضوع حافزاً لعدة محاولات لتقييم الآثار المفيدة أو المدمرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

فالتقنية هي المحفز للشركات الأجنبية للاستثمار في الأسواق الجديدة "ميزة تنافسية لها"، كما أن هذه التقنيات هي المحفز الرئيس للدول المضيفة لتشجيع هذه الاسـتثمارات؛ لاعتقادهـا

بإمكانية تحسين إنتاجها وحصولها على المعرفة الجديدة في شكل مهـــارات تنظيميـــة وإداريـــة وتسويقية، مما يسهم في مساعدة الصناعة المحلية لتضييق فجوة المنافسة مع الدول الأخرى.

ويستخدم الاقتصاديون عدّة متغيرات لتقييم الآثار الانتـــشارية للتكنولوجيـــا علـــى نمـــو الإنتاجية المحلية، أهمها: نفقات البحوث والتطوير أو مخـــزون البحـــوث والتطـــوير، التجـــارة الداخلية ضمن المنشأة نفسها، مبيعات الشركات المحليـــة والأجنبيـــة *(Hanel, 2000; Caves, 1974; Blomstrong and Sjohdm, 1999; Aiken and Harrison, 1999); Haddad, 1993).*

وعلى الرغم من أن تلك الدراسات والنماذج تتشابه لحد ما، إلا أن نتائج تلك الدراســـات لم تكن منسجمة مع الدول وعبر الصناعات، فالبعض منهـــا أشـــار لتـــأثيرات إيجابيـــة علـــى الصناعات المحلية، والبعض الآخر أشار لتأثيرات سلبية على الصناعات المحلية؛ وعليـــه؛ لـــم تستطع هذه الدراسات تحديد اتجاه معين يسمح بتنبؤ أفضل لتأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر.

إلا أنه يوجد اتفاق عام بحقيقة أن نفقات البحوث والتطوير المحلية هي المصدر الأساس للآثار الانتشارية الإيجابية للصناعات المحلية بينما آثار البحوث والتطوير الأجنبية عادة مقتصرة على الشريك في المشروع المشترك، أي أنـــه ذو أهميـــة متدنيـــة بـــين المتغيـــرات المـــستقلة (*Hanel, 2000*).

الفصل الثالث

الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الصناعة التحويلية الأردنية

٣ - الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في الصناعة التحويلية الأردنية

٣ - ١ مقدمة

لقد أصبح واضحاً لكثير من اقتصاديي بلدان العالم النامي أهمية الدور الذي تؤديه الصناعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مما دفع بعضهم إلى المناداة بضرورة أن يحظى قطاع الصناعة بالأولوية وأن يكون القطاع الرائد كونه يمثل المحرك الأساس للنمو وجوهر عملية التنمية الاقتصادية.

لذا يُعدّ القطاع الصناعي من أهم القطاعات الاقتصادية باعتباره المقياس والمؤشر الأساس لتطور الدول وتخلفها، ومن القطاعات المختلفة التي يتضمنها القطاع الصناعي يُعدّ قطاع الصناعة التحويلية الركيزة الأساسية للتصنيع والمعيار الرئيس للتطور الصناعي. وان لقطاع الصناعة التحويلية دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية بوصفه المحرك الأساس لزيادة معدلات نمو الدخل القومي، وأساس عملية التنمية الاقتصادية من خلال مساهمته في تطوير الهيكل الإنتاجي في الاقتصاد القومي. وهذا ما أكده تعريف الأمم المتحدة للتصنيع "إن قطاع الصناعة التحويلية هو الأساس في بناء هيكل اقتصادي محلي، متنوع ومتطور" (*United Nation, 1955*).

من ناحية أخرى، تتسابق الدول النامية منذ أوائل التسعينات على استقطاب تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبار أن هذه التدفقات يمكنها تحقيق العديد من المزايا ، فهي وسيلة يمكن أن تساعد أولاً، على تحسين الكفاءة الاقتصادية للدولة المصنعة من خلال زيادة درجة التنافسية ودعم قدراتها التصديرية ومن ثم زيادة قدرة منتجات هذه الدول على الولوج إلى الأسواق الدولية؛ من خلال تأثيرها المباشر وغير المباشر على صناعة الدولة المضيفة. وثانياً، اجتذاب رأس المال ونقل التقنيات الحديثة والمهارات التنظيمية والإدارية اللازمة لعملية التصنيع. وثالثاً، المشاركة في توفير مقومات التنمية المستدامة بالنسبة للدول التي تعاني من اتساع فجوة الموارد المحلية (*Mold, 2004*).

ويُعتقد أن الأثر المباشر الموجب للاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصناعة؛ يتمثل في أثر هذه الاستثمارات على زيادة ناتج الصناعة وصادراتها، وأيضا زيادة فرص العمل للسكان المحليين داخل المنشئات الأجنبية. أما الأثر غير المباشر لهذه الاستثمارات؛ فيتمثل في إيجاد فرص العمل لدى المنشئات والمؤسسات المرتبطة بفروع المنشئات الأجنبية سواء من خلال الروابط الأمامية أو الخلفية أو من خلال المضاعف (*Jenkins, 2006*).

في ضوء ما سبق، ازداد اهتمام الأردن بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشــر فــي ظــل سياسة الانفتاح الاقتصادي وفلسفة التحرر الاقتصادي والاعتماد على آليات السوق فــي مطلــع التسعينيات من القرن الماضي، حيث قام الأردن بإصدار قوانين تشجيع الاستثمار[١٤].

وثمة مؤشرات رقمية فمنذ النصف الثاني من عقد التــسعينيات تزايــد حجــم تــدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن بصورة كبيرة، وصل ذروته عــام ٢٠٠٦ ، حيــث بلــغ ٢٣٨٠,٤ مليون دينار (البنك المركزي، ٢٠٠٧). وتشير الأرقــام إلــى أن تــراكم الاســتثمار الأجنبي المباشر يحتل أهمية بالغة في الاقتصاد الأردني، إذ تزايدت الأهميــة النــسبية لتــراكم الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٢% عام ١٩٩٥ إلى ٦٠,٩% عام ٢٠٠٦ (*UNCTAD, 2008*).

ولتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية، لابد من التعــرف على أولاً، الصناعة التحويلية ودورها في الاقتصاد الأردني، وثانياً، أهمية الاستثمارات الأجنبية في الصناعة التحويلية، وثالثاً، دور الاستثمارات الأجنبية في الصناعة التحويلية الأردنية.

٣-٢ الصناعة التحويلية ودورها في الاقتصاد الأردني

٣-٢-١ تطور الصناعة التحويلية

ويمكن توضيح تطور الصناعة التحويلية في الأردن من خلال تحليل المؤشرات التالية:

أولاً القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية

يُعبّر تطور أرقام القيمة المضافة للصناعة التحويلية بشكل مباشر عــن جــوهر عمليــة التصنيع. ويستند هذا التعبير إلى أن زيادة القيمة المضافة للصناعة التحويلية إنما يعنــي زيــادة نصيب الفائض الصناعي في الاقتصاد الوطني وزيادة روابــط القطــاع الــصناعي بقطاعــات الاقتصاد الأخرى.

ومع هذه الأهمية فإن القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الاقتصاد الــوطني تزايــدت من (٥٧٩,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٦٩٦,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٦. وتكون بذلك قد حققت معدل نمو سنوي بلغ حوالي (١٠,٣%) خلال نفس الفترة.

---

[١٤] مثل قانون المؤسسة الأردنية للاستثمار وتعديلاته (١٩٩١) ، وقانون التخاصية (٢٠٠٠)، وقانون الاستثمار المؤقت لسنة ٢٠٠٣، وقانون تنمية البيئة الاستثمارية والأنشطة الاقتصادية المؤقت لسنة ٢٠٠٣ (مؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٦).

الجدول رقم (١). تطور القيمة المضافة لقطاع الصناعة التحويلية ومعدلات نموها السنوية في الأردن خلال للفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦)

(القيمة بالمليون دينار بسعر التكلفة)

السنة	القيمة المضافة بالأسعار الجارية		القيمة المضافة بالأسعار الثابتة	
	القيمة المضافة	معدل النمو%	القيمة المضافة	معدل النمو(%)
١٩٩٥	٥٧٩,٧	-	٥٦٦,٧	-
١٩٩٦	٦٣٥,٤	٩,٦	٦٠٩,٢	٧,٥
١٩٩٧	٦٨٧,٠	٨,١	٦٦٩,٦	٩,٩
١٩٩٨	٨٠٧,٤	18	٧٢٠,٢	٧,٦
١٩٩٩	٨١٥,٧	١	٧٥٤,٦	٤,٨
٢٠٠٠	٨٦٣,٣	٥,٨	٧٩٤,٢	٥,٢
٢٠٠١	٩٠٢,٣	٤,٥	٨٣٧,٨	٥,٥
٢٠٠٢	٩٨٧,٧	٩,٥	٩٨١,٥	١٧
٢٠٠٣	١٠٨٢,٦	٩,٦	١٠٠٩,٣	٢,٨
٢٠٠٤	١٣١٣,٦	٢١	١١٨٠,١	١٧
٢٠٠٥	١٤٥٤,٧	١١	١٢٧١,٨	٧,٨
٢٠٠٦	١٦٩٦,٨	١٧	١٣٩٢,٨	٩,٥

المصدر : البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٣٧)، العدد (٢) والعدد (١٢)، لعامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٧

وباستبعاد أثر ارتفاع المستوى العام للأسعار على القيمة المضافة كما هو مُبيّن في الجدول رقم (١) وجد أن القيمة المضافة بصورتها الحقيقية ارتفعت من (٥٦٦,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٣٩٢,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٦ بمعدل نمو سنوي مقداره (٨,٥%). وعلى الرغم من استبعاد أثر الارتفاع في الأسعار على القيمة المضافة إلا أنه ما زال هناك اتجاه عام لتزايد القيمة المضافة بصورتها الحقيقية مما يدل على أنه ما زالت هناك عوامل أخرى لنمو الناتج الصناعي، وهذا ما سنتعرض إليه في الفصول القادمة من خلال التركيز على آثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ناتج قطاع الصناعة التحويلية.

ويمكن التعرف على تطور القيمة المضافة حسب الفروع الصناعية ومدى مساهمتها في القيمة المضافة الإجمالية لقطاع الصناعة التحويلية من خلال الملحق رقم (١) الذي يُبيّن الأهمية المطلقة والنسبية لتوزيع القيمة المضافة الإجمالية على مستوى القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية؛ إذ تتكون الصناعة التحويلية في الأردن من واحد وعشرين فرعاً وكل فرعٍ يتكون من مجموعة متعددة من الصناعات مرتبة وفقاً للتصنيف الدولي للصناعة *International*

Standard Industrial Classification (ISIC-3) [١٥]. ويمكن توضيح تطور هذه الفـروع الرئيسة على النحو الآتي:

أ- فرع الصناعات الغذائية والمشروبات (قطاعي رقـم ١٥ + ١٦ وفـق التـصنيف الـدولي للصناعة)

يعد قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات من القطاعات المهمة للاقتصاد، كونه يـشكل نسبة أساسية من الصادرات والمستوردات الأردنية، ويلبي حاجة المواطن من المـواد الغذائيـة والمشروبات، ويؤدي دوراً كبيراً في المحافظة على الأمن الغذائي.

وبالرغم من ارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع من (٢٠٩,٣) مليون دينار عـام ١٩٩٥ إلى (٤٥٥,٥) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٧,٣%)، إلا أن الأهمية النسبية لهذا الفرع انخفضت من (٢٩%) عام ١٩٩٥ إلى (٢٣,٧%) عام ٢٠٠٦، مما يعنـي أن هذا الفرع لم يواكب النمو في مجموع الصناعات التحويلية، والتي حققت معدل نمو سنوي بلـغ (٩,٦%) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. (انظر الملحق رقم ١).

بيد أن هذا الفرع احتل المرتبة الأولى من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويليـة في عام ٢٠٠٦ من حيث مساهمته في إجمالي القيمة المضافة بنسبة تقدر بحوالي (٢٣,٧%).

ب- فرع صنع المنسوجات وفرع صنع الملابس وفرع دباغة الجلود (القطاعات رقم ١٧، ١٨، ١٩ وفق التصنيف الدولي للصناعة)

لقد ارتفعت القيمة المضافة لهذه الفروع من (٤٥,٧٢) مليون دينـار عـام ١٩٩٥ إلـى (٢١١,٨٦) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٥%)، مما أدى إلـى أن تتجه الأهمية النسبية لهذه الفروع نحو الارتفاع إذ ارتفعـت مـن (٦,٦%) عـام ١٩٩٥ إلـى (١١%) عام ٢٠٠٦، مما يعني أن هذه الفروع واكبت النمو في عمـوم الـصناعة التحويليـة. ويلاحظ أن الأهمية النسبية لفرع صنع المنسوجات وفرع صنع الملابس بلغـت نحـو (٣,٤%) و(٢,٠%) في عام ٢٠٠٦ على الترتيب، في حين بلغت الأهمية النسبية لفـرع دباغـة وتهيئـة الجلود نحو (١,٠%) في نفس العام.

ويتمثل السبب الرئيس في تطور قطاع المنسوجات والملابس في المزايا التـي توفرهـا اتفاقيات التجارة الحرة والحوافز والإعفاءات الجمركية التي تتضمنها هـذه الاتفاقيـات، والتـي

---

[١٥] بدأ الأردن باعتماد التعديل الثالث للتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية للأمم المتحدة (ISIC-3) اعتباراً من عام ١٩٩٤.

مكنت بعض المستثمرين من الوصول إلى الأسواق العالمية الكبيرة وخاصة الأسواق الأمريكية التي توفر فرصة للمنتجات المحلية للدخول إليها معفاة من الرسوم الجمركية والقيود الكمية وبالأخص منتجات المناطق الصناعية المؤهلة.

ج- فرع صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين (قطاع رقم ٢٠ وفق التصنيف الدولي للصناعة)

يساهم هذا الفرع بنسبة ضئيلة في إجمالي القيمة المضافة وتتجه هذه النسبة نحو الانخفاض، إذ انخفضت من (٠,٨٥%) عام ١٩٩٥ إلى (٠,٦٧%) عام ٢٠٠٦ بالرغم من الزيادة في القيمة المضافة لهذا الفرع، إذ ارتفعت من (٦,٩) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٢,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٥,٩%) مما يعني أن هذا الفرع أيضاً لم يواكب معدل النمو في الصناعات التحويلية.

د- فرع صنع الورق وفرع الطباعة والنشر (القطاعين رقم ٢١، ٢٢ وفق التصنيف الدولي للصناعة)

يحتل هذان الفرعان نسبة ضئيلة وثابتة في إجمالي القيمة المضافة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)؛ إذ شكل ما نسبته ٦% كمتوسط للفترة، كما يلاحظ ارتفاع القيمة المضافة لهذين الفرعين من (٤٢,٢٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١١٦,٦٢) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩,٧%) وهذا المعدل مساويا لمعدل النمو السنوي في عموم الصناعة التحويلية خلال نفس الفترة.

هـ- فرع صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة وفرع صنع المواد والمنتجات الكيميائية وفرع المطاط واللدائن (القطاعات رقم ٢٣، ٢٤، ٢٥ وفق التصنيف الدولي للصناعة)

احتلت هذه المجموعة من القطاعات أهمية كبيرة في قطاع الصناعة التحويلية، إذ ارتفعت القيمة المضافة من (١٦٦,٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٤٢١,١) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٨,٨%). وهذا المعدل يقل قليلا عن معدل النمو في عموم الصناعة التحويلية والبالغ (٩,٧%) مما أدى إلى انخفاض الأهمية النسبية لهذه المجموعة من الفروع من (٢٣,٩%) عام ١٩٩٥ إلى (٢١,٩%) عام ٢٠٠٦. وبذلك احتل هذا الفرع المرتبة الثانية من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية لعام ٢٠٠٦.

كما يلاحظ أن فرع الصناعات الكيميائية وفرع صناعة المنتجات النفطية المكررة هي المهيمنة على هذه المجموعة من القطاعات من حيث مساهمتها في إجمالي القيمة المضافة، إذ بلغت الأهمية النسبية لكل منها نحو (١٤,٩%) و (٤,٤%) في عام ٢٠٠٦ على الترتيب. في حين بلغت الأهمية النسبية لصناعة منتجات المطاط واللدائن نحو (٢,٦%) في العام نفسه.

و - فرع منتجات المعادن اللافلزية (قطاع رقم ٢٦ وفق التصنيف الدولي للصناعة)

تتكون صناعة منتجات المعادن اللافلزية حسب (ISIC-3) من: صنع الزجاج والمنتجات الزجاجية، صنع المنتجات الخزفية غير الإنشائية غير الحرارية، صنع المنتجات الطفلية الإنشائية غير الحرارية، صنع الإسمنت والجير والجبص، صنع الأصناف المنتجة من الخرسانة والإسمنت والجبص، وقطع وتشكيل وإتمام تجهيز الأحجار.

يساهم هذا الفرع بنسبة بارزة من إجمالي القيمة المضافة، إذ ارتفعت هذه النسبة بالمتوسط (١٤,٢%) خلال الفترة ١٩٩٥- ٢٠٠٦ ليحتل المرتبة الثانية من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، مما يعني محافظة هذا الفرع على مواكبة النمو في عموم الصناعة التحويلية، إذ ارتفعت القيمة المضافة لهذا الفرع من (١١٠,٨٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٣٠٤,٦٣) مليون دينار عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩,٦%). وبذلك احتل هذا الفرع المرتبة الثالثة من بين القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية في عام ٢٠٠٦ من حيث مساهمته في إجمالي القيمة المضافة "١٥,٨%"

وتجدر الإشارة إلى أن صناعة المنتجات اللافلزية هي الصناعات الوحيدة التي تعتمد بدرجة كبيرة جدا على مستلزمات الإنتاج المحلية، ويعود السبب في ذلك إلى توافر المواد الأولية لهذه الصناعة محليا وخاصة أنها ترتبط بأعمال البناء والإنشاء.

ز - فرع صناعة المعادن الأساسية وفرع صناعة المعادن المشكلة وفرع صنع الآلات والمعدات غير المصنفة، وفرع صنع الآلات والأجهزة الكهربائية، وفرع صنع معدات وأجهزة الراديو، والتلفزيون، وفرع صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس، وفرع صنع المركبات ذات المحركات، وفرع معدات النقل الأخرى، (القطاعات رقم ٢٧ ،٢٨ ،٢٩، ٣١، ٣٢، ٣٣، ٣٤، ٣٥ على الترتيب وفق التصنيف الدولي للصناعة)

ارتفعت القيمة المضافة لهذه الفروع من (٦٣,١٠٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٢٦,٥٥١) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٢,٣%)، وبما أن هذا

المعدل يزيد عن معدل النمو في عموم الصناعة التحويلية والبالغ (٩,٧%) فقد ارتفعت الأهمية النسبية لهذه الفروع من (٩%) عام ١٩٩٥ إلى (١١,٨%) عام ٢٠٠٦؛ نتيجة لارتفاع الأهمية النسبية لفرع صناعة المعادن الأساسية وفرع صناعة المعادن من (٣,٩%) و (٤,٥%) عام ١٩٩٥ إلى (٦,٢%) و (٥,٢%) عام ٢٠٠٦ على الترتيب.

إلا أنه يتضح ضعف هذه المجموعة من القطاعات في تحقيق التغيرات الجذرية في عملية التصنيع من خلال تزويد المشاريع الصناعية بما تحتاجه من الآلات والمعدات الإنتاجية، خاصة إذا علمنا أن صناعة المعادن الأساسية وفرع صناعة المعادن المشكلة وفرع صناعة الآلات والمعدات غير المصنفة وفرع صنع الآلات والأجهزة الكهربائية تحتل النسبة الكبرى في القيمة المضافة لهذه القطاعات.

يتبيّن مما سبق أن فروع الصناعات الغذائية والمشروبات يأتي في مركز الصدارة بحصة تقدر بنحو (٢٣,٧%) من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية، يليه في ذلك فروع الصناعات النفطية والكيميائية الذي يسهم في تكوين القيمة المضافة بنسبة ٢١,٩%، ثم تأتي صناعة منتجات المعادن اللافلزية بنسبة (١٥,٨%) من الناتج. أي أن هذه الفروع الثلاثة تستحوذ على نسبة أكثر من (٦١%) من القيمة المضافة، تاركين لبقية الفروع تقاسم النسبة المتبقية، وذلك على النحو المُبيّن في الملحق رقم (١).

ثانياً مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي

نظراً لأهمية قطاع الصناعة التحويلية والمكانة المهمة التي يحتلها في تكوين الناتج المحلي ولأهميته في نجاح التنمية الاقتصادية، لا بد من التعرف على نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي باعتباره مؤشراً يستفاد منه في معرفة مدى التطور الذي وصل إليه القطاع في البنيان الإنتاجي.

لقد احتل قطاع الصناعة التحويلية خلال فترة الدراسة المرتبة الأولى من بين قطاعات الإنتاج السلعي من حيث الأهمية النسبية في مساهمته في إجمالي الناتج المحلي بمتوسط سنوي يقدر بحوالي (١٦,١%)، فضلاً عن ذلك احتل القطاع المرتبة الثالثة من بين القطاعات الاقتصادية في معظم سنوات الدراسة وذلك بعد قطاع خدمات المال والتأمين والعقارات، وقطاع منتجو الخدمات الحكومية، وبلغ معدل النمو السنوي المركب في قطاع الصناعة التحويلية نحو (٩,٨%) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. (انظر الملحق رقم ٢)

وبما أن معدل النمو في قطاع الصناعة التحويلية أعلى من معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة والبالغ (٧,٣%)؛ لذا ارتفعت الأهمية النسبية لقطاع الصناعة التحويلية من (١٣,٥%) عام ١٩٩٥ إلى (١٩,٢%) عام ٢٠٠٦.

وبمقارنة نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي في الأردن مع الدول الأخرى نجد أن الأردن ما زال في موقع متأخر نسبيا مقارنة مع الدول النامية شبه الصناعية، إذ تشير بعض الأرقام إلى أنه في عام ٢٠٠٦ بلغت هذه النسبة (٢٤%) في سنغافورة، و(٢٦%) في إندونيسيا وجمهورية كوريا الجنوبية، و(٢٩%) في تايلاند، و(٣٤%) في ماليزيا، و(٢٥%) في مصر (البنك الدولي، ٢٠٠٧).

أما فيما يتعلق بمساهمة الصناعة التحويلية في تكوين الناتج الصناعي، فيلاحظ أن ناتج قطاع الصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) قد شكل ما نسبته (٨٠%) من مجمل الناتج الصناعي (الاستخراجي والتحويلي والكهرباء والماء). وكما يلاحظ من أرقام الملحق رقم (٢) هناك اتجاه متزايد لتلك النسب من عام إلى آخر، فبعد أن كانت (٤٥%) عام ١٩٩٥، نجدها ترتفع إلى (٦٠%) في عام ٢٠٠٦.

ويمكن التعرف على مساهمة فروع الصناعية التحويلية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني من خلال الملحق رقم (٣) الذي يُبيّن الأهمية المطلقة والنسبية لتوزيع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية على مستوى القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، وتطور مساهمة الفروع الرئيسة هذه. إذ يتضح أن قطاعات المنتجات البترولية والكيماوية والفحم والمطاط تستأثر وحدها في المتوسط ٣٠% من الناتج المحلي خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦، بينما شكلت قطاعات المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ في المتوسط ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي، ثم جاءت قطاعات المعادن اللافلزية وقطاعات الملابس والمنسوجات في المرتبة الثالثة والرابعة بمساهمة سنوية تقدر بحوالي (١٣%) من الناتج المحلي. ويقدر مجموع ما شكلته القطاعات الأربع السابقة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي (٧٥%).

وبتقدير نصيب الفرد من ناتج الصناعة التحويلية، وجد أن هذا النصيب قد سجل ارتفاعات ملحوظة، إذ ارتفع وبالأسعار الجارية من (١٣٠) دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٩٠) دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٧,٦%) خلال فترة الدراسة. مما يعكس قدرة قطاع الصناعة التحويلية على تحقيق معدلات نمو عالية وبالأسعار الجارية تفوق معدلات نمو السكان.

ثالثاً التكوين الرأسمالي الثابت في قطاع الصناعة التحويلية

بلغت الأهمية النسبية للاستثمارات الرأسمالية الثابتة لقطاع الصناعة التحويلية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) نحو (٨,٧٥%) من إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي كما يتضح من الجدول رقم (٢)، وقد احتل بذلك المرتبة الثالثة بالمتوسط بين مجمل القطاعات بعد قطاعي الأنشطة العقارية، والإدارة العامة.

الجدول رقم (٢). تكوين رأس المال الثابت في قطاع الصناعة التحويلية
(القيمة بالمليون دينار)

السنة	تكوين رأس المال الثابت المحلي الإجمالي A	تكوين رأس المال الثابت بالصناعة B	رأس المال الثابت بالصناعات التحويلية C	C/A %	C/B %
١٩٩٥	١٣٩٥,٠	١٩٨,٣	٧٧,٨٧	٥,٥٨	٣٩,٢٦
١٩٩٦	١٤٤٤,٨	٢٨٣,١	١٢٠,٨	٨,٣٦	٤٢,٦٦
١٩٩٧	١٣٢٥	٣٠١,٦	١٤٧,٦	١١,١	٤٨,٩٤
١٩٩٨	١١٨٧,٥	٢٧٩,١	١١٨,١	٩,٩٥	٤٢,٣٢
١٩٩٩	١٣٥٢,٧	٥٠٤,٧	٩٦,٦٧	٧,١٥	١٩,١٥
٢٠٠٠	١٢٦٦,٦	٣٠٥,٨	١٢٩,٤	١٠,٢	٤٢,٣١
٢٠٠١	١٢٣٥,٨	٢٨٠,٨	١٠٣,٩	٨,٤١	٣٧
٢٠٠٢	١٢٨٧,٣	٢٩٨,٩	١٤٢,٠٢	١١	٤٧,٥١
٢٠٠٣	١٤٩٠,٧	٣٢٥,٧	١٢٢	٨,١٤	٣٧,٢٤
٢٠٠٤	٢٠٠٥,٥	٣٥٥,٩	١٦٣,٩	٨,١٧	٤٦,٠٥
٢٠٠٥	٢٧٣٣,٨	٤٩٧,٨	٢٠٨,٨	٧,٦٤	٤١,٩٤
٢٠٠٦	٢٩٧٧,٥	٤٣٢,٦	٢٧٦,٣	٩,٢٨	٦٣,٨٧
المتوسط				٨,٧٥	٤٢,٣٥

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة: جدول ٢٤. التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦

وقد ارتفعت الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الصناعة التحويلية لتصل إلى (١٠,٢%) محتلاً بذلك المرتبة الرابعة بين مجمل القطاعات بعد قطاعات الأنشطة العقارية والإدارة العامة والنقل والتخزين، الأمر الذي أدى إلى نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية في النصف الثاني من عقد التسعينات (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠١).

وعلى الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للتكوين الرأسمالي الثابت لقطاع الصناعة التحويلية للفترة (٢٠٠١-٢٠٠٦) لتصل إلى (٧,٦%) في عام ٢٠٠٥، إلا أنه بقي يتذبذب بين المرتبة الثالثة والرابعة مما أدى إلى استمرار نمو وتطور قطاع الصناعة التحويلية وبخاصة في عام ٢٠٠٦ (البنك المركزي الأردني، ٢٠٠٧).

ويمكن التعرف على التكوين الرأسمالي حسب الفروع الصناعية لقطاع الصناعة التحويلية من خلال الملحق رقم (٤) الذي يُبيّن الأهمية المطلقة والنسبية للتكوين الرأسمالي بسعر الكلفة على مستوى القطاعات الفرعية للصناعات التحويلية، وتطور المساهمة هذه. ويلاحظ من الملحق ملاحظات عدة؛ أهمها:

أولا: يمكن تقسيم الجدول إلى فترتين هما ١٩٩٥-٢٠٠٠ و ٢٠٠٠-٢٠٠٦ نظراً لتجانس البيانات.

ثانيا: انخفض إجمالي التكوين الرأسمالي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ من ١٢١,٣٢ مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى ٦٠,١٩ مليون دينار عام ٢٠٠٠ أي بمعدل نمو مركب سالب قدره ١٣%. بالمقابل ارتفع إجمالي التكوين الرأسمالي للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦ من ٦٠,١٩ مليون دينار عام ٢٠٠٠ إلى ٢٧٠,٠٢ مليون دينار عام ٢٠٠٦ أي بمعدل نمو مركب قدره ٢٨,٤.%.

ثالثا: يشكل التكوين الرأسمالي في فروع صنع المنتجات البترولية والكيماوية والفحم والمطاط بالمتوسط حوالي ٣٧,٨% خلال الفترة، ثم يأتي قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات بأهمية تقدر في المتوسط بحوالي (٢٢,١%)، وبعد ذلك يأتي فرع المعادن اللافلزية بأهمية سنوية تقدر بحوالي (١٢,٧%)؛ وعليه شكلت الفروع السابقة حوالي ٧٣% من إجمالي التكوين الرأسمالي في الصناعة التحويلية.

رابعاً مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في تشغيل الأيدي العاملة

لا يكفي الاستناد على مؤشر مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لتحديد مدى التطور الذي وصل إليه هذا القطاع، بل ينبغي الإشارة أيضاً إلى العاملين بالنشاط الصناعي نسبة إلى إجمالي القوى العاملة.

وبدراسة تحليلية للملحق رقم (٥) يلاحظ تطور نسبة عاملين في قطاع الصناعة التحويلية من (١٧,٦%) عام ١٩٩٥ إلى (٢٠%) عام ٢٠٠٦، وزاد عدد العاملين من (٦٥٥٢٤) عامل عام ١٩٩٥ إلى (١٦٩٨٠٤) عامل عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي (٩%)، ليحتل القطاع في السنوات الأخيرة المرتبة الثانية بين القطاعات الاقتصادية بعد قطاع تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات من حيث مساهمته في إجمالي عدد العاملين.

ويلاحظ لدى تحليل الملحق رقم (٦) توزيع أعداد العاملين حسب الفروع الصناعية، ويظهر أن فرع المنتجات الغذائية والمشروبات يستحوذ على ما نسبته أكثر ٢٢% من مجموع العاملين في قطاع الصناعة التحويلية، يليه في ذلك فرع المنسوجات والملابس ودباغة الجلود

فنسبة العاملين تقدر بحوالي ١٧%، ويحتل فرع المعادن والمعدات ما نسبته ١٦%، أما فرع المنتجات الكيماوية والنفطية فنسبته ١٥% من العاملين في الصناعة التحويلية.

يتضح مما سبق قدرة قطاع الصناعة التحويلية على استيعاب الأيدي العاملة، وبخاصة فروع المنتجات الغذائية والكيماوية والمنسوجات والمعادن، مما يؤكد أهمية قيام الحكومة الأردنية بتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في الصناعة التحويلية وإعطاء تلك الفروع الأولوية حتى يتسنى لها تخفيض معدلات البطالة.

خامساً إنتاجية العمل في قطاع الصناعة التحويلية

يُعدّ مؤشر إنتاجية العمل من المؤشرات النوعية التي يمكن من خلالها التعرف على تطور الصناعة التحويلية في هذه الدراسة، ويُمكّن أيضاً معيار الإنتاجية من قياس درجة استغلال الموارد الإنتاجية، إذ أن الإنتاجية تعني "مساهمة العامل الواحد في توليد القيمة المضافة في الصناعة التحويلية"، أي أنها تعبر عن العلاقة بين الناتج وعدد العاملين.

ويمكن التعرف على إنتاجية العمل للعامل الواحد في فترة محددة من خلال العلاقة بين الناتج (القيمة المضافة) مقسوماً على عدد العمال خلال الفترة الزمنية المحددة. وترتبط إنتاجية العمل عضوياً وتعتمد على قوة العمل المجهزة بمستوى تقنية معينة والعاملة ضمن نظام محدد للإدارة. وبشكل عام فإن هناك مجموعة من العوامل التي تؤثر في إنتاجية العمل منها: مقدار المعدات المتوافرة، وطبيعة المعدات المستعملة، ومستوى المعرفة والتأهيل الفني للعامل، والمقدرة الذاتية والقدرة الجسمانية والفكرية التي يتمتع بها العامل، ونظام الأجور والمكافآت... الخ.

ويلاحظ من الجدول رقم (٣) أنّ إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية قد ارتفعت من (٥٦٧٩,٤) ديناراً عام ١٩٩٥ إلى (٨٨٩٤,٢) ديناراً عام ٢٠٠٦، وقد بلغ معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل في الأردن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) نحو (٤,٢%). والجدير بالذكر أن هذا المعدل يفوق معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل في مجموعة البلدان النامية والبالغ (٢%) خلال الفترة نفسها.

وبشكل عام فإن هناك ارتفاعاً في إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية وقد يَعزو النموذج النيوكلاسيكي للنمو ذلك إلى عاملين هما التقدم التكنولوجي و/أو نمو القوى العاملة، وهذان العاملان يعالجان كمتغيرات خارجية. ويعني ذلك أن قيم كل من العاملين المذكورين تتحدد بقيم متغيرات أخرى خارج النموذج، وطبقا لهذا النموذج يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر

على نمو الناتج في الأجل القصير فقط. أما في الأجل الطويل وفي ظل افتراض تناقص الغلة الحدية لرأس المال، فإنه سوف لا يكون له تأثير دائم على معدل النمو الاقتصادي، ومن ثم فإن التقدم التكنولوجي يُعد القناة الأساسية التي من خلالها يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* على نمو الصناعة (*Campos and Kinoshita, 2002*; *Arena, 2003*) .

الجدول رقم (٣). تطور إنتاجية العامل في قطاع الصناعة التحويلية بالأسعار الثابتة للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

السنة	عدد العاملين "بالألف عامل"	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة "مليون دينار"	إنتاجية العامل "دينار"	الرقم القياسي
١٩٩٥	٩٩٧٨٢	٥٦٦,٧	٥٦٧٩,٤	١٠٠
١٩٩٦	١٠٢٢٥٣	٦٠٩,٢	٥٩٥٧,٨	١٠٤,٩
١٩٩٧	١٠٤٨٩٢	٦٦٩,٦	٦٣٨٣,٧	١١٢,٤
١٩٩٨	١١٢٠٨٨	٧٢٠,٢	٦٤٢٥,٣	١١٣,١
١٩٩٩	١١٢٢٣٩	٧٥٤,٦	٦٧٢٣,٢	١١٨,٤
٢٠٠٠	١١٩٨٢٤	٧٩٤,٢	٦٦٢٨,١	١١٦,٧
٢٠٠١	١٢٦٢٢٠	٨٣٧,٨	٦٦٣٧,٦	١١٦,٩
٢٠٠٢	١٢٦١١٣	٩٨١,٥	٧٧٨٢,٧	١٣٧
٢٠٠٣	١٢٧٩٦٠	١٠٠٩,٣	٧٨٨٧,٦	١٣٨,٩
٢٠٠٤	١٥٣٩٨٥	١١٨٠,١	٧٦٦٣,٧	١٣٤,٩
٢٠٠٥	١٦٣٨٨٨	١٢٧١,٨	٧٧٦٠,٢	١٣٦,٦
٢٠٠٦	١٥٦٥٩٧	١٣٩٢,٨	٨٨٩٤,٢	١٥٦,٦

المصدر: حسبت أرقام هذا الجدول بالاعتماد على مصادر دائرة الإحصاءات العامة: النشرات الإحصائية السنوية ١٩٩٥-٢٠٠٧

٣-٢-٢ تطور الهيكل الإنتاجي والتغيرات الهيكلية

للتعرف على التغيرات الهيكلية في إنتاج الصناعات التحويلية فقد تم تصنيف هيكل الإنتاج الصناعي التحويلي إلى صناعات رئيسة ثلاث: صناعات وسيطة، وصناعات استهلاكية، وصناعات رأسمالية، وقد تم ذلك في ضوء الدراسات التطبيقية في هذا المجال. وتشتمل **الصناعات الوسيطة** على فرع صنع الورق ومنتجات الورق. وفرع الطباعة والنشر، وفرع فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة، وفرع المواد والمنتجات الكيميائية، وفرع منتجات المطاط واللدائن، وفرع منتجات المعادن اللافلزية. وتشتمل **الصناعات الاستهلاكية** على فرع صنع المنتجات الغذائية والمشروبات، وفرع منتجات التبغ، وفرع صنع المنسوجات، وفرع دباغة وتهيئة الجلود وصنع حقائب الأمتعة، وفرع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين. في حين تشتمل **الصناعات الرأسمالية** على فرع صنع المعادن الأساسية وفرع صنع منتجات المعادن المشكلة وفرع صنع الآلات والمعدات غير المصنفة، وفرع صنع الآلات والأجهزة الكهربائية،

وفرع صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون، وفرع صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس، وفرع صنع المركبات ذات المحركات، وفرع صنع معدات النقل الأخرى[١٦] .

١- **الصناعات الوسيطة:** ارتفع إنتاج هذه الصناعات من (١٣٠٧,٢) مليون عام ١٩٩٥ إلى (٣٦١٨,٣) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩,٧%) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ كما يتضح من الجدول رقم (٤). ونتيجة لمعدل النمو الأبطأ نسبياً في إنتاج الصناعات الوسيطة من معدل النمو في مجمل ناتج قطاع الصناعة التحويلية والبالغ (١٠,٢ %) انخفضت الأهمية النسبية للصناعات الوسيطة من (٥٤,٤%) عام ١٩٩٥ إلى (٥١,٨%) عام ٢٠٠٦ ليستمر إنتاج الصناعات الوسيطة الطابع السائد على إنتاج قطاع الصناعة التحويلية في الأردن.

٢- **الصناعات الاستهلاكية:** ارتفع إنتاج هذه الصناعات من (٧٣٧,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٢٤٥,٨) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠,٧%) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)، ونتيجة للنمو الأسرع نسبياً في إنتاج الصناعات الاستهلاكية من النمو في مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية، ارتفعت الأهمية النسبية لمساهمة الصناعات الاستهلاكية من (٣٠,٧%) عام ١٩٩٥ إلى (٣٢,١%) عام ٢٠٠٦.

٣- **الصناعات الرأسمالية:** ارتفع إنتاج هذه الصناعات من (٣٥٨,٠) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١١٢١,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠,٩%) خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ وهذا المعدل يفوق معدل النمو السنوي في مجمل إنتاج قطاع الصناعة التحويلية والبالغ (١٠,٢ %) مما أدى إلى ارتفاع الأهمية النسبية للصناعات الرأسمالية من ١٤,٩% عام ١٩٩٥ إلى ١٦,١% عام ٢٠٠٦.

ويمكن القول أن الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية في الأردن يشكو من اختلال كبير وغياب نسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الاستثمارية (الرأسمالية) نتيجة لتركيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على إنتاج السلع التي تجد لها سوقاً محلياً واسعاً مثل الصناعات الغذائية، إضافة إلى المنتجات النفطية والمنتجات الكيميائية التي يذهب معظم إنتاجها إلى الاستهلاك النهائي وكذلك المنتجات اللافلزية التي ترتبط بأعمال البناء والإنشاء. أما إنتاج السلع الرأسمالية وخاصة إنتاج الآلات والمعدات الإنتاجية فلم تحظ بأي اهتمام من الاستثمارات

[١٦] ينبغي التحفظ عند دراسة الأرقام الخاصة بالصناعات الاستهلاكية ، ذلك لأنها في الحقيقة عادة ما تكون أكبر مما تعكسها البيانات الإحصائية المجردة، لأن هناك صناعات عديدة تصنف كصناعات وسيطة غير أنها تتضمن إنتاج سلع استهلاكية بنسبة أو بأخرى كصناعات الورق والمنتجات النفطية والكيميائية والمنتجات اللافلزية، بل أن الصناعات الرأسمالية هي الأخرى تتضمن إنتاج سلع الاستهلاك المعمرة كالثلاجات والغسالات والتدفئة وغير ذلك، وبناء على ذلك فإن البيانات التي يعتمد عليها في التحليل تتسم بصفة عامة بتخفيف أهمية الصناعات الاستهلاكية وتضخيم أهمية الصناعات الوسيطة والرأسمالية.

الأجنبية والمحلية؛ مما أدى إلى عدم حدوث تغييرات هيكلية نوعية في قطاع الصناعة التحويليـــة لصالح الصناعات الرأسمالية بالشكل الذي يؤمّن توسيع مساهمة الصناعات الرأسمالية في تطوير القطاعات الاقتصادية وبصورة خاصة قطاع الصناعة التحويلية باعتباره القاعدة المادية للتنميـــة الاقتصادية. إن الصناعات الرأسمالية وخاصة صناعة الآلات هي التي تؤمّن الاستمرار الـــذاتي في عملية التنمية الصناعية. لقد أدى هذا إلى أن تعتمد الاستثمارات في قطاع الصناعة التحويلية باستمرار على المستوردات في توفير المستلزمات الضرورية من السلع الرأســمالية والوســيطة لاستمرار وتوسيع عملية الإنتاج. وبالتالي أصبح نمو استثمارات قطاع الصناعة التحويليــة فــي الأردن مرتبط بعلاقة وثيقة بالمستوردات؛ علماً بأن الصناعات السائدة فــي قطــاع الــصناعة التحويلية مثل المنتجات البترولية والمنتجات الكيميائية إضافة إلى الــصناعات الغذائيــة تعتمــد بدرجة كبيرة جداً على المستوردات من السلع الوسيطة والمواد الأولية. وبالتالي فــإن أي تنميــة في هذا القطاع تُعد تنمية تابعة للمستوردات من الخارج.

الجدول رقم (٤). تطور الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية حسب طبيعة المنتجات ونسبة كل منها إلى مجمل الإنتاج الصناعي وبالأسعار الأساسية الجارية

(القيمة بالمليون دينار)

السنة	الصناعات الاستهلاكية		الصناعات الوسيطة		الصناعات الرأسمالية		مجمل الإنتاج الصناعي التحويلي	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٩٥	٧٣٧,٧	٣٠,٧	١٣٠٧,٢	٥٤,٤	٣٥٨,٠	١٤,٩	٢٤٠٢,٩	١٠٠
١٩٩٦	٧١٩,٢	٢٩,٨	١٣٢٢	٥٤,٨	٣٦٩,٥	١٥,٣	٢٤١١	١٠٠
١٩٩٧	٧٨٤,٦	٣٠,٩	١٣٩٧,٦	٥٥	٣٥٧,٩	١٤,١	٢٥٤٠,١	١٠٠
١٩٩٨	٨٣٨,٣	٣٢,٥	١٣٦٨,٧	٥٣	٣٧٣,٧	١٤,٥	٢٥٨٠,٧	١٠٠
١٩٩٩	٧٥٢,٩	٣٠,١	١٣٥٥,٣	٥٤,١	٣٩٦,٢	١٥,٨	٢٥٠٤,٤	١٠٠
٢٠٠٠	٩٠٩,٣	٣٢,١	١٥٠٠,١	٥٣	٤٢١,٧	١٤,٩	٢٨٣١,١	١٠٠
٢٠٠١	٩٧٩	٣٢,٢	١٥٧٧	٥١,٨	٤٨٥	١٥,٩	٣٠٤٢	١٠٠
٢٠٠٢	١٢٥٧	٣٦,٧	١٦٦٣	٤٨,٥	٥٠٧	١٤,٨	٣٤٢٧	١٠٠
٢٠٠٣	١٤٢٦	٣٧,٥	١٨٠٤	٤٧,٤	٥٧٧	١٥,٢	٣٨٠٦	١٠٠
٢٠٠٤	١٨١٧	٣٧,١	٢٢٩٧	٤٦,٩	٧٨٦,٩	١٦,١	٤٩٠١	١٠٠
٢٠٠٥	١٩١٠,٩	٣٠,٨	٣٣٢٢,٩	٥٣,٥	٩٧٢	١٥,٧	٦٢٠٥,٨	١٠٠
٢٠٠٦	٢٢٤٥,٨	٣٢,١	٣٦١٨,٣	٥١,٨	١١٢١,٩	١٦,١	٦٩٨٦	١٠٠

المصدر: حسبت أرقام هذا الجدول بالاعتماد على دائرة الإحصاءات العامة، النشرات الإحصائية السنوية للأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٧

٣-٢-٣ التجارة الدولية لمنتجات الفروع الصناعية

يتسم الهيكل السلعي للمستوردات الأردنية بالتنوع الشديد والازدياد المطرد، ويتسم هيكل الصادرات بالتركز، مما يؤدي إلى عدم التناسق والتباين بين هيكل الصادرات والمستوردات. وهذه حالة مخالفة تماماً لهياكل الصادرات والمستوردات في الدول المتقدمة اقتصادياً التي تتميز بقدر من التناسق، فتستورد وتصدر في وقت واحد السلع الاستهلاكية والوسيطة والاستثمارية، ويرجع ذلك إلى طبيعة أنماط الإنتاج المتخصصة فيها من ناحية؛ وإلى توازن هياكلها الاقتصادية من ناحية أخرى (داود، ٢٠٠١).

أولاً تحليل تطور الهيكل السلعي للصادرات الوطنية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

يكشف تحليل تطور الهيكل السلعي للصادرات الوطنية الأردنية العديد من خواص هذه الصادرات السلبية والإيجابية، إذ أن تطور هيكل الصادرات لا يعكس فقط حالة الإنتاج في الاقتصاد الوطني، وإنما يعكس مقدرة الاقتصاد على التعامل بمرونة في التجارة الخارجية، إضافة إلى أنه يعكس مدى تأثير عملية التنمية الاقتصادية على تطور هذا الهيكل.

كما أن اتجاه تطور الهيكل السلعي للصادرات لا يمكن فصله عن اتجاه تطور حجم وبنية اقتصاده الوطني؛ لأنه توجد هناك علاقة وثيقة بين هيكل الصادرات وهيكل الاقتصاد، فكل تطور في المكونات الأساسية لأحدهما ينعكس على تطور المكونات الأساسية للآخر.

ولغرض دراسة وتحليل التطور المتحقق في هيكل الصادرات الوطنية، فقد تم تقسيمها حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: مجموعة السلع الاستهلاكية ومجموعة السلع الوسيطة ومجموعة السلع الرأسمالية.

١- **الصادرات من السلع الوسيطة:** كانت السلع الوسيطة تشكل ٦٣% من مجمل الصادرات الوطنية عام ١٩٩٥ كما يتضح من الملحق رقم (٧)، بل وكانت المواد الكيماوية والنفطية بمفردها تستحوذ على ٥٩% من إجمالي الصادرات الوطنية في ذلك العام. وبرغم ارتفاع قيمة الصادرات من المواد الكيماوية والنفطية من ٣٠٩,٤ مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى ٦٥٢,٣ مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل سنوي مركب قدره (٧%) خلال فترة الدراسة، إلا أن أهميتها النسبية تراجعت إلى ٣٠%. وبالمقابل ارتفعت صادرات المنتجات الورقية والنشر من ١٨,٧ مليون دينار إلى ٥٨ مليون دينار بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ لتحافظ على نسبتها من إجمالي الصادرات بنسبة تقترب إلى ٣% للعامين المذكورين. أما منتجات

المعادن اللافلزية فلم تتجاوز صادراتها ٤,٣ مليون دينار عام ١٩٩٥، ولكنها شهدت تطوراً لتصل إلى ٧٠٥١ مليون دينار عام ٢٠٠٦.

ويعزى سبب الانخفاض في الأهمية النسبية للصادرات الوسيطة (وخاصة المنتجات الكيماوية والنفطية) إلى التحول لصالح الأهمية النسبية للصادرات من السلع الاستهلاكية.

٢ - **الصادرات من السلع الاستهلاكية**: لقد حققت هذه الصادرات تزايداً ملحوظاً في قيمتها خلال فترة البحث، إذ أن قيمتها ارتفعت من (١٤٨,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٢٨٨,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٢١,٧%) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦). ونتيجة للنمو المطرد في الصادرات الاستهلاكية ارتفعت الأهمية وازدادت النسبة في هذه المجموعة من (٢٨%) عام ١٩٩٥ إلى (٦٠%) عام ٢٠٠٦. ويُعدّ هذا الارتفاع في قيمتها المطلقة ومعدلات نموها مؤشراً مهماً لنمو الناتج الصناعي خلال هذه الفترة .

وتجدر الإشارة إلى أن صادرات الأردن من الملابس والمنسوجات ارتفعت من (٤٣,٩) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٨٩٩,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦ وبمعدل نمو يقدر بحوالي (٣١,٦%)، وأن صادرات الأردن من المنتجات الغذائية والتبغ ارتفعت من (١٠٤,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى(٣٨٨,٦) مليون دينار عام ٢٠٠٦، وأن هذه الصناعات ترتبط بالفائض المحلي المعد للتصدير.

٣ - **الصادرات من السلع الرأسمالية (الاستثمارية)**: تميزت هذه المجموعة من الصادرات بضآلة قيمتها المطلقة والنسبية، حيث تراوحت قيمتها بين (٢٤,٥) مليون دينار كحد أدنى و(١٥٧) مليون دينار كحد أعلى كما يلاحظ من الملحق رقم (٧)، إذ يلاحظ فيه أن قيمتها قد ارتفعت من (٤٥,٩) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٥٧) مليون دينار عام ٢٠٠٦،أي أنها نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١١,٨%) للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. وعلى الرغم من الزيادة في صادرات هذه المجموعة إلا أنها لم تشكل سوى نسبة ضئيلة جداً بلغت بالمتوسط (٨%) للفترة نفسها. وهذا يعني أن الأردن لم يستطع زيادة صادراته من السلع الرأسمالية ولم يتمكن من توطينها والتوسع في إنتاجها.

ولهذا يمكن القول أن انخفاض القيمة المطلقة والنسبية للصادرات من السلع الرأسمالية يعود إلى فشل إستراتيجيات الاستثمار الصناعي التي اتبعها الأردن والهادفة إلى الإحلال محل المستوردات من ناحية، ولكون القسم الأكبر من المشاريع الصناعية التي تم تنفيذها في المملكة هي من مشاريع الصناعات الاستهلاكية والمواد الخام من ناحية أخرى.

ثانياً تحليل تطور التركيب السلعي للمستوردات الأردنية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

يعكس التنوع الشديد في هيكل المستوردات الأردنية اختلال التوازن في الهيكل الاقتصادي بصورة عامة وفي هيكل القطاع الصناعي بصورة خاصة، وهذه الظاهرة تبيّن مدى تبعية القطاع الصناعي لمستوردات السلع الوسيطة والاستثمارية ومدى عجزه عن توفير المستلزمات الوسيطة للإنتاج.

ومن أجل التعرف على نمط الاستيراد، وبغية القيام بتحليل تطور التركيب السلعي للمستوردات الصناعية اقتضى ذلك تقسيم الأخيرة حسب الأغراض الاقتصادية إلى ثلاث مجموعات رئيسة هي: السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية .

١- **مجموعة السلع الاستهلاكية**: وتعد المستوردات من كافة هذه السلع جزءاً مهماً ورئيساً في هيكل المستوردات الأردنية، حيث تشير بيانات الملحق رقم (٧) إلى أن القيمة المطلقة للمستوردات من السلع الاستهلاكية قد ارتفعت من (٦١٨,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (١٨٦٦) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٠,٦%) للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. ويعود السبب في ارتفاعها إلى عجز الإنتاج المحلي عن تلبية حاجة الطلب الاستهلاكي المتزايد نتيجة زيادة عدد السكان وانتشار الثقافة الاستهلاكية.

أما من حيث الأهمية النسبية للمستوردات الاستهلاكية إلى المستوردات الإجمالية فقد اتخذت اتجاهاً ثابتا يقدر بحوالي (٢٨%) للسنوات ١٩٩٥-٢٠٠٦. ويمكن أن يعزى ثبات نسبة السلع الاستهلاكية المستوردة إلى عدم حدوث تغير هيكلي في الاقتصاد الأردني.

٢- **مجموعة السلع الوسيطة**: يرتبط تطور مستوردات هذه المجموعة بشكل مباشر بتطور الإنتاج الصناعي وحاجته إلى مستوردات السلع الوسيطة التي تدخل العملية الإنتاجية في حالة عدم كفاية الإنتاج المحلي، وذلك لأن هذه السلع تشكل عنصراً ملازماً لضمان استمرار وتشغيل المشروعات الإنتاجية باعتبارها تقدم المواد الأولية والسلع شبه المصنعة والأدوات والمعدات الاحتياطية لهذه المشروعات. ويتبيّن من الملحق رقم (٧) أن المستوردات الوسيطة قد ارتفعت من (٧٣٢,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٢٠٥٨,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٩,٨%) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)، وحافظت هذه المجموعة أيضا على أهميتها النسبية إلى مجمل المستوردات السلعية خلال فترة الدراسة بنسبة تقدر بنحو (٣٣%).

٣- **مجموعة السلع الرأسمالية**: وتحتل هذه المجموعة السلعية جزءاً مهماً ورئيساً في التركيب السلعي للمستوردات الأردنية.

يُعد الارتفاع المستمر للمستوردات من السلع الرأسمالية مؤشراً إيجابياً على طريق بناء القاعدة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، ولكنه يعني أيضاً تركز هيكل الصناعة التحويلية على الصناعات الاستهلاكية وغياب صناعة وسائل الإنتاج التي هي السبب الرئيس في الارتفاع المطرد لهذه السلع .

يتضح مما سبق أن الهيكل السلعي للمستوردات يتسم بالتنوع الشديد، كما أن هيكل المستوردات السلعية ما زال مختلاً لكون المستوردات من السلع الاستهلاكية لا تزال تحتل نسبة كبيرة من مجمل المستوردات، مما يتطلب مواصلة العمل من أجل تصحيحه بصورة كاملة وجذرية لخدمة عملية التنمية الاقتصادية.

٣-٣ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني

شهدت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* إلى الأردن كغيرها من الدول النامية نمواً متسارعاً خلال النصف الثاني من عقد التسعينات. إذ تضاعفت نحو (٦٠) ضعفاً خلال فترة الدراسة لتصل إلى ٨٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٠ مقابل نحو ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٥، ثم زادت بنحو ٤ أضعاف خلال الفترة (٢٠٠٠ – ٢٠٠٦) لتصل إلى نحو ٣١٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٦ (*UNCTAD, 2008*).

وتختلف الأهمية النسبية للرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي بالنسبة للدول. ففي بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان والهند والصين والجزائر وليبيا وعمان واليمن لا تشكل الأهمية النسبية سوى نسبة ضئيلة تتراوح بين (١%-١٥%). وفي دول أخرى كاستراليا وألمانيا وايطاليا والسودان والسعودية وسوريا والإمارات لا تتجاوز (٢٠%-٣٥%). بَيد أنَّ الأمر مختلف بالنسبة للأردن الذي تطورت فيه الأهمية النسبية لتراكم الاستثمار الأجنبي المباشر من (٩,٢%-٦٠,٩%) من ناتجه المحلي بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦ (*UNCTAD, 2008*).

ومن المؤشرات المهمة التي توضح مدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الوطني، مقدار الأهمية النسبية التي تمثلها قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وتوضح النسبة المرتفعة لهذه العلاقة مقدار الآثار الاقتصادية التي تنعكس على الاقتصاد الوطني من جراء الظروف والاتجاهات الملائمة وغير الملائمة في ميدان الاستثمار الأجنبي وبشكل خاص في اقتصاديات الدول المتقدمة.

ولغرض توضيح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني سنتناول في هذا الجزء نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي أولاً، ثم نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي الثابت، وصولاً إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المتجه نحو الأردن في زيادة حجم الاستثمار.

٣-٣-١ نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني

تعد نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الدالة على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في الاقتصاد الأردني. ويلاحظ أن هذه النسبة تراوحت بين (٠,٢%) كحد أدنى عام ١٩٩٥ و (٢٢,٥%) كحد أعلى عام ٢٠٠٦ كما يتضح من الجدول رقم (٥)، وكان متوسط نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦) نحو (٦%) سنوياً.

وبالرغم من تقلب نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة، إلا أن هذه النسبة شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦ لتشكل بالمتوسط (١٢%) خلال الفترة ٢٠٠٣ – ٢٠٠٦.

الجدول رقم (٥). تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن للفترة(١٩٩٥-٢٠٠٦)

مليون دينار

السنة	تدفقات FDI	تدفقات FDI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%	تدفقات FDI كنسبة من التكوين الرأسمالي الثابت%	تراكم FDI كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي%
١٩٩٥	١٣	٠,٢	٠,٧	٩,٢
١٩٩٦	١٦	٠,٢	٠,٨	٩,١
١٩٩٧	٣٦١	٥	١٩,٣	١٣,٧
١٩٩٨	٣١٠	٣,٩	١٨,٥	١٦,٥
١٩٩٩	١٥٦	١,٩	٨,٣	١٨,١
٢٠٠٠	٨١٥	٩,٦	٤٥,٠	٢٦,٨
٢٠٠١	١٨٠	٢	٦,٩	٢٦,٧
٢٠٠٢	١٢٢	١,٣	٣,٥	٢٦,٣
٢٠٠٣	٤٤٣	٤,٣	٢٠,١	٢٩,٢
٢٠٠٤	٨١٦	٧,٢	٢٧,٦	٣٣,٧
٢٠٠٥	١٧٧٤	١٤	٤٥,٩	٤٣,٠
٢٠٠٦	٣٢١٩	٢٢,٥	٨٥,١	٦٠,٩
المتوسط	٦٨٥,٤	٦	٢٣,٥	٢٦,١

Source: UNCTAD, statistics website accessed October 2008 and Investment climate report in Arab Countries, various edition.

ويقيس مؤشر الأداء *FDI Performance Index* الصادر عن الأونكتاد، حصة الدولة من الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* الوارد عالمياً إلى حصة البلد من الناتج المحلي الإجمالي للعالم، حيث يتم أخذ متوسط ٣ سنوات للحد من تأثير العوامل الموسمية. وبمراجعة ذلك الترتيب في جدول رقم (٦) يتبيّن تحسناً ملحوظاً في ترتيب الأردن، إذ ارتفع ترتيب الأردن من المرتبة ٦٦ للفترة (١٩٩٥-١٩٩٧) إلى ٣٧ للفترتين (١٩٩٨– ٢٠٠٠) و (٢٠٠٠ – ٢٠٠٢) ثم إلى المرتبة السابعة من بين ١٤٠ دولة للفترة (٢٠٠٤ – ٢٠٠٦).

ويمكن إرجاع تطور مؤشر الأداء للأردن إلى عوامل عدة منها:

١. تبني الأردن لبرامج الإصلاح الاقتصادي والتي تضمنت تحرير حركة التجارة ورأس المال.
٢. جهود الحكومات الأردنية في سبيل "تحسين مناخ الاستثمار".
٣. تنفيذ برامج التخاصية وتحرير القطاعات المالية التي نفذتها الحكومات.
٤. إبرام العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الثنائية والدولية التي شجعت على الاستثمار الأجنبي وخصوصاً اتفاقيات مناطق التجارة الحرة.
٥. التوسع الذي شهدته المنشئات الأجنبية التي تُعد الأساس في زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر.
٦. سرعة انتقال المعلومات والإحصاءات الناجمة عن التقدم التقني الهائل وبخاصة في مجال الاتصالات، وبالتالي سرعة عملية انتقال الأموال من دولة إلى أخرى، وانخفاض تكلفة نقلها مما ساهم في سهولة تدفق هذه الأموال.

الجدول رقم (٦). تطور مؤشر الأداء للأردن للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

السنوات	١٩٩٥-١٩٩٧	١٩٩٨-٢٠٠٠	٢٠٠٠-٢٠٠٢	٢٠٠٢-٢٠٠٤	٢٠٠٤-٢٠٠٦
الترتيب	٦٦	٣٧	٣٧	٤٨	٧

المصدر. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، نشرة ضمان الاستثمار، الكويت ٢٠٠٧، ص١٠٠.

وللوقوف على مدى تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على نصيب الفرد من الناتج المحلي، تم تقدير مرونة الناتج للاستثمارات في الأردن خلال الفترة محل الدراسة، كما هو موضح في الجدول رقم (٧).

جدول رقم (٧). نتائج تقدير تأثير الاستثمارات المحلية والأجنبية المباشرة على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

عدد السنوات	المتغير التابع	المتغير المستقل	الثابت (a)	معامل المتغير المستقل(b)	نسبة t-ratio **	معامل داربن واتسون D.W	معامل التحديد R^2
١١	Ln(Y)	Ln(I)	-١,٨٨	٠,٣٨	١٤,١٦	١,٤٩	٠,٨٨
١١	Ln(Y)	Ln(DDI)	-١,٨٧	٠,٢٠	١٥,٧٧	١,٢٨	٠,٨٩
١١	Ln(Y)	Ln(FDI)	-٤,٧٠	٠,٠٠٨	٢١,٠٤	١,٧٧	٠,٩٣

المصدر : تم تقدير هذا الجدول بالاعتماد على البيانات المتوفرة عن الأردن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)

* تم تقدير المرونة من خلال المعادلة التالية LnY=a+bLnX وذلك باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية ؛ حيث Y نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، و X ترمز إلى الاستثمار المحلي والأجنبي (I)، والى الاستثمارات المحلية المباشرة(DDI) تارة ، والى الاستثمارات الأجنبية المباشرة (FDI) تارة أخرى، و(a) إلى الحد الثابت ،(b) الى المرونة .

** ثبت لها المعنوية الإحصائية عند أي مستوى أهمية .

ومن النتائج الواردة في الجدول يتبيّن أن للاستثمار المحلي المباشر إمكانات أكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة على النمو، إذ أن مرونة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة للاستثمارات المحلية المباشرة (أي b) تبلغ حوالي (٠,٢) أي أن ارتفاع الاستثمارات المحلية المباشرة بنسبة ١% يرافقها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢%، في المقابل إذا ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بنسبة ١% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يرتفع بنسبة ٠,٠٠٨%. ويشير ذلك إلى أن تحسين مناخ الاستثمار من خلال حوافز مؤسسية واقتصادية لجميع المستثمرين متطلب أساس في مقدمة توجيهات السياسة الاقتصادية للأردن.

كما يلاحظ أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار تعد أقوى عند إدراج الاستثمار المحلي مع الأجنبي، مما يتطلب من المشرِّع إعداد خارطة استثمارية تضم شراكات بين الاستثمارات المحلية والأجنبية.

٣-٣-٢ نسبة الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي الأردني

من المؤشرات المهمة الأخرى التي توضح تزايد أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني هو مقدار الأهمية النسبية التي يمثلها الرصيد المتراكم للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي الأردني.

لقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً مستمراً خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦) كما يتضح من الجدول رقم (٥)، فهذه النسبة لم تكن تشكل سوى ٩,٢% عام ١٩٩٥، وتزايدت هذه النسبة

بمعدل نمو سنوي مركب قدره (١٨,٧%) لتصل النسبة إلى (٦٠,٩%) عام ٢٠٠٦، مما يؤمن قاعدة للاستثمار الأجنبي المباشر.

وتشير هذه الزيادة المطردة إلى مساهمة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي إلى ضآلة ما كان يحصل عليه الأردن من تدفقات في السابق، مما جعل التراكم قليلاً، إلا أن الزيادة المتسارعة في نمو التدفقات إلى الأردن يعكس تزايد حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن.

٣-٣-٣ نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التكوين الرأسمالي الثابت

من المؤشرات المهمة التي توضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الأردني، مقدار الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الرأسمالي الثابت، إذ تدل هذه النسبة على مدى اعتماد الاقتصاد الوطني على الاستثمار الأجنبي، كما أنها تعكس قدرة الدولة على جذب هذه الاستثمارات.

وقد شهدت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* إلى التكوين الرأسمالي الثابت ارتفاعاً ملحوظاً خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٠) كما يتضح من الجدول رقم (٥) إذ أن قيمة التدفقات الداخلة والبالغة ١٣ مليون دولار عام ١٩٩٥ لم تكن تشكل سوى (٠,٧%) فقط من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت ، وتزايدت هذه النسبة بمعدل سنوي مركب قدره (١٣٠%) لتكوّن بذلك (٤٥%) من مجمل التكوين الرأسمالي الثابت عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من انخفاض هذه النسبة عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٢، إلا أنها عاودت الارتفاع منذ عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٦ وبمتوسط مساهمة قدرها (٤٦,٩%). ويعزى بعض الباحثين التزايد في هذه النسبة في الأردن إلى استمرار برامج التخاصية التي نفذها الأردن، وكذلك إبرام عدّة اتفاقيات في المجال الاستثماري والتجاري، مثل اتفاقية التجارة الحرة بين الأردن وأمريكا، واتفاقية السلام التي وقعتها الأردن مع إسرائيل (المحتسب، ٢٠٠٥).

٣-٣-٤ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة حجم الاستثمار

بالرجوع إلى البيانات الإحصائية السنوية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، ومؤسسة المدن الصناعية والمشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها خلال الفترة (١٩٩٥–٢٠٠٦) سواء للعمل داخل البلاد أو للعمل بنظام المدن الصناعية، يمكن الوقوف على مدى مساهمة الاستثمارات الأجنبية في زيادة حجم الاستثمار في الأردن، وذلك من واقع عدد المشاريع التي

تم تأسيسها أو الموقف التنفيذي لهذه المشاريع، وكذلك حجم كل من الاستثمارات الأردنية والعربية والأجنبية.

أولاً: عدد المشاريع التي تم تأسيسها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

يوضح الجدول رقم (٨) مجمل عدد المشاريع التي تم تأسيسها حتى نهاية ٢٠٠٦، وكذلك حجم الاستثمار المصرح به، والتكاليف الاستثمارية. إذ تبين أن عدد المشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها داخل الأردن (٣٦٩٩ منشأة)، ويبلغ حجم استثماراتها المصرح بها (٦٩٩٦,٦ مليون دينار)، وتبلغ تكلفتها الاستثمارية ١٢٢٧٥ مليون دينار.

وبذلك يكون إجمالي المشاريع التي تم تأسيسها منذ ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٦ نحو ٤١٩٩ مشروعاً سواء للعمل داخل الأردن أو للعمل بنظام المدن الصناعية، بإجمالي حجم استثمار قدره ٨١٥٤,٩ مليون دينار، وبلغ إجمالي تكلفتها الاستثمارية ١٢٦٦٨,٨ مليون دينار[١٧].

الجدول رقم (٨). إجمالي عدد المشاريع المستفيدة من نظام تشجيع الاستثمار الأردني خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

(مليون دينار)

البيان	عدد المشاريع	حجم الاستثمار (مليون دينار)	التكاليف الاستثمارية	نسبة رأس المال إلى التكاليف %
داخل الأردن*	٣٦٩٩	٦٩٩٦,٦	١٢٢٧٥٠	٥٧
المدن الصناعية**	٥٠٠	١١٥٨,٢	٣٩٣٧,٩	٣٤
الإجمالي	٤١٩٩	٨١٥٤,٨	١٢٦٦٨,٨	٥٢

المصدر: الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار،٢٠٠٧. ومؤسسة المدن الصناعية ٢٠٠٦.
* حتى كانون الأول ٢٠٠٦
** حتى تشرين الأول ٢٠٠٥

كما تبين ارتفاع نسبة التكاليف الاستثمارية إلى حجم الاستثمار المصرح به، حيث بلغت نسبة حجم الاستثمار إلى التكاليف الاستثمارية بالنسبة للشركات التي تم تأسيسها داخل الأردن ٥٧%، وبلغت نسبة حجم الاستثمار إلى التكاليف الاستثمارية بالنسبة للشركات التي تم تأسيسها للعمل بنظام المدن الصناعية ٣٤%، وبلغت نسبة حجم الاستثمار إلى التكاليف الاستثمارية بالنسبة لإجمالي المشاريع التي تم تأسيسها للعمل داخل الأردن، وللعمل بنظام المدن الصناعية ٥٢%.

وارتفاع نسبة التكاليف الاستثمارية إلى حجم الاستثمارات المصرح بها يؤدي إلى ارتفاع معدل الاقتراض لتمويل التكاليف الاستثمارية، وقد يكون أحد الأسباب التي تؤدي إلى تعثر

[١٧] يظهر ذلك أن جزءاً كبيراً من التكاليف الاستثمارية للشركات الأجنبية يتم تمويلها من المصادر المحلية للدولة المضيفة.

المشروعات لفشلها في تدبير التمويل اللازم، أو لزيادة عبء الديون، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية حجم الاستثمارات وقيمتها التي تمت الموافقة عليها في إطار تشريعات الاستثمارات والتي بلغت حتى ٢٠٠٦ نحو (٨١٥٤,٩) مليون دينار، مما يساهم في دعم الاقتصاد الأردني في مجالات متعددة.

وينبغي الإشارة إلى أن الاستثمارات المستفيدة من القانون هي الاستثمارات التي تقدمت للاستفادة مما يمنحه التشريع من حوافز وحصلت على قرار بالموافقة، وليس بالضرورة أن تكون قد نفذت بشكل كامل أو جزئي خلال العام المحدد، إذ تسمح التشريعات النافذة بالتنفيذ خلال ثلاث سنوات من الحصول على الحوافز، قابلة للتجديد. كما ينبغي الإشارة إلى أن للأرقام السابقة دلالات حول منظومة البيئة الاستثمارية في المملكة. حيث تشير بعض التقديرات إلى أن حوالي ٦٧% من المشاريع التي تقدمت للاستفادة من الحوافز يجري تنفيذها على أرض الواقع (مؤسسة تشجيع الاستثمار، ٢٠٠٩).

ثانيا حجم مساهمة رؤوس الأموال الأردنية وغير الأردنية في المشاريع الاستثمارية التي تم تأسيسها

لبيان مدى فعالية سياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن بشأن جذب رؤوس الأموال غير الأردنية، وتشجيع المستثمرين الأردنيين على المساهمة في المشروعات الاستثمارية، وبالتالي زيادة حجم الاستثمار في الأردن، نورد نسبة مشاركة كل من الاستثمار الأردني وغير الأردني في المشاريع التي تم تأسيسها حتى نهاية ٢٠٠٦.

ويوضح الجدول رقم (٩) مساهمات الدول في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها في الأردن حتى نهاية ٢٠٠٦. إذ يتضح أن إجمالي مساهمات الدول في حجم الاستثمارات المصرح بها للمشروعات التي تم تأسيسها داخل الأردن حتى عام ٢٠٠٦ بلغ ٦٩٩٦,٦ مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ ٤١٧٨ مليون دينار أي بنسبة ٦٠%، وساهم الاستثمار العربي بمبلغ ١٣٩٤,٤ مليون دينار أي بنسبة ٢٠%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ ١٤٢٤,٣ مليون دينار أي بنسبة ٢٠%.

وبلغ إجمالي المساهمات الدولية في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها للعمل في المدن الصناعية ١١٥٨,٢ مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ ٦٠١,١١ مليون دينار أي بنسبة ٦٠%، وساهم الاستثمار العربي والمشترك بمبلغ ٤١٨,٩ مليون دينار أي بنسبة ٣٦%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ ١٣٨,٢ مليون دينار أي بنسبة ١٢%.

الجدول رقم (٩). مساهمات الدول في حجم الاستثمار للشركات التي تم تأسيسها في الأردن
مليون دينار

	حجم الاستثمارات المصرح بها	الاستثمار الأردني		الاستثمار الأجنبي		الاستثمار العربي	
		القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %	القيمة	النسبة %
المشاريع داخل الأردن	٦٩٩٦,٦	٤١٧٨,٠	٦٠	١٤٢٤,٣	٢٠	١٣٩٤,٤	٢٠
المشاريع في المدن الصناعية	١١٥٨,٢	٦٠١,١١	٥٢	١٣٨,٢	١٢	٤١٨,٩	٣٦
الإجمالي	٨١٥٤,٨	٤٧٧٩,١١	٥٩	١٥٦٢,٥	١٩	١٨١٣٣	٢٢

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار ومؤسسة المدن الصناعية.

وبذلك يبلغ إجمالي مساهمات الدول في الاستثمارات المصرح بهـا للـشركات التـي تـم تأسيسها سواء للعمل داخل الأردن أو للعمل بنظام المدن الصناعية ٨١٥٤,٨ مليون دينار، ساهم الاستثمار الأردني بمبلغ ٤٧٧٩,١١ مليون دينار أي بنسبة ٥٩%، وساهم الاسـتثمار العربـي بمبلغ ١٨١٣٣ مليون دينار أي بنسبة ٢٢%، وساهم الاستثمار الأجنبي بمبلغ ١٥٦٢,٥ مليـون دينار أي بنسبة ١٩%.

ويتبين من المؤشرات السابقة أن الاستثمار الأردني ما زال حتى نهاية ٢٠٠٦ يـشارك بالجزء الأكبر في المشاريع الاستثمارية، و يُعد هذا أثراً إيجابيـاً مـن آثـار سياسـة تـشجيع الاستثمارات الأجنبية باعتبار أن أحد أهم أهداف هذه السياسة هو تشجيع المـستثمر الأردنـي، دعماً لقدرة الاقتصاد القومي على التكوين الرأسمالي، مع ضمان مشاركة أجنبية في هذا التكوين جلبا لمنافع الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

وحين ينظر إلى مساهمة العرب في حجم الاستثمارات المصرح بها للشركات التـي تـم تأسيسها للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦، يلاحظ أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى كما يتضح من الجدول رقم (١٠)، إذ ساهمت بنسبة (٢٥,٧%) من إجمالي حجم الاستثمار، وتـأتي مصر والعراق بالمرتبتين الثانية والثالثة وبنسبة مساهمة قدرها (٦,٦%) لكل منهما، ثم الكويـت بنسبة مساهمة قدرها (٣%).

وبنظرة تحليلية إلى مساهمات الأجانب في الاستثمارات المصرح بها للشركات، يلاحظ أن الاستثمار الأمريكي يحتل المرتبة الأولى حيث ساهم بمبلغ (٤٨٢,٩) مليون دينار كما يتضح من الجدول رقم (١١)، أي بنسبة ١٥,٢%من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة، يليهـا البريطـاني الذي ساهم بمبلغ (١٤٢,٣) مليون دينار وبنسبة قدرها (٤,٥%)، ثم البلجيكي بمـساهمة قـدرها (٩٨ مليون دينار) وبنسبة مساهمة قدرها (٣,١%).

جدول رقم (١٠). مساهمات الدول العربية في حجم الاستثمار المصرح به للشركات
التي تم تأسيسها في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

مليون دينار

الدولة	قيمة المساهمة	%
السعودية	٨١٧,٦	٢٥,٧
مصر	٢١٠,٦	٦,٦
العراق	٢٠٨,٩	٦,٦
الكويت	١٠٩,٦	٣,٤
الإمارات	٦٩,٤	٢,٢
السلطة الوطنية الفلسطينية	٦٤,٣	٢

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

الجدول رقم (١١). مساهمات الأجانب في حجم الاستثمار المصرح به للشركات
التي تم تأسيسها خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

الدولة	عدد المشاريع	قيمة المساهمة
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٨٢,٩	١٥,٢
بريطانيا	١٤٢,٣	٤,٥
بلجيكا	٩٨,٠	٣,١
تايوان	٧٨,٠	٢,٥
تركيا	٥٥,٩	٢

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

وعلى الرغم من المساهمة المحدودة لكل من الاستثمار العربي والأجنبي في المشاريع الاستثمارية بالمقارنة مع مساهمة الاستثمار الأردني كما يتضح أيضا من الجدول رقم (١٢)، إلا أنه يلاحظ تركز الاستثمارات العربية والأجنبية في دولتين فقط هما السعودية والولايات المتحدة الأمريكية (٤٠,٩% من الاستثمارات)، كما يلاحظ اتجاه معدل الاستثمارات العربية والأجنبية نحو التذبذب من عام إلى آخر. وقد وصلت مساهمة الاستثمارات الأجنبية إلى أعلى معدل لها عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، إذ ساهمت بمبلغي (٢٦٩,٩) و(٣٨١) مليون دينار على التوالي كما يتضح من الجدول رقم (١٢).

من كل ما سبق نخلص إلى أن مساهمة كل من الاستثمار العربي والأجنبي لم تكن على مستوى الطموحات المعقودة عليها في إطار سياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الأردن، ولا يتناسب مع حجم الصناعات والحوافز الممنوحة لها في إطار تشريعات الاستثمار في الأردن على مدى تطورها خلال الفترة السابقة، ومع ذلك ورغم ضآلة نسبة مساهمة الاستثمار العربي والأجنبي إلا أن هذه المساهمة تُشكل عنصراً له وزنه في مجموع الاستثمار في الأردن.

الجدول رقم (١٢). حجم الاستثمار الأجنبي المباشر حسب مجموعات الدول وعدد المشاريع المستفيدة من نظام تشجيع الاستثمار خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

القيم بالمليون دينار

السنة	عدد المشاريع الجديدة	حجم الاستثمار			
		الكلي	المحلي	الأجنبي	العربي
١٩٩٥* ١٩٩٦	٢٥١	٣٤٧,٧	٢٧١,٩	٥٠,٧	٢٥,١
١٩٩٧	١٨٤	٣٧٩,٢	٢٥٥,٦	١٠٧,٨	١٥,٩
١٩٩٨	١٩٩	٤٨١,٧	٣٢٦,٨	٩٣,٢	٦١,٧
١٩٩٩	٣١٢	٥٤٨,٩	٣٦٤,٧	١٣٨,٣	٤٥,٩
٢٠٠٠	٢٦٠	٧٩٣,٣	٣٥٤,٩	٢٦٩,٩	١٦٨,٥
٢٠٠١	٣٣٩	٨٨١,٤	٤٧٢,٣	٣٨١	٢٨,١
٢٠٠٢	٣١٠	٣٠١,٠	١٦٩,٦	١٠٨,٦	٢٢,٨
٢٠٠٣	٢٨٨	٢٦١,٧	١٧٧,٩	٧١,٣	١٢,٤
٢٠٠٤	٤٢١	٤١٨,٣	٣٢٢,٧	67.4	٢٨,٣
٢٠٠٥	٥٥٧	٧٥٠	٤٧٣,٧	64.3	٢١٢,٠
٢٠٠٦	٥٧٨	١٨٣٣,٦	٩٨٨	71.9	٧٧٣,٧
الإجمالي	٣٦٩٩	٦٩٩٦,٦	٤١٧٨,٠	١٤٢٤,٢	١٣٩٤,٤

* ننوه هنا إلى أن الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٥ قد تم تضمينها تلقائياً في أرقام ١٩٩٦ ضمن بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

٣-٤ أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الأردنية

من الأهداف الأساسية لسياسة تشجيع الاستثمار الأجنبي في الأردن، توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات السلعية عامة والصناعية خاصة نظراً لأهمية هذه القطاعات في الإسراع بعملية التنمية الاقتصادية.

وللتعرف على مدى فاعلية الاستثمارات الأجنبية في المساهمة في تحقيق التنمية الصناعية في الأردن فإنه يتعين الرجوع إلى البيانات الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار، ودائرة الإحصاءات العامة ووزارة الصناعة والتجارة والتي تعكس الأهمية النسبية للتوزيع القطاعي للاستثمارات، وفقاً لحجم الاستثمارات المصرح بها للشركات التي بدأت النشاط وكذلك نسبة مساهمة كل من الاستثمارات الأردنية والعربية والأجنبية في المشاريع التي تم تأسيسها للعمل في القطاعات الاقتصادية المختلفة.

ويشير الجدول رقم (١٣) أن النصف الثاني من عقد التسعينات قد شهد تزايداً ملحوظاً في عدد وحجم المشاريع الصناعية المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار، لتصل إلى حوالي ٣١٨٥ مشروعاً خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٦، وبحجم استثمار يقدر بنحو ٤٧٢٧,٤ مليون دينار.

يتبين مما سبق أن عدد المشاريع الصناعية ٣١٨٥ مشروعاً من إجمالي ٣٦٩٩ مشروعاً تم تأسيسها للعمل داخل الأردن حتى نهاية ٢٠٠٦، وبلغ نصيب هذه المشاريع من إجمالي الاستثمارات المصرح بها ٤٧٢٧,٤ مليون دينار من إجمالي الاستثمارات المصرح بها وقدره ٦٩٩٦,٦ مليون دينار، وهو ما يمثل ٦٧% تقريباً، وبلغت مساهمة الاستثمارات الأردنية في هذا القطاع (٢٧٠٨,٨ مليون دينار) أي ما نسبته ٥٧,٣%، وساهمت رؤوس الأموال العربية بحوالي ٩٧٢,١ مليون دينار أي بنسبة ٢٠,٦%، كما ساهمت الاستثمارات الأجنبية بحوالي ١٠٤٦,٧ مليون دينار أي بنسبة ٢٢,١ %.

الجدول رقم (١٣). المشاريع الصناعية الجديدة التي تقدمت للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار في قطاع الصناعة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

القيم بالمليون دينار

السنة	عدد المشاريع الصناعية	حجم الاستثمار الصناعي			
		الكلي	المحلي	العربي	الأجنبي غير العربي
*١٩٩٥	١٩٦	٢٢٥,١	١٧٣,٦	١١,٧	٣٩,٨
١٩٩٦					
١٩٩٧	١٤٢	٢٢٢,١	١٥٨,٥	٧,٥	٥٦,١
١٩٩٨	١٤٦	١٨٤,٣	١٣٨,٨	١١,٧	٣٣,٨
١٩٩٩	٢٥٣	٣٦٩,٤	٢٠٣,٧	٣٩,٤	١٢٦,٣
٢٠٠٠	٢٢٦	١٩٥,٠	٩٩,٠	١٦,٥	٧٦,٥
٢٠٠١	٢٩٦	٧٦٥,٩	٣٨٦,٤	١٣,٣	٣٦٦,٢
٢٠٠٢	٢٨٩	٢٧٧,٥	١٥٢,٤	١٨,٦	١٠٦,٥
٢٠٠٣	٢٦١	٢٣٩,٥	١٥٧,٧	١٠,٧	٧١,١
٢٠٠٤	٣٧٦	٣٤٥,٦	٢٦٨,٩	١٥,٠	٦١,٧
٢٠٠٥	٤٨٠	٤١٣,١	٢٨٤,١	٩٤,٠	٣٥
٢٠٠٦	٥٢٠	١٤٨٩,٩	٦٨٥,٥	٧٣٣,٧	٧٠,٧
الإجمالي	٣١٨٥	٤٧٢٧,٤	٢٧٠٨,٦	٩٧٢,١	١٠٤٦,٧

* ننوه هنا أن الأرقام الخاصة بعام ١٩٩٥ قد تم تضمينها تلقائياً في أرقام ١٩٩٦ ضمن بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

ويوضح الجدول رقم (١٤) التوزيع القطاعي للشركات التي بدأت النشاط داخل الأردن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦). إذ يتضح أن نصيب قطاع الصناعة من حجم الاستثمار للشركات حوالي ٤٧٢٧,٤ مليون دينار بنسبة ٦٧,٦%؛ وهذا يُعد من النتائج الإيجابية لسياسة تشجيع الاستثمار في الأردن وما تضمنته تشريعات الاستثمارات من مزايا وحوافز، ورغبة المشرع في دعم القطاع الصناعي؛ نظراً لأهمية هذا القطاع وحاجة الاقتصاد الأردني إلى تنميته لقطاع رائد يتمتع بآثار دفع قوية. لذا لابد من زيادة حجم الاستثمارات لتوسيع قاعدة الصناعة ومن ثم زيادة الدخل الصناعي والذي ينعكس على

ارتفاع معدل نمو الدخل الوطني، كما يترتب على ذلك امتصاص الصناعة لقوة العمل الفائضة بالقطاعات الأخرى، فضلاً عن قدرة الصناعة على تحقيق جذب أمامية وخلفية على بقية قطاعات الاقتصاد الوطني.

الجدول رقم (١٤). مجمل مساهمة الاستثمارات الأردنية والعربية والأجنبية
في القطاعات الاقتصادية المختلفة للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

القيم بالمليون دينار

	الأردنيون		الأجانب		العرب		الإجمالي
	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	قيمة المساهمة	%	
الصناعة	٢٧٠٨,٨	٥٧,٣	١١٤٠,٧	٢٤,١	٨٧٧,٩	١٨,٦	٤٧٢٧,٤
الفنادق	٨٩٥,٥	٦٠,٩	٣١٩	٢١,٧	٢٥٦,٣	١٧,٤	١٤٧٠,٨
الزراعة	١٩١	٨١,٣	١٦,٦	٧,٠٧	٢٧,٢	١١,٦	٢٣٤,٨
المستشفيات	٢٠٣,٥	٨٩,٧	١٤,٥	٦,٣٩	٨,٨	٣,٨٨	٢٢٦,٨
النقل البحري والسكك	٨,٨	٤٦,٨	٠	٠	١٠	٥٣,٢	١٨,٨
مراكز المؤتمرات	٤٦,٩	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٤٦,٩
مدن التسلية والترويج	٥٢,٢	٨٥,٤	٢,٤	٣,٩٣	٦,٥	١٠,٦	٦١,١
نقل وتوزيع المياه والغاز	٧١,٤	٣٤	٢٥	١١,٩	١١٣,٦	٥٤,١	٢١٠

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار.

ويلاحظ أيضاً الآثار المحدودة لسياسة تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الأسواق في جذب الاستثمارات العربية والأجنبية للاستثمار في القطاع الصناعي، فبينما ساهمت الاستثمارات الأردنية بنسبة ٥٧% من إجمالي استثمارات هذا القطاع؛ فإن مساهمة الاستثمارات العربية و الأجنبية في تنمية القطاع الصناعي لا تتناسب مع ما تحصل عليه هذه الاستثمارات من ضمانات قانونية ومزايا وحوافز؛ حين يُؤخذ بعين الاعتبار تركز هذه الاستثمارات في الاستثمارات السعودية والأمريكية.

٣-٥ الاستثمارات الأجنبية ودورها في الصناعة التحويلية الأردنية (١٩٩٥-٢٠٠٦)

تشير بيانات الاستثمار الأجنبي حسب النشاط الاقتصادي لعام ٢٠٠٦، إلى أن الاستثمار دخل معظم فروع الصناعة التحويلية، بَيد أن أغلب هذه الاستثمارات تركزت في قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، وقطاع صنع المعادن الأساسية و فرع

المنتجات الكيميائية والنفطية بحصة تتراوح بين (١٨,٥% - ٢٣,٥%) من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦ (انظر الجدول رقم ١٥).

٣-٥-١ تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في فروع الصناعة التحويلية

لغرض دراسة وتحليل التطور المتحقق في الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في فروع الصناعة التحويلية؛ فقد تم تقسيم الاستثمارات الأجنبية حسب الأغراض الاقتصادية إلى مجموعات رئيسة ثلاث؛ هي: الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية و الاستثمارات في الصناعات الوسيطة و الاستثمارات في الصناعات الرأسمالية.

الجدول رقم (١٥). الرصيد المتراكم للاستثمارات الأجنبية المباشرة " المصرح بها" حسب القطاعات

القيم بالدينار

	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	٢٠٩٣٩٢٩١	٣٧,٩	١٦٧٧٨٨٠٦٥	٢٧,٨	٤٧٤٨٠٦٦٩٩,٧	٢٣,٥
صنع المنسوجات و الملابس و الجلود	٣٥٠٢١٣٧,٣	٦,٣	٩٨٢٨٧٧٩٥,٧	١٦,٣	٢٠٤٩٠١٥٠٨,٦	١٠,١
صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	٥٧١٩٦,٨٠١	٠,١	٤٢٣٥٨٢٨,١٨	٠,٧	٨٦٨٥٥٤٣,٥	٠,٤
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة والنشر	٥٩٤٥٢٦٤,٣	١٠,٨	٥٢١٨٩٥٢٤,٧	٨,٦٤	١٤٩٣٢٥٩١٠,٢	٧,٤
صنع المنتجات الكيميائية و النفطية و المطاط واللدائن	٨٨٠١٤٧١,٧	١٥,٩	١٦٦٢٢٠١١٥	٢٧,٥	٣٧٤٢٧٤٦٠٤,٥	١٨,٥
صنع منتجات المعادن اللافلزية	٤٨٤٤٧٩٧,٩	٨,٨	٣٦١٢١٠٩٨,٣	٦,٠	١٩٢٦٦٢١٠١,٩	٩,٥
صنع المعادن الأساسية	٩٣٤٩٤٧١,٥	١٦,٩	٥٤١١٧٨٢١,٥	٩,٠	٤٧٠٨٩٨٢٢٠,٨	٢٣,٣
صنع منتجات المعادن و الآلات والمعدات	١٦٨٢٣٨٦,٧	٣,٠	٢١٣٧٣٤٤٤,٤	٣,٥	١٣٠٣٣٥٥٦٥,٧	٦,٤
صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	١٧١٥٩٠,٤	٠,٣	٣٩٨٢٣٤٥,٨٥	٠,٧	١٨٥١٥٨٠٢,٣١	٠,٩
المجموع	٥٥٢٩٣٦٠٨	١٠٠	٦٠٤٣١٦٠٣٨	١٠٠	٢٠٢٤٤٠٥٩٥٧	١٠٠

المصدر، الأردن، مؤسسة تشجيع الاستثمار

١ - **الاستثمارات في الصناعات الوسيطة:** كانت الاستثمارات الأجنبية في الصناعات الوسيطة تشكل ٣٥,٥% من مجمل الاستثمارات الأجنبية عام ١٩٩٥ كما يتضح من الجدول رقم (١٥)، بل وكانت الصناعات الكيماوية والنفطية بمفردها تستحوذ على ١٥,٩% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية في ذلك العام، وعلى الرغم من ارتفاع الأهمية

النسبية للاستثمارات الأجنبية في الصناعات الوسيطة من ٣٥,٥% عام ١٩٩٥ إلى ٤٢,١% عام ٢٠٠٠، إلا أن أهميتها النسبية تراجعت إلى مستوى ٣٥,٤% عام ٢٠٠٦.

٢ - **الاستثمارات في الصناعات الاستهلاكية**: لقد حققت هذه الاستثمارات تزايداً ملحوظاً في قيمتها خلال فترة البحث، إذ ارتفعت قيمتها من (٢٤,٥) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٦٨٨,٤) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣٥,٤%) خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦).

وتجدر الإشارة إلى أن قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في صناعة الملابس والمنسوجات قد ارتفعت من (٣,٥) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٩٨,٣) مليون دينار عام ٢٠٠٠ ، ثم إلى (٢٠٤,٩) مليون دينار عام ٢٠٠٦. إلا أن الأهمية النسبية لهذه الاستثمارات انخفضت من (١٦,٣%) عام ٢٠٠٠ إلى (١٠,١%)عام ٢٠٠٦.

٣ - **الاستثمارات في الصناعات الرأسمالية (الاستثمارية)**: وقد تميزت هذه المجموعة من الاستثمارات بارتفاع قيمتها المطلقة والنسبية، إذ ارتفعت قيمتها من (١١,٢) مليون دينار عام ١٩٩٥ إلى (٦١٩,٧) مليون دينار عام ٢٠٠٦، أي أنها نمت بمعدل نمو سنوي مركب قدره (٤٤%) بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦.

وباستبعاد الاستثمارات الأجنبية في صناعة المعادن الأساسية والتي يمكن اعتبارها صناعة وسيطة؛ فإننا نجد في هذه الحالة أن الأهمية النسبية للاستثمارات الأجنبية في الصناعات الرأسمالية تنخفض من (٣٠,٧%) إلى (٧,٤%) من مجمل الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة.وهذا يعني أن الأردن لم يستطع زيادة الاستثمارات الأجنبية في هذه الصناعات.

يلاحظ مما سبق، توجه الاستثمارات الأجنبية نحو الصناعات الاستهلاكية التقليدية والوسيطة، نتيجة لتركيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على إنتاج السلع التي تجد لها سوقاً محلياً واسعاً مثل الصناعات الغذائية إضافة إلى المنتجات النفطية والمنتجات الكيميائية التي يذهب معظم إنتاجها إلى الاستهلاك النهائي وكذلك المنتجات اللافلزية التي ترتبط بأعمال البناء والإنشاء، أما إنتاج السلع الرأسمالية وبخاصة إنتاج الآلات والمكائن والمعدات الإنتاجية فلم تحظ بأي اهتمام من الاستثمارات الأجنبية والمحلية.

مما تقدم يتبين أن هدف تنمية الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها يُعد من الأهداف الجوهرية التي ينبغي السعي بشكل جاد لتحقيقها، وذلك عن طريق إتباع سياسة استثمارية تهدف إلى تحقيق هذا الغرض مع توفير السبل والوسائل اللازمة لإنجاحها.

٣-٥-٢ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة والصادرات

من المؤشرات المهمة التي توضح أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* في الصناعة التحويلية الأردنية، تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج الوطني - القيمة المضافة- ومدى تطور مساهمته في مجمل الصادرات الأردنية (أنظر جدول رقم ١٦). فقد شهدت حصة الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة للصناعة التحويلية تزايداً ملحوظاً من ١٩% إلى ٢٧% خلال الفترة (١٩٩٥ – ٢٠٠٦)، بالمقابل تزايدت مساهمة هذه المنشئات الأجنبية في إجمالي الصادرات من ٢٠% إلى ٣٥% خلال نفس الفترة.

الجدول رقم (١٦). مساهمة المنشئات الأجنبية والمحلية في ناتج الصناعة التحويلية والصادرات الأردنية

القيمة بالمليون دينار

	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	القيمة	%	**القيمة**	%	**القيمة**	%
القيمة المضافة		١٠٠		١٠٠		١٠٠
المنشئات المحلية	٥٧١	٨١	٧٥٢	٧٩	١٤٠٥	٧٣
المنشئات الأجنبية[١٨]	١٣٤	١٩	٢٠٠٠	٢١	٥٢٠	٢٧
الصادرات		١٠٠		١٠٠		١٠٠
المنشئات المحلية	٤٢١٥٣٦	٨٠	٥٢٠٩٨٣	٧٤	١٤٠٥٩٢١	٦٥
المنشئات الأجنبية	١٠٥٣٨٤	٢٠	١٨٣٠٤٨	٢٦	٧٥٧٠٣٥	٣٥

المصدر، الأردن، دائرة الإحصاءات العامة

وبالرغم من تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة والصادرات الأردنية، إلا أن الاستثمار المحلي الأردني بالمقابل قد ساهم بحوالي ٧٣% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام ٢٠٠٦، كما أنه ساهم بحوالي ٦٥% من الصادرات الأردنية لنفس العام.

ومما يجب التنبيه إليه هو أن صافي الصرف الأجنبي الذي تحصل عليه الاستثمارات الأجنبية "أي صافي الصادرات ناقصاً المستوردات من المواد الخام والوسيطة الأخرى" يمكن أن يكون أقل مما تحصل عليه المشاريع المحلية، وقد يعزى ذلك إلى الميل المرتفع لاستيراد مدخلات الإنتاج لدى الاستثمارات الأجنبية *(Dhanani and Hasnain,2002)*. وعليه؛ يمكن القول أن المنشئات المحلية قد فسرت معظم ناتج الصناعة التحويلية والصادرات الأردنية.

[١٨] تم اعتبار تملك الأجانب لـ ١٠% من أسهم المنشأة كمؤشر للاستثمار الأجنبي

وعند تحليل تطور مساهمة المنشئات الأجنبية في القيمة المضافة كما في الجدول رقم (١٧)، يتبيّن أن هذه الحصة قد تفاوتت حسب الفروع، فهي لم تشكل عام ١٩٩٥ سوى حصة قليلة في فروع الأخشاب والورق والطباعة والمنتجات الأساسية، وكذلك في المنتجات اللافلزية والمنتجات الغذائية والمشروبات، بينما أنها تشكل نسبة مرتفعة في فروع المنتجات الكيميائية والنفطية والجلود وبحصة تقدر بنحو ٣١%، وفي فرع المعدات والآلات بحصة تقدر بنحو ٤٠%.

ويوضح الجدول تطور هذه المساهمة بين عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦، إذ ارتفعت هذه المساهمة في معظم فروع الصناعة، إلا أنها كانت الأعلى في فروع المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ، حيث ارتفعت حصة المنشئات الأجنبية من ٧% إلى ١٤%، كما أن هذه الحصة ارتفعت في قطاع المنسوجات والملابس من ١٥% إلى ٢٦%.

الجدول رقم (١٧). مساهمة المنشئات الأجنبية والمحلية في القيمة المضافة حسب الفروع الصناعية
القيمة بالمليون دينار

	المنشئات الأجنبية				المنشئات المحلية				الإجمالي	
	١٩٩٥		٢٠٠٦		١٩٩٥		٢٠٠٦		١٩٩٥	٢٠٠٦
	القيمة	%	**القيمة**	%	**القيمة**	%	**القيمة**	%	%	%
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	١٥	٧	٦٤	١٤	١٩٥	٩٣	٣٩٢	٨٦	٣٠	٢٤
صنع المنسوجات و الملابس و الجلود	٧	١٥	٥٥	٢٦	٤٠	٨٥	١٥٧	٧٤	٧	١١
صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	١	١٤	٣	٢٣	٦	٨٦	١٠	٧٧	١	-
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة والنشر	١١	٢٥	٣٤	٢٩	٣٢	٧٥	٨٣	٧١	٦	٦
صنع المنتجات الكيمائية و النفطية و المطاط واللدائن	٥٢	٣١	١٦٠	٣٨	١١٥	٦٩	٢٦١	٦٢	٢٤	٢٢
صنع منتجات المعادن اللافلزية	١٢	١١	٣٧	١٢	٩٩	٨٩	٢٦٨	٨٨	١٦	١٦
صنع المعادن الأساسية	٧	٢٤	٢٨	٢٣	٢١	٧٦	٤٢	٧٧	٤	٦
صنع منتجات المعادن و الآلات والمعدات	٢٥	٤٠	٧٩	٣٥	٣٨	٦٠	١٤٧	٦٥	٩	١٢
صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	٤	١٧	٣٠	٥٣	٢٠	٨٣	٢٦	٤٧	٣	٣
المجموع	١٣٤	١٩	٥٢٠	٢٧	٥٧١	٨١	١٤٠٥	٧٣	١٠٠	١٠٠

المصدر، الأردن، دائرة الإحصاءات العامة

٣-٥-٣ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في التوظيف وإنتاجية العمل

لاشك أن البطالة تعد أحد أهم الدوافع والأسباب التي تجعل الدول تتنافس فيما بينهـا على استقطاب الاستثمارات الأجنبية التي ترى أنها قارب النجاة الذي يمكن أن يساعدها، إما في التخلص من البطالة، أو على الأقل في الحد منها ومن تفاقمها. فالاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في خلق فرص العمل في الدول المضيفة لها، وبالتالي تساهم في حل مشكلة البطالة في هذه الدول[١٩].

ويلاحظ من الجدول رقم (١٨) تطور عدد العاملين في المنشئات الصناعية الأجنبية من (٨،٩٨٠ عامل) عام ١٩٩٥ إلى (٢٥،٠٥٦ عامل) في عام ٢٠٠٦، أي أنها زادت بمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي ٢٠% خلال الفترة، ونتيجة لذلك ارتفعت مساهمة المنشئات الأجنبية في التوظيف من ٩% عام ١٩٩٥ إلى ١٦% عام ٢٠٠٦. بالمقابل يلاحظ انخفاض طفيف في مساهمة المنشئات المحلية في التوظيف من ٩١% عام ١٩٩٥ إلى ٨٤% عام ٢٠٠٦.

وعلى الرغم من ضآلة حجم فرص العمل التي وفرتها المنشئات الأجنبية في الأردن، بالمقارنة بالعدد الكلي للأيدي العاملة الأردنية، وبالمقارنة بالآمال التي كان يعقده الأردن على أنشطة المنشئات الاستثمارية الأجنبية فيه، إلا أنه مع ذلك لا يمكن إهمال هذا الحجم أو التقليل من شأنه في المساهمة في الحد من مشكلة البطالة التي يعاني منها الأردن.

الجدول رقم (١٨). عدد العاملين وإنتاجية العامل للشركات المحلية والأجنبية

	١٩٩٥		٢٠٠٠		٢٠٠٦	
	القيمة	%	**القيمة**	%	**القيمة**	%
عدد العاملين						
الاستثمار الأجنبي	٨٩٨٠	٩	١٥٥٧٧	١٣	٢٥٠٥٦	١٦
الاستثمار المحلي	٩٠٨٠٢	٩١	١٠٤٢٤٧	٨٧	١٣١٥٤١	٨٤
المجموع	**٩٩٧٨٢**	**١٠٣**	**١١٩٨٢٤**	**١٠٠**	**١٥٦٥٩٧**	**١٠٠**
القيمة المضافة لكل عامل						
الاستثمار الأجنبي (١)	١٤٩٢٢	-	١٢٨٣٩	-	٢٠٧٥٤	-
الاستثمار المحلي (٢)	٦٢٨٨	-	٧٢١٤	-	١٠٦٨٢	-
نسبة (١) إلى (٢)	**٢,٤**	-	**١,٨**	-	**٢**	-

المصدر، الأردن، دائرة الإحصاءات العامة

[١٩] للتعرف على كيفية مساهمة الاستثمارات الأجنبية في خلق فرص العمل، يمكن الرجوع الى:
عبد السلام أبو قحف، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، ١٩٨٩، ص ١٧٤-١٧٦.

وفضلا عن مساهمة هذه الاستثمارات في خلق فرص جديدة للعمل، فإنهـا تـساهم أيضا في تنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الأردن، مما يؤدي إلى رفع مـستوى إنتاجية العمالة، وبالتالي رفع مستوى الأجور كما سيتضح لاحقا.

ويلاحظ من الجدول رقم (١٨) أن إنتاجية العامل في المنشئات الأجنبية فـي قطـاع الصناعة التحويلية كانت قد ارتفعت من (١٤٩٢٢) ديناراً عام ١٩٩٥ إلى (٢٠٧٥٤) ديناراً عام ٢٠٠٦، وبمعدل نمو سنوي مركب قدره (٣%) خلال الفترة ١٩٩٥ – ٢٠٠٦. بالمقابل ارتفعت إنتاجية العامل في المنشئات المحلية في قطاع الـصناعة التحويليـة مـن (٦٢٨٨) ديناراً عام ١٩٩٥ إلى (١٠٦٨٢) ديناراً عام ٢٠٠٦.

وبشكل عام فإن هناك ارتفاعاً في إنتاجية العامل في المنشئات المحلية والأجنبية فـي الصناعة التحويلية، إلا أن إنتاجية العامل في المنشآت الأجنبية الصناعية كانـت بالمتوسـط ضعف إنتاجية العامل في المنشئات المحلية، ويوضح الجدول رقم (١٩) أن القيمة المـضافة لكل عامل من المنشئات الأجنبية نسبة للقيمة المضافة لكل عامل من المنشئات المحليـة؛ إذ يتضح أن إنتاجية المنشئات الأجنبية ولجميع الفروع أعلى من إنتاجيـة المنـشئات المحليـة وبشكل خاص المنشئات الكيميائية، وشركات منتجـات الأغذيـة والمـشروبات، وشـركات المعادن اللافلزية، وشركات المعادن الأساسية، وشركات الورق والطباعـة والنـشر. وقـد يعزى ذلك إلى ارتفاع كمية رأس المال الثابت أو ما يعبّر عنه باستخدام تقنيـة ذات كثافـة رأسمالية مرتفعة، أو إلى تطور المهارات والكفاءات في العمل الإنتاجي.

ومما يجب التنبيه إليه هو أنه على الرغم من الإنتاجية الأعلى للعامل فـي المنـشئات الأجنبية بالمتوسط في الصناعة ككل؛ فإن ذلك لا يعني بالضرورة كفـاءة أعلـى للعامـل. ويمكن توضيح ذلك من وجهة نظر خلق التوظيف، فالمنشئات الأجنبية توظف نصف عـدد العمال لكل وحدة من القيمة المضافة بالمقارنة مع المنشئات المحلية. وهذا ما يسوغ الاعتقاد بأن قيام الحكومة بإعفاء المنشئات من بعض الرسوم -أو تخفيضها- علـى بعـض الآلات والمعدات، فإنها قد أثرت بشكل غير مقصود على التقنية المستخدمة في المنـشئات المحليـة والأجنبية، كما أنها شجعت بعضهم على استخدام تقنيات كثيفة لرأس المال.

وعليه يمكن القول أن الإستراتيجية الوطنية للاستثمار يجب أن تهدف إلـى الارتقـاء بالبيئة الاستثمارية وتوجيه الاستثمارات للقطاعات ذات القيمـة المـضافة العاليـة وتـوفير الحوافز المالية وغير المالية للمشروعات التي توفر فرص عمل ذات قيمة مـضافة عاليـة، وترفع مستوى معيشة المواطن الأردني، وتهيئ البيئة الاستثمارية لقطاعـات غيـر تقليديـة

تستخدم الأيدي العاملة الأردنية. وخصوصا أن نظام تنظيم الاستثمارات الحالي الذي تتعامل معه مؤسسة تشجيع الاستثمار لا يتلاءم والقطاعات التي ترغب الحكومة بتحريرها.

الجدول رقم (١٩). القيمة المضافة لكل عامل للشركات الأجنبية نسبة للقيمة المضافة لكل عامل في المشاريع المحلية

(القيمة المضافة لكل عامل للشركات المحلية يساوي ١)

	١٩٩٥	٢٠٠٠	٢٠٠٦
صنع المنتجات الغذائية والمشروبات و التبغ	١,٦	١,٦	٢,٢
صنع المنسوجات و الملابس و الجلود	١,٦	١,١	١,٣
صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	-	-	-
صنع الورق ومنتجات الورق و الطباعة والنشر	٦	٢,٦	٣,٢
صنع المنتجات الكيمائية و النفطية و المطاط واللدائن	٢,٨	٤,٣	٤
صنع منتجات المعادن اللافلزية	٢	٢	٢,٢
صنع المعادن الأساسية	١	٢,٤	٢,٦
صنع منتجات المعادن و الآلات والمعدات	٣,٤	١,٧	١,٢
صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	١,٧	١,٣	٢,٣
المجموع	**٢,٣**	١,٨	**٢**

المصدر، الأردن، دائرة الإحصاءات العامة

٣-٥-٤ مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التقنية

تتحقق الآثار الخارجية الموجبة -نقل التقنية- التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال أربع قنوات هي (*Bjorvatn et al., 2001; Lensink and Blomstromand &* *(Kokko,1996*:

١- **قناة الروابط "التشابك"** ***Linkages***: وتركز هذه القناة على أن الاستثمار الأجنبي المباشر سوف يؤدي إلى زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج للشركات الوطنية داخل الدولة المضيفة من خلال الروابط "التشابك" التي تحدث بين المنشئات الأجنبية والمنشئات الوطنية.

ومن أجل توضيح هذه الروابط فقد تم تصنيف الصناعات التحويلية حسب مستوى التقنية المستخدمة فيها إلى صناعات رئيسة ثلاث: صناعات ذات تقنية منخفضة، وصناعات ذات تقنية متوسطة، وصناعات ذات تقنية عالية، وقد تم ذلك في ضوء الدراسات التطبيقية في هذا المجال. وتشتمل الصناعات ذات التقنية المنخفضة على فرع صنع المنتجات الغذائية والمشروبات، وفرع

منتجات التبغ، وفرع صنع المنسوجات، وفرع دباغة وتهيئة الجلود وصنع حقائب الأمتعة، وفرع صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، وفرع صنع الورق ومنتجات الورق. وفرع الطباعة والنشر. أما الصناعات ذات التقنية المتوسطة فتشتمل على فرع فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة، وفرع منتجات المطاط واللدائن، وفرع منتجات المعادن اللافلزية، وفرع صنع المعادن الأساسية، وفرع المنتجات التحويلية غير المصنفة. في حين تشتمل الصناعات ذات التقنية العالية على فرع المواد والمنتجات الكيميائية وفرع صنع منتجات المعادن المشكلة وفرع صنع الآلات والمعدات غير المصنفة، وفرع صنع الآلات والأجهزة الكهربائية، وفرع صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون، وفرع صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس، وفرع صنع المركبات ذات المحركات، وفرع صنع معدات النقل الأخرى.

وللتعرف على مدى التشابك الصناعي لابد من معرفة حجم مشتريات المنشئات الأجنبية من مستلزمات الإنتاج المحلية منها والمستوردة، ونسبتهما إلى إجمالي المشتريات.

وكما يتضح من الجدول رقم (٢٠) فإن مشتريات المنشئات الأجنبية من المستلزمات الإنتاجية المحلية كانت ضئيلة نسبيا، إذ بلغت (٣٢,٦%) من إجمالي المشتريات عام ١٩٩٥، في حين يبدو واضحاً ارتفاع نسبة مشتريات المنشئات الأجنبية من المستلزمات الإنتاجية المستوردة والتي بلغت حوالي (٦٧,٤%) من إجمالي المشتريات لنفس العام.

وبالنظر إلى مشتريات المنشئات الأجنبية المختلفة، نجدها ترتبط بعلاقة وثيقة جداً بالمستوردات من المستلزمات الإنتاجية، حيث تجاوزت مشتريات معظمها نصف إجمالي المشتريات باستثناء صناعة منتجات المعادن اللافلزية حيث بلغت نسبتها (١٦,١%). ويعود السبب في ذلك إلى توفر المواد الأولية لهذه الصناعة محلياً وخاصة أنها ترتبط بأعمال البناء والإنشاء.

ومما تجدر ملاحظته، أن الصناعات التي تصنف كصناعات ذات تقنية متوسطة وعالية تعتمد اعتماداً شبه كامل على المستوردات من المستلزمات الإنتاجية، حيث بلغت هذه النسبة على سبيل المثال: (٩٢,٤%) في صناعة المطاط واللدائن، (٩٤%) في صناعة معدات النقل، (٩٣,٩%) في صناعة فحم الكوك والمنتجات البترولية المكررة، و(٩٢,٢%) في صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية.

كما يلاحظ ارتفاع نسبة مشتريات قطاع الصناعة التحويلية من مستلزمات الإنتاج المستوردة من (٦٧,٤%) عام ١٩٩٥ إلى (٧٦,٧%) عام ٢٠٠٦ من إجمالي المشتريات، إذ اتسمت نسبة المشتريات المستوردة إلى إجمالي المشتريات والى إجمالي الإنتاج بالاتجاه نحو

الارتفاع في كافة الصناعات ذات التقنية المنخفضة باستثناء صناعة التبغ حيث انخفضت نسبة المشتريات المستوردة لهذه الصناعة من (٩٤,٩%) عام ١٩٩٥ إلى (٦١,٧%) عام ٢٠٠٦ من إجمالي المشتريات لهذه الصناعة، وذلك لصالح ارتفاع نسبة مشتريات هذه الصناعة من مستلزمات الإنتاج المحلية، ومع ذلك لازالت صناعة التبغ تعتمد على المستوردات من مستلزمات الإنتاج بنسبة كبيرة.

الجدول رقم (٢٠). المشتريات المحلية والمستوردات السلعية للصناعات التحويلية ونسبة كل منها إلى إجمالي المشتريات لعام ١٩٩٥

(القيمة بالمليون دينار)

الرمز الدولي ISIC-3	الصناعة	المشتريات المحلية (١)	المشتريات المستوردة (٢)	إجمالي المشتريات (٣)	(١)/(٣) %	(٢)/(٣) %
١٥	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٢,٢٩	٨,٥٢	٢٠,٨١	٥٩,١	٤٠,٩
١٦	صنع منتجات التبغ	٠,٣٧	٦,٨٣	٧,٢٠	٥,١	٩٤,١
١٧	صنع المنسوجات	٠,٣٨	٢,٧٩	٣,١٧	١٢	٨٨,٠
١٨	صنع الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	١,٢٦	٠,٤٢	١,٦٨	٧٥,٠	٢٥,٠
١٩	دباغة و تهيئة الجلود وصنع حقائب	٠,٢٤	٠,٥٠	٠,٧٤	٣٢,٤	٦٧,٦
٢٠	صنع الخشب والمنتجات الخشبية	٢,٢٣	١,٤٤	٣,٦٧	٦٠,٨	٣٩,٢
٢١	صنع الورق ومنتجات الورق	٠,٢٤	٢,٢٤	٢,٤٨	٩,٧	٩٠,٣
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط	٠,٤٥	١,٤٥	١,٩٠	٢٣,٧	٧٦,٣
٢٣	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية	-	٨,٠٤	٨,٠٤	٠	١٠٠
٢٤	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	٠,٦٥	١٠,١٨	١٠,٨٣	٦,٠	٩٤,٠
٢٥	صنع منتجات المطاط واللدائن	٠,٣٤	٤,٣٤	٤,٧٠	٧,٧	٩٢,٣
٢٦	صنع منتجات المعادن اللافلزية	٦,٥٠	١,٧٥	٨,٢٥	٧٨,٨	٢١,٢
٢٧	صنع المعادن الأساسية	١,٢٣	١٢,٧٦	١٣,٩٩	٨,٨	٩١,٢
٢٨	صنع منتجات المعادن المشكلة	٤,٢٨	٣,١٣	٧,٤١	٥٧,٨	٤٢,٢
٢٩	صنع الآلات والمعادن غير المصنفة	-	-	-	-	-
٣١	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	٠,٤	٠,٠٨	٠,٥٥	٨٥,٥	١٤,٥
٣٢	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفاز	-	-	-	-	-
٣٣	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس	-	-	-	-	-
٣٤	صنع المركبات ذات المحركات	٠,٤	-	٠,٤	١٠٠	٠
٣٥	صنع معدات النقل الأخرى	-	-	-	-	-
٣٦	صنع الأثاث، وصناعات أخرى	٠,٨٠	٠,١٣	٠,٩٣	٨٦,٠	١٤,٠
	إجمالي الصناعات التحويلية	**٣١,٤٢**	**٦٤,٩٩**	**٩٦,٤١**	**٣٢,٦**	**٦٧,٤**

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

أما بالنسبة للصناعات التي تصنف كصناعات ذات تقنية متوسطة فقد اتسمت نسبة المشتريات المستوردة إلى إجمالي المشتريات والى إجمالي الإنتاج بالارتفاع بالرغم من اتجاه بعض هذه الصناعات إلى زيادة اعتمادها على مستلزمات الإنتاج المحلية بنسبة ضئيلة جداً.

الجدول رقم (٢١). المشتريات المحلية والمستوردات السلعية للشركات الأجنبية ونسبة كل منها إلى إجمالي المشتريات لعام ٢٠٠٦

(القيمة بالمليون دينار)

الرمز الدولي ISIC-3	الصناعة	المشتريات المحلية (١)	المشتريات المستوردة (٢)	إجمالي المشتريات (٣)	(١)/(٣) %	(٢)/(٣) %
١٥	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	١٠٩,٣	٢٢٢,٠	٣٣١,٣	٣٣,٠	٦٧,٠
١٦	صنع منتجات التبغ	٨,٩	١٤,٣	٢٣,٢	٣٨,٣	٦١,٧
١٧	صنع المنسوجات	١,٧	٣٥,٩	٣٧,٦	٤,٤	٦٥,٩
١٨	صنع الملابس وتهيئة وصباغة الفراء	٢,٧	١٨,٠	٢٠,٨	١٣,٤	٨٦,٦
١٩	دباغة و تهيئة الجلود وصنع حقائب	٣,١	٢٠,٤	٢٣,٥	١٣,٤	٨٦,٦
٢٠	صنع الخشب والمنتجات الخشبية	٠,٧	١١,٩	١٢,٦	٥,٦	٩٤,٤
٢١	صنع الورق ومنتجات الورق	٧,٩	٥٠,١	٥٨,٠	١٣,٧	٨٦,٣
٢٢	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط	١,٩	٢٣,١	٢٥,٠	٧,٥	٩٢,٥
٢٣	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية	٢٢,٣	٣٤٢,٨	٣٦٥,١	٦,١	٩٣,٩
٢٤	صنع المواد والمنتجات الكيميائية	١١٢,٩	٣٠٢,٠	٤١٤,٩	٢٧,٢	٧٢,٨
٢٥	صنع منتجات المطاط واللدائن	٤,٤	٥٣,٩	٥٨,٣	٧,٦	٩٢,٤
٢٦	صنع منتجات المعادن اللافلزية	٩٥,٨	١٨,٤	١١٤,٢	٨٣,٩	١٦,١
٢٧	صنع المعادن الأساسية	١٥,٨	٧٥,٤	٩١,٢	١٧,٣	٨٢,٧
٢٨	صنع منتجات المعادن المشكلة	٩,٠	٤٩,٥	٥٨,٥	١٥,٤	٨٣,٦
٢٩	صنع الآلات والمعادن غير المصنفة	٥,٠	٢٣,٤	٢٨,٩	١٧,٤	٨٢,٦
٣١	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	١,٣	١٥,٥	١٦,٨	٧,٨	٩٢,٢
٣٢	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفاز	-	-	-	-	-
٣٣	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس	٠,٧	١,١	١,٨	٣٦,٩	٦٣,١
٣٤	صنع المركبات ذات المحركات	١,١	٩,٩	١١,٠	١٠,٠	٩٠,٠
٣٥	صنع معدات النقل الأخرى	٠,٦	٩,٤	١٠,٠	٦,٠	٩٤,٠
٣٦	صنع الأثاث، وصناعات أخرى	٢,٦	٣٧,٧	٤٠,٣	٦,٥	٩٣,٥
	إجمالي الصناعات التحويلية	**٤٠٧,٨**	**١٣٤٠,٢**	**١٧٤٧,١**	**٢٣,٣**	**٧٦,٧**

المصدر : دائرة الإحصاءات العامة

ولكن الصورة الأكثر تعبيراً عن مدى ارتباط نمو وتطور الصناعات التحويلية بنمو المستوردات يتجسد بوضوح في الصناعات ذات التقنية العالية وخاصة صناعة الآلات والمعدات، إذ اتسمت نسبة المشتريات المستوردة لهذه الصناعات إلى إجمالي المشتريات والى إجمالي الإنتاج بالاتجاه نحو الارتفاع المتزايد. وعلى سبيل المثال نجد أن نسبة المشتريات المستوردة لصناعة معدات النقل في عام ٢٠٠٦ حوالي (٩٤%) من إجمالي مشتريات هذه الصناعة. كما يلاحظ أن صناعة المنتجات الكيميائية لازالت تعتمد على المستوردات من مستلزمات الإنتاج بدرجة كبيرة، بالرغم من انخفاض نسبة المشتريات المستوردة من (٩١,٢%) عام ١٩٩٥ إلى (٨٢,٧%) عام ٢٠٠٦ من إجمالي المشتريات لهذه الصناعة.

أن تحول المنشئات الأجنبية نحو الموردين المحليين في بعض القطاعات وعلى حساب الموردين الأجانب عبر الوقت؛ يشير إلى قدرة الموردين المحليين لعرض المستلزمات بالنوعية المطلوبة، والتكلفة المنافسة، والمعايير العالية. إلا أن ذلك لم يحدث في معظم الصناعات ذات التقنيات المتوسطة والعالية. ولذلك يمكن القول أن المنشئات الأجنبية غير معنية في تشجيع المورد المحلي وتطويره ودعمه خلال عقد التسعينيات ومنتصف العقد الحالي. فالأرقام المشار إليها تؤكد بشكل واضح ضعف دور الاستثمار الأجنبي في خلق الروابط الاقتصادية، ومن ثم محدودية نقل التقنية والمعرفة، وبخاصة في الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية. مع ملاحظة أن مستلزمات الإنتاج المحلية لتلك الصناعات، تعتمد على المدخلات البسيطة نسبياً من الأخشاب والمطاط واللدائن.

٢- **قناة التقليد *Demonstration***: وتقوم هذه القناة على فكرة أن المنشئات الوطنية في الدولة المضيفة سوف تصبح أكثر إنتاجية من خلال قيامها بتقليد التقنيات الأكثر تقدماً أو الممارسات الإدارية للشركات الأجنبية المتاحة في هذه الدول. فارتفاع القدرة على زيادة الإنتاج والصادرات من المنتجات ذات التقنيات المتوسطة والمرتفعة، يُعد انعكاساً للقدرة التقنية للشركات المحلية والأجنبية الموجودة في الدولة، وبالتالي زيادة فرصة المحاكاة والتقليد.

وقد شهدت مساهمة الصناعات ذات التقنية المنخفضة في القيمة المضافة للصناعة التحويلية تزايداً متواضعاً من ٤٤% إلى ٤٨% خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦. بالمقابل انخفضت مساهمة الصناعات ذات التقنية المتوسطة من ٣٨% إلى ٣٤% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية خلال نفس الفترة. أما مساهمة الصناعات ذات التقنية العالية في القيمة المضافة فحافظت على نسبة ١٨% خلال الفترة.

وبنظرة تحليلية على مساهمة الصناعات ذات التقنية المنخفضة، نجد أن هذه الصناعات تتميز بكثافة عنصر العمل، لذا فمن المتوقع أن تكون تكلفة عنصر العمل فيها منخفضة. وفي نفس السياق يلاحظ أن العمق التقني في الصناعات ذات التقنية العالية، لم يحتل المركز الضروري والمطلوب لتوفير الآلات والمعدات والمكائن الإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة –كما تبيّن من الهيكل الإنتاجي للصناعة التحويلية-. وقد يعزى ذلك إلى توجيه الاستثمارات خاصة الأجنبية المباشرة نحو السلع الاستهلاكية التقليدية، أو لتوجيه الاستثمارات نحو بعض صناعات التي تعتمد على الموارد المحلية وتتميز بتوفر سوق محلي واسع نسبيا.

وينبغي الإشارة إلى انه على الرغم من النمو السريع للمنتجات الالكترونية والكهربائية للمستهلك، إلا أن مساهمة الصناعات ذات التقنية المرتفعة ما زال منخفضاً، مقارنة مع مساهمة الصناعات ذات التقنية المنخفضة. ولعل ذلك ما دفع تقرير التنافسية *العالمي Global Competetiveness Report (GCR)* -الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي- على تصنيف الأردن على أنها دولة ليست أساسية (هامشية) (*Non-core countries*). بمعنى آخر إن هناك ضعفاً في قدرة الأردن على الابتكار والاختراع؛ إذ حصل على مرتبة متدنية (٧٤)، وتدني كفاءة مؤسسات البحث العلمي في الأردن؛ وحصل على مرتبة منخفضة (٧٠)، بالإضافة إلى الضعف الكبير ليس فحسب في الإنفاق على البحث والتطوير لدى المنشئات (حصل على مرتبة ١٠٨) وإنما كذلك في علاقة التعاون بين الجامعات والصناعات في مجال البحث والتطوير (المرتبة ٦٨). (تقرير التنافسية العالمي، ٢٠٠٣)

٣- قناة التدريب *Training*: وتنشأ هذه القناة في حالة إذا كان إدخال التقنية الجديدة إلى الدولة المضيفة يتطلب تحديث رصيد رأس المال البشري المتاح في هذه الدولة، حيث ان تطويع التقنية للظروف المحلية للدول المضيفة لا يتأتى إلا مع تواجد قوى عاملة مدربة ومؤهلة بالشكل الذي يجعلها قادرة على استيعاب واستخدام هذه التقنية.

يؤدي دخول المنشئات الأجنبية إلى الدول المضيفة إلى تدريب وتأهيل العمالة المحلية في هذه الدول من خلال قيام المنشئات الأجنبية بخلق الحافز لدى المنشئات الوطنية نحو تدريب العمالة الخاصة بها من ناحية، وانتقال العمالة المدربة والمؤهلة من المنشئات الأجنبية إلى المنشئات الوطنية من ناحية أخرى.

فطبقاً لبعض البيانات المتعلقة بهذا الشأن على مستوى عددٍ من المنشئات الأردنية، وجد تفاوتا في حجم هذا التدريب حسب القطاعات وحسب حجم المنشأة. فالمنشئات الكبيرة سواء المحلية أو الأجنبية قامت بتدريب وتأهيل العمالة فيها بشكل أكبر من المنشئات الصغيرة،

وخصوصاً عند إنتاج السلع عالية التقنية. كما ان المنشئات المنتجة والمصدرة للسلع كثيفة العمل توفر تدريباً أقل للعمالة فيها، ويبرر ذلك بعدم حاجة العامل لمهارات ذات مستوى عالي في العملية الإنتاجية. (الأمم المتحدة، الأسكوا، ٢٠٠٦)

ونظراً لعدم توافر الدليل الكافي على تدريب العمالة على مستوى المنشأة؛ للتحقق فيما إذا كانت المنشئات الأجنبية في الصناعة توفر تدريب وتأهيل أكبر مما توفره المنشئات المحلية. وبالرغم من أن رصد عملية انتقال العمالة المدربة من المنشئات الأجنبية إلى المحلية أو العكس غير متيسرة حتى الآن، إلا أن تقرير التنافسية العالمي يظهر قلة المبادرات المتوفرة لتدريب وتأهيل العمالة في الأردن (احتل الأردن المرتبة ١٠٤/٦٣ في الترتيب عام ٢٠٠٤)، مما يساهم في استمراره في مرتبة منخفضة لرأس المال البشري. ويعزي هذا التقرير قلة هذه المبادرات إلى استنزاف العقول الذي تعاني منه المنشئات (احتل الأردن المرتبة ١٠٤/٦٤ في الترتيب لنفس العام). فالمنشئات المختلفة لا ترى جدوى في الاستثمار في العمالة نظراً للمعدل المرتفع لدوران العمالة.

لذا يرى التقرير أنه لابد للحكومة أن توفر حوافز إضافية حتى تساعد المنشئات على تحمل هذا العبء، وأن تساعد على تحسين جهود تدريب العمال (مثل التخفيضات الإضافية للضريبة) حتى تقلل استنزاف العقول.

٤ - قناة المنافسة *Competitiveness*: وتركز هذه القناة على أن دخول المنشئات الأجنبية إلى الدولة المضيفة يؤدي إلى زيادة المنافسة في السوق المحلي لهذه الدولة، الأمر الذي يدفع المنشئات الوطنية نحو استخدام التقنية القائمة بأساليب أكثر كفاءة بواسطة تحديث قاعدتها التقنية الحديثة المطبقة في مجمل إنتاج المنشئات المنافسة لها.

ان وجود بنية تنافسية في اقتصاد الدولة المضيفة وقوانين حماية الملكية، يساعد المنشئات المتعدية للجنسيات على نقل التقنية لرفع قدرتها التنافسية في السوق. كما أن حرية التجارة وإلغاء القيود عليها يساعد المنشئات المحلية والأجنبية إلى إدخال التقنية حتى تستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

ولقد أشرنا سابقاً أن هناك ارتفاعاً في إنتاجية العامل في المنشئات المحلية والأجنبية في الصناعة التحويلية، إلا أن إنتاجية العامل في المنشآت الأجنبية الصناعية كانت بالمتوسط ضعف إنتاجية العامل في المنشئات المحلية ولعل هذا ما يسوغ الاعتقاد بأن إنتاجية العامل في المنشئات الوطنية تزداد مع ارتفاع حصة المستثمر الأجنبي ليس نتيجة الانتشار التقني فحسب، وإنما أيضا من خلال وجود المنافسة. (الأمم المتحدة، الأسكوا، ٢٠٠٦)

وبغض النظر عن بعض التحفظات إلا أن تقرير التنافسية العالمي يظهر تحسناً نسبياً في مرتبة الأردن في مؤشر نمو التنافسية بحصوله على المرتبة ٥٢ من أصل ١٢٥ دولة مشاركة عالم ٢٠٠٦، مقارنة مع المرتبة ٣٤ من أصل ٥٣ دولة مشاركة في تقرير ١٩٩٨.

الجدول رقم (٢٢). مرتبة الأردن في مؤشر التنافسية الكلي للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٦

السنة	المرتبة	السنة	المرتبة
١٩٩٨	٣٤ من ٥٣	٢٠٠٣	٣٤ من ١٠١
١٩٩٩	٤٠ من ٥٩	٢٠٠٤	٣٥ من ١٠٤
٢٠٠٠	٤٧ من ٥٩	٢٠٠٥	٤٢ من ١١٧
٢٠٠١	٤١ من ٧٥	٢٠٠٦	٥٢ من ١٢٥
٢٠٠٢	٤٧ من ٨٠		

المصدر: تقرير التنافسية العالمي، السنوات ١٩٩٩-٢٠٠٧

يتضح مما سبق أن نقل التقنية من المنشئات الأجنبية إلى المنشئات الوطنية كان وما يزال محدوداً، ويعزى ذلك إلى القاعدة الصغيرة للمورد الوطني والمنشئات الداعمة للصناعة وبخاصة في الصناعات ذات التقنية العالية. كما ان الوجود المحدود للشركات الأجنبية والمحلية على حد سواء في القطاعات متوسطة وعالية التقنية، يجعل أثر قناة التقليد محدوداً، فضلا على قلة كثافة التدريب في المنشئات الأجنبية ذات التوجه التصديري للمنتجات كثيفة العمل.

ولهذا يمكن القول أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن لم تخلق انتشاراً تقنياً كبيراً، ولم تنشئ آثارا للتشابك، ولم تؤدي بالضرورة إلى تحديث التقنية؛ علماً بأن تلك الآثار ضرورة ملحة لتعظيم المنافع التقنية للاستثمار الأجنبي المباشر (*Okamoto & Sjoholm, 2001*).

يضاف إلى ذلك، أن معظم نقل التقنية تحدث بين المنشأة المالكة "الأم" وفروعها، وأنها توجه بشكل تجاري؛ لذا لا ترى هذه المنشئات حافزاً لنقل المعرفة ودعم الابتكارات في شركاتها التابعة لأبعد مما تتطلبه عملية إنتاج السلعة. ولعل ذلك ما دفع تقرير التنافسية العالمي للتوصل إلى حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر FDI لا ينقل التقنية بشكل كاف (عمليات CMT ضمن المناطق الصناعية المؤهلة QIZs على سبيل المثال)، فقد حصل الأردن على مرتبة متدنية نسبياً (المرتبة ٦٢ من أصل ١٠٤ دول)، كما توصل التقدير إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر معيق للتقدم التقني للشركات الوطنية الأردنية، فالمنشئات الأجنبية لا تستخدم الأردن لإنتاج منتجات عالية القيمة المضافة، وإنما تحاول الاستفادة من ميزة علاقات الأردن التجارية، وأجرة العامل المنخفضة، وبدون آثار انتشارية لها في المملكة (تقرير التنافسية العالمي، ٢٠٠٥).

الجدول رقم (٢٣). الاستثمار الأجنبي المباشر والآثار الانتشارية للتقنية

	٢٠٠٠	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤
المرتبة	٥٩/٥٣	٨٠/٤٠	١٠٢/٦٥	١٠٤/٦٢
الآثار الانتشارية للتقنية	١٠	٥٠	٣٦	٤٠

المصدر: تقرير التنافسية العالمي، ٢٠٠٥

الفصل الرابع

محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التجارة الخارجية ونمو الإنتاجية الكلية في الصناعة التحويلية الأردنية

٤ - محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على التجارة الخارجية ونمو الإنتاجية الكلية في الصناعة التحويلية الأردنية

تمهيد

بعد أن أصبح واضحاً من الناحية النظرية وجود علاقة وثيقة بين نشاط الاستثمار الأجنبي المباشر وعملية التصنيع؛ فإن دراسة هذه العلاقة عملياً يمكن أن تساهم في إثراء هذه الدراسة، حيث أن الهدف الرئيس لهذا الفصل هو محاولة التحليل القياسي لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية وفروعها، ثم بيان أثر هذا الاستثمار على تلك الصناعة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) وذلك من خلال تحديد الأثر الكمي الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات من جانب، وعلى نمو الإنتاجية الكلية لذلك القطاع من جانب آخر.

لذا يحاول هذا الفصل دراسة وتحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة التحويلية وذلك من خلال: أولاً، دراسة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر. وثانياً، التركيز على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أداء التجارة الخارجية "الصادرات والمستوردات". وثالثاً، دراسة أثره في نمو الإنتاجية الكلية (*TFP*). ورابعاً تحليل نمط دخول المنشئات الأجنبية إلى سوق الصناعة التحويلية.

٤ - ١ *تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية الأردنية*

أحد أهداف هذه الدراسة معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية ليس على المستوى الكلي للصناعة التحويلية فحسب، وإنما لفروعها التفصيلية أيضاً؛ لأن التحليل على مستوى الصناعة التحويلية ككل ربما يخفي اعتبارات مهمة عبر الفروع. ونتيجةً لضرورة توافر سلسلة زمنية لبيانات حسب دول الأم للشركات المستثمرة في الصناعات التحويلية، فقد اعتمدت الدراسة على نموذج الجاذبية (*Gravity*) لتفسير العوامل المؤثرة في توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات والدول. فهذا النموذج ينسجم تماماً مع البيانات المقطعية (*Linneman, 1966; Tinbergen, 1962*).

٤-١-١ نموذج التحليل القياسي

لتوضيح كيفية الوصول إلى نموذج الجاذبية الخاص بقياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، سوف نبدأ من الصيغة البسيطة للنموذج الخاص بالتدفقات الدولية للسلع، والذي يأخذ الشكل الآتي *(Shim, 2006)*:

$$trade_{ij} = A \ y_i^{a_1} \ y_j^{a_2} \Big/ dist_{ij}^{a_3}$$

حيث أن:

$trade_{ij}$: ترمز إلى تدفق السلع من المنطقة i إلى المنطقة j.

y_j, y_i : يشيران للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة i والمنطقة j.

$dist_{ij}$: يشير للمسافة بين المنطقة i والمنطقة j.

a_2, a_1 : يشيران لمرونات الدخل للتجارة.

a_3 : مرونة المسافة.

A :معلمة تشير للمتغيرات الأخرى المؤثرة على التدفق بين الإقليمين.

وتجدر الإشارة إلى أن علاقة الجاذبية هي علاقة فيزيائية بالأصل، لذا اقترح بعض الاقتصاديين أطراً نظرية لنموذج الجاذبية مبنية على اختلاف مكان المصدر، والمسافة كتقريب لتكاليف التبادل (*Anderson, 1979*). أما بعضهم الآخر فقد اقترح أطراً نظرية أخرى معتمدين بذلك على المنافسة الاحتكارية، وعلى نظرية هكشر-أولين لتوضيح التخصص *(Bergstrand, 1990 ; Deardorff, 1998)*.

ونظراً للتشابه بين تدفقات التجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، أصبح استخدام نماذج الجاذبية *Gravity* واسعة النطاق في تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة، ويرجع ذلك إلى نجاح هذه النماذج في توضيح التدفقات الدولية للسلع (*Evenett and Killer, 2002)*.

وتفترض هذه النماذج أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر دالة في الحجم النسبي لكل من الدولة الأم والدولة المضيفة، والمسافة الجغرافية بينهما، وكذلك الخصائص الأخرى للدولة مثل تكاليف رأس المال، وتكاليف وحدة العمل، وحجم القطاع، وكثافة التجارة وغيرها (*Shim, 2006*). لذا يرى الباحث أن التحليل التطبيقي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مختلف الصناعات التحويلية الأردنية يتطلب اختيار مجموعة الخصائص المتعلقة بالاقتصاد الأردني وقطاع الصناعة والتي تمثل البنية الاقتصادية للمستثمرين الأجانب على النحو الآتي:

١ - **الحجم الاقتصادي *Economic Size***: تميل الدول الكبيرة لتوليد استثمارات أجنبية أكثر من الدول الصغيرة، لذلك مع افتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يتوقع أن يزداد مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي *GDP* للدولة المستثمرة (*Shim, 2006*).

٢ - **القرب الجغرافي *Geographic Proximity***: تميل المنشئات في الدول القريبة للأردن لمواجهة تكاليف أقل في إدارتها وإشرافها على المنشئات التابعة لها في الأردن، كما أنه من الممكن أن تواجه ظروفاً مؤسسية أكثر تشابهاً (*Shim, 2006*).

ويسهم القرب الجغرافي في تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر العمودي؛ لأن المستثمرين يرون في الدولة موقعاً منخفضاً لتكاليف الإنتاج، ولكن في ظل استيراد الدولة الأم للسلع الوسيطة؛ فإن انخفاض تكاليف النقل والتجارة تكون مرغوبة. أما إذا كانت تكاليف النقل وشحن البضائع مرتفعة، فإنه يفضل الإنتاج المحلي على شحن الصادرات للسوق الأردني؛ لهذا فإن الإشارة المتوقعة لمتغير المسافة يمكن أن تكون موجبة أو سالبة.

ويتوقع من الدول القريبة من الأردن أن تزوده بكميات أكبر نسبياً من الاستثمار الأجنبي المباشر.

٣ - **تكاليف رأس المال *Capital Costs***: تعمل المنشئات التي تواجه أسعار فائدة عالية في دولتها الأم على الإفادة من الخارج، إذ يمكنها أن تحصل على تمويل رخيص نسبياً لفروعها في الدولة المضيفة، لذا تميل للإنتاج في الخارج "في الدولة المضيفة".

لذا يتوقع أن يستقطب الأردن استثمارات أجنبية أكثر من الدول ذات معدلات الفائدة المرتفعة.

٤ - **التكلفة النسبية لوحدة العمل *Relative Unit Cost Of Labor***: يمكن استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال انخفاض التكلفة النسبية لوحدة العمل، فالمنشئات في الدول ذات الأجور المرتفعة يكون لها حافزاً قوياً للاستثمار في الدولة المضيفة ذات الأجور المنخفضة نسبياً.

٥ - **حجم القطاع *Sector Size***: يرى بعض الاقتصاديين إن المساهمة الكبيرة للصناعة التحويلية في الاقتصاد القومي يوحي بأن للفرع التحويلي ميزة نسبية، وهذا مؤشر قوي نسبياً لافتراض الاستثمار في الخارج.

لذا يتوقع حصول الأردن على استثمارات أكبر من الدول التي تمثل فيها الصناعة المعنية نسبة عالية من الناتج المحلي الإجمالي، والعكس صحيح.

٦-**كثافة التجارة *Trade Intensity***: هناك دلائل تطبيقية تشير إلى أن العلاقة بين التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن تكون علاقة تكاملية أو علاقة إحلالية.

وتجدر الإشارة إلى أن موضوعات الاقتصاد الاجتماعي على أهميتها، لا يتسع تناولها في هذا النموذج؛ والذي يركز على التحليل المقطعي للفروع الصناعية في دولة واحدة [٢٠].

وللوقوف على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في بعض الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذه المحددات على النحو الآتي (*Shim, 2006*):

$$FDI_{i,j}=f(GDP_i , Distance_i , Interest_i , Wage_i , Sector_{i,j} ,Trade_{i,j}) \qquad \ldots(1)$$

حيث أن:

j الفرع الصناعي التحويلي و i الدولة المستثمرة

$FDI_{i,j}$: التدفقات المتراكمة للاستثمار الأجنبي من الدولة i إلى قطاع الصناعة التحويلية.

GDP_i : المتوسط السنوي لنسبة الناتج المحلي الإجمالي في الدولة i إلى الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

$Distance_i$: الجذر التربيعي للمسافة بآلاف الكيلومترات بين عاصمة الدولة المستثمرة وعمان.

$Interest_i$: نسبة معدل الفائدة في الدولة i إلى معدل الفائدة في الأردن.

$Wage_i$: نسبة "عوائد العاملين مقسومة على القيمة المضافة لكل عامل في الدولة i " إلى "عوائد العاملين مقسومة على القيمة المضافة لكل عامل في الأردن".

$Sector_{i,j}$: حجم القطاع j في الدولة i "المتوسط السنوي لمساهمة الفرع الصناعي التحويلي في الناتج المحلي الإجمالي".

$Trade_{i,j}$: كثافة التجارة بين الأردن والدولة المستثمرة في المنتجات الصناعية "المتوسط السنوي لمساهمة تجارة الفرع الصناعي التحويلي في مجمل تجارة الفرع الصناعي التحويلي الأردني".

---

[٢٠] مثل التقدم في الإصلاحات القانونية والإدارية و الاستقرار السياسي؛ وعليه توصي الدراسة بمحاولة إدخالها إلى النموذج في دراسات لاحقه.

وتشتمل عينة الدول المختارة على أهم ثمانية دول مستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن أمريكا وبريطانيا وبلجيكا والسعودية ومصر والكويت والعراق والإمارات. مع ملاحظة أن هذا الأسلوب لا يشمل جميع دول الأم للشركات المستثمرة في الصناعة التحويلية الأردنية، بمعنى أن المنشئات الأجنبية في الصناعة الأردنية تابعة لدول مختلفة لكل منها خصائصها الخاصة بها، وهذا يعني إن المتغير التابع يخضع للحد الأقل[٢١]. لذا فإن تقنيات تقدير الاحتمال الأعظم *Maximum Likelihood* سوف يتم استخدامها في هذه الحالة، ومثل هذا النموذج يمكن كتابته على النحو الآتي (*Maddala, 1983*):

$$FDI^{*} = ß`X + \mu \qquad \text{.......(1a)}$$

and

$$FDI = \begin{cases} 0 & , \text{ if } \quad FDI^{*} \leq 0 \\ FDI^{*} & , \text{ if } \quad FDI^{*} > 0 \end{cases}$$

حيث أن:

FDI^{*}: يمثل المتغير غير الملاحظ "التدفق المحتمل للاستثمار الأجنبي المباشر من دولة معينة".

FDI : هو القيمة الملاحظة للمتغير التابع " التدفق الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر".

X : هو متجه *Vector* للمتغيرات المستقلة للدولة: "الناتج المحلي الإجمالي ، والقرب الجغرافي، والفائدة، والأجور، وحجم القطاع، والتجارة".

$ß$: هو متجه *Vector* لمعاملات الانحدار (الميول *Slopes*).

μ : حد الخطأ، حيث أنه *Independently and identically distributed (i.i.d)*.

وتجدر الإشارة إلى أنه في نماذج *TOBIT* فإن معاملات الانحدار (الميول) لا يمكن تفسيرها بسهولة كونها لا تمثل التأثيرات الحدية، لذلك تبعاً للأدبيات في هذا الخصوص يمكن كتابة المعادلة السابقة على النحو الآتي (*Greene, 1993*):

$$\mathrm{E}[FDI] \;/\; X = \left\{ \Pr ob\left[FDI^{*} > 0\right]\hat{b} \right\} \text{...(1}b\text{)}$$

---

[٢١] أن دالة الاحتمال الأعظم للمتغير التابع هي الاحتمال المشترك للمشاهدات ، وهي مجموع الاحتمالات المنفردة بحيث أن كل مشاهدة مستقلة عن الأخرى، ومنها نحصل على الصيغة $L = \left\{ 1 \frac{1}{\sqrt{2ps_u^2}} \right\}^{n} e^{\left\{ -\frac{1}{2s_u^2} \sum^{n} \left(Y_i - \hat{b}_0 - b_1 X \right)^2 \right\}}$ لذا فإن تعظيم دالة ذات أُس سالب مساو لتدنية قيمة الأس في الدالة .

٤-١-٢ مصادر البيانات المستخدمة في النموذج

١- تم استخدام بيانات دائرة الإحصاءات العامة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي والدولة المستثمرة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦، والمرتبة حسب التعديل الثالث للتصنيف الصناعي القياسي الدولي *ISIC-3*.

٢- تم الاعتماد على بيانات البنك الدولي، تقارير التنمية في العالم للوقوف على نسبة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لكل دولة أجنبية إلى الناتج المحلي الأردني.

٣- تم الاعتماد على موقع *www. timeanddate.com /world clock* لحساب الجذر التربيعي بالكيلومتر بين عاصمة الدولة المستثمرة والعاصمة عمان.

٤- تم الاعتماد على تقارير التنافسية والصادرة عن المنتدى الاقتصادي الدولي للوقوف على تعويضات العاملين للدولة i مقسومة على تلك النسبة لكل عامل الخاصة للأردن.

٥- حجم القطاع أي نصيب الفرع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي كنسبة تم الحصول عليه من بيانات الكترونية صادرة عن البنك الدولي.

٦- تم استخدام إحصائيات التجارة الخارجية "دائرة الإحصاءات العامة" المتعلقة بنسبة مستوردات الفرع الصناعي من كل شريك تجاري رئيس للأردن إلى إجمالي مستوردات الفرع الصناعي الأردني.

٤-١-٣ نتائج التقدير القياسي للنموذج

لقياس وتحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية الأردنية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦)، وبالاعتماد على نموذج الجاذبية *Gravity* وباستخدام البيانات بشكل مقطعي (*Cross-Sectional*) لمجمل الصناعة التحويلية لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٦؛ فقد تم تقدير المعادلة رقم (١) حسب طريقة الاحتمال الأعظم(*Maximum Likelihood (ML*، وقد تم استثناء خصائص الدولة والتي لا يوجد لها دلالة إحصائية من النموذج، لذا تم التوصل إلى أربعة سيناريوهات متتالية (من I_1 إلى I_4) كما يتضح في الجدول رقم (٢٤)، ويمكن توضيح تلك النتائج على النحو الآتي:

١- أن جميع المعاملات في السيناريو الأول I_1 ذات دلالة إحصائية باستثناء معدل الفائدة، وقد تم استثناؤه من التقدير في السيناريو الثانيI_2؛ والذي أظهرت نتائجه أن حجم القطاع ليس ذو دلالة إحصائية، لذا تم استثناؤه من التقدير ليتم الحصول على

السيناريو الثالث I_3، والذي يظهر عدم معنوية القرب الجغرافي" المسافة"، لــذا تــم استثناء متغير القرب الجغرافي في السيناريو الرابع I_4.

٢- أن معاملات الحجم الاقتصادي، وتكاليف وحدة العمل، وكثافة التجارة تنــسجم مــع التوقعات (السيناريو I_4)، وأنها ذات دلالة إحصائية، بينما المعاملات الأخرى ليست ذات دلالة إحصائية.

٣- أن عدم استقرار النتائج عبر السيناريوهات الأول I_1 وحتى الرابع I_4 [٢٢]؛ يُظهر وجود مشكلة الاعتماد الخطي *Multicollinearity*. فنماذج الجاذبية بشكلها التقليــدي تــم استخدامها لتوضيح تدفقات التجارة كدالة في الحجم الاقتــصادي للدولــة المــستثمرة والمضيفة، والمسافة الجغرافية بينهما، وعوامل أخرى. كما أن هناك دلائل على وجود ارتباط موجب بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة كما تظهره مصفوفة الارتبــاط *Correlation Matrix* في الملحق رقم (٨).

بناءً على ما سبق، يمكن القول أنه إذا كانت كثافة التجارة دالة في المتغيرات التفــسيرية لمعادلة الجاذبية، فإن ذلك سيكون سبباً في عدم استقرار النتائج في السيناريو I وعــدم معنويــة المحددات المهمة الأخرى.

٤- لاختبار أثر الاعتماد الخطي على نتائج الانحدار، يمكن حذف كثافة التجــارة مــن نموذج الانحدار كما هو موضح في المعادلــة (1^*). وهــذا الحــذف يــؤدي إلــى السيناريو الخامس I_5، إذ تحولت معاملات المسافة الجغرافية، ومعــدلات الفائــدة، وحجم القطاع إلى محددات ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ٥%. إضــافة إلى الدلالة الإحصائية لمتغيري الناتج المحلي، والأجور.

ولهذا فإن معادلة الجاذبية الأساسية المدعومة بخصائص الدولة والمتمثلة بتكــاليف رأس المال، تكاليف وحدة العمل، وحجم القطاع؛ يظهر أنها أداة قوية لتوضــيح تــدفقات الاســتثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية الأردنية.

$$FDI_{i,j} = f\,(GDP_i, Distance_i, Intrerst_i, Wage_i, Sector_{i,j}) \qquad \ldots (1^*)$$

إن أحد التساؤلات الأساسية في هذا الدراسة هو اختبار فيما إذا تواجــد انــسجام بــين محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة التحويلية ككل *Aggregate* وفروعهــا. لأن

[٢٢] بعض المتغيرات تظهر أنها محددات ذات دلالة إحصائية في بعض الانحدارات، بينما تظهر عديمة الدلالة في الانحدارات الأخرى.

التحليل على مستوى الصناعة التحويلية ككل ربما يخفي الاختلافات بين القطاعات. فالسلع ذات المزايا الخاصة من المتوقع أن يكون إنتاجها أكثر تقدماً من السلع الأساسية؛ لذا فإن القرب الجغرافي على سبيل المثال قد يكون عاملاً مهما لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للسلع الأساسية.

ومن أجل اختبار هذه الفرضية، تم تقدير نموذج الجاذبية على مستوى الصناعة التحويلية، بالاعتماد على المعادلة رقم (1^*) كما يتضح من الملحق رقم (٩). حيث توجد ثمانية سيناريوهات من I_{51} إلى I_{58}، وتنسجم جميعها مع التصنيف القياسي الدولي للصناعة *ISIC-3*: فرع الصناعات الغذائية والمشروبات والتبغ، وفرع صنع المنسوجات والملابس ودباغة الجلود، وفرع صنع الخشب والمنتجات الخشبية، وفرع صنع الورق وفرع الطباعة والنشر، وفرع صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة وفرع صنع المواد والمنتجات الكيماوية، وفرع منتجات المعادن اللافلزية، وفرع المعادن الأساسية، وفرع صناعة المعادن المشكلة.

ويعرض الملحق رقم (٩) ملخصاً لنتائج الانحدار، ويمكن توضيح هذه النتائج على النحو الآتي:

١. تم حذف المتغيرات ذات المعلمات غير المعنوية من المعادلة الخاصة بكل سيناريو.
٢. يوجد اختلاف مهم فيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الفروع المختلفة للصناعة التحويلية، وأن القطاع الوحيد الذي يملك محددات ذات دلالة إحصائية مشابهةً للمحددات على مستوى الصناعة التحويلية ككل هو قطاع المنسوجات والملابس ودباغة الجلود.
٣. تعد تكاليف العمل عاملاً مهماً كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم فروع الصناعة التحويلية باستثناء فرع صناعة المنتجات اللافلزية. بيد أن التنافسية والتي تم قياسها من خلال حجم القطاع في دولة الأم المستثمرة، وتكلفة رأس المال يظهران أنهما محددين مهمين في عدد محدود من الفروع الصناعية.
٤. من الملاحظات المهمة أيضاً أن محددي تكاليف رأس المال وحجم القطاع يظهران أنهما ذوا دلالة إحصائية في ثلاث صناعات، ولكن لا توجد دلالة إحصائية للقطاعات الخمس الأخرى.
٥. يتضح أن المكونين الأساسيين لمعادلة الجاذبية -أي *الناتج المحلي الإجمالي* والتقارب- محددين مهمين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الصناعات، مما يؤكد انسجام أسلوب نموذج الجاذبية على تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر. والاستثناء

الوحيد هو فروع منتجات المعادن المشكلة والمكائن والمعدات، حيث تظهر النتائج أن كلاً من الناتج المحلي والتقارب ليسا محددين ذوا دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ويمكن تفسير ذلك بأن فرع صناعة المعادن المشكلة وما يلحق به من فرع صنع المعدات والآلات وفرع صنع الآلات والأجهزة الكهربائية وفرع صنع المركبات وفرع معدات النقل الأخرى؛ تتميز جميعها بالقيمة المضافة المرتفعة وضآلة أهمية تكلفة النقل فيها. لذا فإن الأداء غير الجيد لنموذج الجاذبية في توضيح الاستثمار الأجنبي المباشر في منتجات هذه الصناعات يرجع أساساً إلى المرحلة المتقدمة لعولمة هذه المنتجات، بحيث أصبح حجم الأسواق المحلية والأجنبية والمسافة بين الدولة المستثمرة والدولة المضيفة لا تؤثر على قرارات الاستثمار في هذه الصناعات.

٦. توجد علاقة موجبة بين الاستثمار الأجنبي والتجارة، مما يسوغ للاعتقاد بتكاملية العلاقة بينهما.

٧. عند الأخذ بعين الاعتبار أثر خصائص الدول الأخرى على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للأردن، يتبيّن اختلافات مهمة عبر فروع الصناعة التحويلية:

أ- تتشابه محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية ككل في قطاع واحد فقط وهو فرع الملبوسات والملابس والجلود.

ب- يوجد قطاعين فقط لهما نفس المحددات هما قطاعي المنتجات الورقية والمعادن الأساسية.

٨. يلاحظ أيضاً أن متغير المسافة ليس ذو دلالة إحصائية عالية دائماً بالرغم من أنه سالب في جميع السيناريوهات. فالمنتجات الغذائية والمشروبات ومنتجات المعادن الأساسية مثلاً، ذات تكاليف نقل مرتفعة نسبياً كنسبة من القيم النهائية لهذه المنتجات، لذلك فإن الإنتاج في الأردن ربما يكون بديل مرغوب مقارنةً مع الشحن الدولي. وأحد التوضيحات المحتملة للأهمية الواسعة للقرب في معظم الفروع الصناعية هو أن تكاليف الإدارة والإشراف على الفروع الأجنبية يمكن أن تزداد مع المسافة الجغرافية كما أن اختلاف الثقافة الاجتماعية يبدو أكثر وضوحاً.

وعليه تؤكد النتائج فرضية الدراسة الأولى بعدم انسجام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر فروع الصناعة التحويلية، وأنه من غير الممكن الاستدلال إلى محددات الفروع المختلفة للصناعة التحويلية من خلال محددات الصناعة التحويلية على المستوى الكلي.

جدول رقم (٢٤) : نتائج تقدير Tobit " المتغير التابع: FDI في الصناعة التحويلية ككل"

	I_1		I_2		I_3		I_4		I_5	
	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E
constant	-2,065.34**	-1,696.53	-884.64**	-726.67	-710.42**	-583.56	-900.44**	-739.65	-2948.94***	-2422.34
	(-2.49)		(-2.30)		(-2.00)		(-2.58)		(-3.07)	
GDP	101.69***	83.53	94.69***	77.78	95.47***	78.42	85.66***	70.36	120.21***	98.75
	(7.45)		(7.20)		(7.17)		(7.04)		(8.08)	
Distance	-7.77**	-6.38	-5.82*	-4.78	-5.10	-4.19			-13.73***	-11.27
	(-2.20)		(-1.80)		(-1.63)				(-3.69)	
interest	944.88	776.15							1,366.19**	1,122.23
	(1.63)								(2.01)	
Relative Wage	1,637.25***	1,344.88	1,201.09***	986.61	1,221.12***	1,003.06	1,150.23***	944.83	2,477.43***	2,035.03
	(3.25)		(2.85)		(2.88)		(2.72)		(4.61)	
Sector size	1,957.51*	1,607.95	1,197.51	983.67					2,957.80**	2,429.62
	(1.75)		(1.15)						(2.28)	
Trade intensity	3,839.99***	3,154.28	4,220.42***	3,466.77	4,464.10***	3,666.94	5,312.38***	4,363.74		
	(3.06)		(3.36)		(3.56)		(4.52)			
Chi-squared	24.55***		23.99***		26.22***		37.54***		12.54***	
	(d.f. = 6)		(d.f. = 5)		(d.f. = 4)		(d.f. = 3)		(d.f. = 5)	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   *** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١%

٤-٢ أثر الاستثمار الأجنبي على التجارة الخارجية

في ضوء الأدبيات التي تم عرضها في الفصل الأول، قد يثار تساؤلاً عن العلاقة بين كل من التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن، فلمن تكون الهيمنة؟ فهل كل منهما يمثل بديلاً للآخر كما يعتقد أساتذة النظرية التجارية والكثير من أدباء الاستثمار المباشر؟ أم أنهما متكاملين يكمل ويخدم كل منهما الآخر؟.

فإزالة القيود التجارية قد تؤدي إلى توسع حجم المستوردات التجارية، ومن ثم قد تتجه المنشئات إلى الاستثمار بالدولة الأخرى والتصدير للدولة التي كانت تستضيف أنشطتها في السابق، ومن ثم ينخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر. بيد انه في حالة أن التجارة الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر يكمل كل منهما الآخر، فإن تحرير التجارة سيشجع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (*Brenton, et.al., 1998*).

٤-٢-١ نموذج التحليل القياسي

للوقوف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الأداء التصديري للأردن، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذا الأثر على النحو الآتي (*Sun, 2001 ; Song, 2000 ; Erickson, 1999*):

$$EXP_{jt} = b_0 + b_1 \ FDI_{j(t-1)} + b_2 \ EXP_{j(t-1)} + b_3 \ WTO + b_4 Subsidies + e_{jt} \quad \text{K} \ (2)$$

حيث أن:

EXP_{jt}: صادرات الصناعة j في السنة t.

$FDI_{j(t-1)}$: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة j في السنة ($t-1$). ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على الأداء التصديري؛ فليس من المتوقع أن يكون التأثير آنياً (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$EXP_{j(t-1)}$: صادرات الصناعة j في السنة ($t-1$). إذ أن أثر إبطاء المتغير التابع هو لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة، فالفعاليات الاقتصادية سوف تكيف توقعاتها في ضوء الخبرات والأخطاء السابقة (*Gujarati, 1995*). لذا

يقصد من استخدام إبطاء الصادرات ضبط الخبرات السابقة المتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للصادرات.

WTO: متغير وهمي يعكس أثر متغير الانفتاح التجاري على أداء الصادرات، ويأخذ قيمة (١) منذ انضمام الأردن إلى منظمة التجارة العالمية *World Trade Organization* أي عام ٢٠٠٠، وقيمة (٠) قبل هذا التاريخ.

Subsidies: الإعانات المقدمة لقطاع الصناعة التحويلية. وهي تعكس قدرة المنشئات على الحصول على المواد الخام بتكلفة أقل ومن ثم قدرتها على المنافسة الدولية.

b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 : معلمات النموذج القياسي.

e_{jt}: حد الخطأ.

والجدول التالي يلخص الأثر المتوقع للمتغير المستقل على أداء الصادرات:

المتغير المستقل	الإشارة المتوقعة
$FDI_{j(t-1)}$	+
$EXP_{j(t-1)}$	+
WTO	+
Subsidies	+

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات، فتشير الأدبيات إلى أن زيادة مستويات تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الاقتصاد المضيف، ستزيد المستوردات الأولية منها والوسيطة؛ مع الأخذ بعين الاعتبار المستويات المرتفعة من التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة التي تتم من خلال المنشئات المتعددة للجنسيات (*Leichenko & Erickson, 1997; Vaughn, 1995*).

وللوقوف على أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات، سوف يتم اللجوء إلى استخدام صيغة معدلة للنموذج القياسي المستخدم في العديد من الدراسات الاقتصادية التطبيقية المتعلقة بقياس هذا الأثر على النحو الآتي *(Erickson, 1999; Zhang and Song, 2000; Leichenko & Erickson, 1997; Sun, 2001)* :

$$import_{jt} = b_0 + b_1 FDI_{j(t-1)} + b_2 import_{j(t-1)} + b_3 tariff_{jt} + b_4 WTO + e_{jt} \quad \text{K} (3)$$

حيث أن:

$Import_{jt}$: مستوردات الصناعة j في السنة t.

$FDI_{j(t-1)}$: الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة j في السنة $t-1$. ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على المستوردات؛ فليس من المتوقع أن يكون التأثير آنياً (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$Import_{j(t-1)}$: مستوردات الصناعة j في السنة $t-1$. إذ أن أثر إبطاء المتغير التابع هو لتحديد الأثر المتراكم للخبرات السابقة(*Gujarati, 1995*). لذا يقصد من استخدام إبطاء المستوردات ضبط الخبرات السابقة المتراكمة لتؤثر على الأداء الحالي للمستوردات.

$Tariff_{jt}$: هو تقريب يُبّين المتوسط المرجح للتعريفات على مستوردات الصناعة j.

WTO : متغير وهمي يأخذ الرقم (١) منذ انضمام الأردن لمنظمة التجارة العالمية "أي منذ عام ٢٠٠٠"، ويأخذ الرقم (٠) قبل هذا التاريخ.

b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 : معلمات النموذج القياسي

e_{jt} : حد الخطأ.

مما سبق يتضح بأن إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر يقصد منه تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على أداء المستوردات. بينما قيم إبطاء المستوردات فيقصد بها تحديد الخبرات المتراكمة السابقة. أما التعريفات فيهدف من خلالها إدخال آثار البيئة التنظيمية التي تحكم الفرع الصناعي.

والجدول التالي يلخص الأثر المتوقع للمتغير المستقل على أداء المستوردات:

المتغير المستقل	الإشارة المتوقعة
$FDI_{j(t-1)}$	+
$Import_{j(t-1)}$	+
Import Tariffs	−
WTO	+

ويرى الباحث أن تقديرات الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحدودة *Limited Information Maximum Likelihood(LIML)* هي الأنسب للحصول على نتائج متسقة لمعاملات المعادلتين السابقتين، مع الأخذ بعين الاعتبار أن متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر سوف تستخدم كمتغيرات أداتية *Instrumental Variable* وكذلك جميع المتغيرات المتضمنة في المعادلات الأخرى المراد تقديرها. والسبب في استخدام المتغيرات الأداتية هو

أن الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* موجود في المعادلات الأخرى كمتغير مستقل؛ مما يتسبب في مشاكل إحصائية إذا تم تقدير معادلات الصادرات والمستوردات والإنتاجية الكلية بواسطة طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية *OLS*.

وتجدر الإشارة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر متغير داخلي وأنه سوف يتم تقديره كمتغير مستقل في تحليل التجارة والإنتاجية. مما يؤدي إلى ظهور مشاكل التقدير بخطوتين (*Greene, 1997*). فحد الخطأ في النماذج الأول e_1 سوف يظهر ضمن النموذج الثاني كمتغير تفسيري. وهناك طريقتين للتعامل مع ذلك: الأولى، استخدام تقديرات الاحتمال الأعظم بالمعلومات التامة *full information maximum likelihood (FIML)*، ويتم هنا إيجاد التوزيع المشترك للمتغيرات العشوائية ومن ثم تعظيم دالة الاحتمال الأعظم. والثانية، استخدام طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحدودة *limited information maximum likelihood (LIML)* ، ويتم هنا تقدير معلمات النموذج الأول ومن ثم تعظيم دالة الاحتمال الأعظم المقيد باستخدام تقديرات النموذج الأول (*Greene, 1997*).

وتعد الطريقة *LIML* أكثر عمومية من طريقة المتغيرات الأداتية، لأنها تستخدم كل المتغيرات المحددة مسبقاً في المعادلة الهيكلية بحيث تمنع التحكمية في اختيار المتغيرات كأداة بينما تهمل أخرى قد تكون مهمة. وتقوم هذه الطريقة على الافتراضات الآتية:

١- أن المعادلة تضم جزءاً من العدد الكلي للمتغيرات الداخلية في كل منظومة.

٢- أن المعادلة تضم جزءاً من العدد الكلي لقيم المتغيرات المتباطئة زمنياً، وقيم المتغيرات الخارجية في كل منظومة.

٣- أن المعادلة ذات التشخيص العلوي.

٤- يوجد معرفة بقيم المتغيرات المحددة مسبقاً في المنظومة.

٥- أن المعادلات الأخرى في المنظومة هي معادلات خطية وحدود الاختلاف فيها هي ($u_1 , u_2 , \ldots, u_n$)، وكل واحدة منها مستقلة تسلسلياً (لا يوجد فيها ارتباط ذاتي).

وتجدر الإشارة إلى أن طريقة *LIML* تُعد بديلاً لطريقة *Two Stage Least Square (2SLS)*، إلا أن توزيع تقديرات طريقة *LIML* يقترب من التوزيع الطبيعي بشكل أسرع من توزيع تقديرات *2SLS*، مما يتسبب بالحصول على تقديرات متحيزة للأخيرة (*Oberhelman & Kadiyala, 1999*).

٤ -٢ -٢ مصادر البيانات المستخدمة في النموذج

١- تم استخدام بيانات دائرة الإحصاءات المتعلقة بالصادرات والمستوردات حسب النشاط الاقتصادي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦.

٢- تم استخدام بيانات مؤسسة تشجيع الاستثمار للمشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار حسب النشاط الاقتصادي للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦.

٣- تم حساب تعريفة المستوردات *Import Tariffs* حسب النشاط الاقتصادي بناءاً على جداول التعريفة الجمركية الصادرة عن دائرة الجمارك الأردنية.

٤- الإعانات *Subsidies* : تم حسابها من خلال البرامج التي تبنتها الحكومة لدعم الصناعة، والتي ساهم في تمويلها بالإضافة للحكومة عدد من الدول والجهات المانحة خلال فترة الدراسة.

٤ -٢ -٣ اختبار السكون والتكامل المشترك والسببية[٢٣]

تستلزم الدراسة الاختبار العملي لمختلف السلاسل الزمنية للمتغيرات الداخلة في النماذج للتأكد من أنها ساكنة في مستوياتها أو يوجد تكامل مشترك بينها في حالة عدم سكون مستوياتها. ثم اختبار العلاقات السببية للمتغيرات والتي توحي بعلاقة مستقرة وطويلة الأجل بين المتغيرات.

وتتضمن الملاحق أرقام (١١-١٤) النتائج التي تم التوصل إليها من اختبار ديكي فولر الموسع *Augmented Dickey Fuller (ADF)* لجذر الوحدة لمتغيرات السلاسل الزمنية المتضمنة في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات والمستوردات للصناعة التحويلية وفروعها التقنية الثلاث. وقد أظهرت نتائج اختبار السكون عند المستوى وعند الفرق الأول للبيانات المستخدمة في التحليل أن معظم المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١٠%. مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة). وعليه يمكن استنتاج أن المتغيرات المستخدمة في التحليل تتسم بالسكون.

وعند إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في التحليل، يتبيّن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات (انظر الملاحق ١١-١٤)، حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١٠%؛ لذلك تم رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

---

[٢٣] الإطار النظري لهذه الاختبارات تم عرضها في الملحق رقم (١٠)

وبعد إجراء اختبار سببية جرينجر للمتغيرات[٢٤] المتضمنة في التحليل كما يتضح من الملاحق نفسها، يتضح الآتي:

١- عدم وجود علاقات سببية بين المتغيرات المستقلة والصادرات على مستوى الصناعة التحويلية وفروعها ذات التقنية المنخفضة والمتوسطة.
٢-وجود علاقة سببية ذات اتجاه واحد من أبطاء قيم الصادرات إلى قيم الصادرات الحالية للصناعات ذات التقنية العالية. مع ملاحظة عدم وجود أية علاقات سببية أخرى بين المتغيرات المستقلة والصادرات.
٣- عدم وجود أية علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة ومستوردات الصناعة التحويلية ككل.
٤- وجود علاقة ذات اتجاه واحد من أبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مستوردات الصناعات ذات التقنية المنخفضة والمتوسطة، مع ملاحظة عدم وجود أية علاقة أخرى لسببية جرينجر بين المتغيرات المستقلة والمستوردات.
٥- وجود سببية ذات اتجاه واحد من تعريفات المستوردات إلى مستوردات الصناعات ذات التقنية العالية. مع ملاحظة عدم وجود أية علاقات سببية أخرى بين المتغيرات المستقلة والمستوردات.

٤-٢-٤ *نتائج التقدير القياسي للنموذج*

أولاً: نتائج التقدير القياسي للنموذج على الصادرات

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات الأردنية، فقد تم تقدير المعادلة رقم (٢) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة *(LIML)* وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٥) بعد تصحيح التحليل من الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى باستخدام معامل التصحيح (*AR1*)، إذ تبيّن بعد تصحيح الارتباط أنه لا يمكن

[٢٤] تهتم هذه الدراسة بتقييم علاقات السببية بين المتغيرات التابعة وكل من المتغيرات المستقلة للوقوف عمّا إذا كانت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية هي نتيجة "ردة فعل" لرأس المال الجديد في تلك الصناعات " أي سببية أحادية الاتجاه"، أو أن آثار الاستثمار الأجنبي على أداء التجارة ونمو الإنتاجية هي استجابة لتفاعل مجموعة من الظروف الموجودة في الصناعات المحلية أيضاً " أي سببية ثنائية الاتجاه".

رفض الفرضية الصفرية (عدم وجود ارتباط ذاتي موجب للنموذج)؛ لأن قيم *Durbin "h"* تقع في المنطقة المقبولة[٢٥].

ومن النتائج المبينة في الجدول رقم (٢٥) يلاحظ الآتي:

١- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات على مستوى الصناعة ككل. حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير نحو (٠,١٣٩١) نقطة مئوية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٥)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية في العام السابق مع بقاء باقي المتغيرات على حالها فإن معدل نمو الصادرات سوف يزداد بمقدار (٠,١٣٩١) نقطة مئوية في العام الحالي.

٢- ان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات هي علاقة تكاملية، ولكنها غير متبادلة ضمنياً. وهذا يعني أن المنشئات الأجنبية لا تستثمر لتزويد السوق المحلي فحسب، وإنما أيضاً لتزويد السوق الخارجي وبخاصة الأسواق العربية القريبة.

٣- وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للإعانات على الصادرات، مما يسوغ للاعتقاد أن برامج تحديث وتطوير المشاريع الصناعية[٢٦] قد تنجح في زيادة الناتج من خلال إيجاد الحافز لاستقطاب التقنية. مما يساهم في تحسين كفاءة العملية الإنتاجية، وزيادة تنافسية الصناعة الأردنية وصادراتها.

٤- تشير المرونة طويلة الأجل (ملحق رقم ١٥) إلى أن لقيم الاستثمار الأجنبي المباشر أثراً معنوياً متزايداً على الصادرات الأردنية. ولكن يلاحظ أن الصادرات لن تنمو بشكل تناسبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى السلوك غير المرن لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات، حيث بلغت تلك المرونة حوالي (٠,٢٣٣٩).

---

[٢٥] تجدر الإشارة إلى أن وجود إبطاء زمني داخل النموذج المقدر يجعل من إحصائية (d) D.W متحيزة. لأن قيمة D.W تتجه نحو القيمة ٢، لذا تم إجراء اختبار بديل يعرف باختبار Durbin-h، والصيغة العامة لهذه الإحصائية هي (Gujarati, 1995):

$$h = (1 - 1/2d)\sqrt{n/1 - n\left[\text{var}(a^{1}{}_{2})\right]}$$

حيث أن n حجم العينة، $\left[\text{var}(a^{1}{}_{2})\right]$تباين معامل الإبطاء الأول للمتغير Y. ويقوم هذا الاختبار على عدم وجود الارتباط الذاتي كفرضية صفرية، أما الفرضية البديلة تفترض وجود مشكلة الارتباط الذاتي. ولا يمكن رفض الفرضية الصفرية إذا وقعت القيمة الحرجة لإحصائية *Durbin-h* في منطقة القبول ($-1.96<h<1.96$).

[٢٦] مثل مشروع صندوق دعم البحث العلمي والتطوير في الصناعة، ومشروع الصندوق الوطني لدعم المؤسسات (نافس)، والمؤسسة الأردنية لتطوير المشاريع الاقتصادية (*JUMP*)، ومشروع تطوير الأعمال والصادرات (تطوير)، وصندوق دعم البحث العلمي، وبرنامج التنمية الاقتصادية (*SABEQ*) وغيرها.

جدول رقم (٢٥). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعة التحويلية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	15278.1	4981.27	3.0671	.002*	.7578
Export (-1)	.02390	.1936	.1234	.902	D.W. 'd' statistic 1.7151
FDI (-1)	.1391 (.1317)	.0683	2.0375	.042*	D.W. 'h' statistic .1603
Subsidies	158.642 (.0367)	49.7241	3.1904	.001*	F-test 11.027
WTO	195.310	٨٥٦,٥٧٣	.2280	.820	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

وبهذا نجد أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو الصادرات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (٠,٧٥٧٨)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٧٥,٧٨%) من التغييرات الحاصلة في نمو الصادرات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء الصادرات والإعانات والانفتاح الاقتصادي[٢٧].

إن استخدام البيانات على المستوى الإجمالي قد لا تعطي مؤشراً دقيقاً لمدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في صادرات الصناعات التحويلية، وتوخياً للدقة العلمية والأسس المنطقية في التحليل والاستنتاج سوف يتم قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعة التحويلية على نحو أكثر عمقاً من خلال التحديد الكمي للأثر الذي يتركه الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعة التحويلية، وذلك على مستوى التقنية المستخدمة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦).

وبتقدير المعادلة رقم (٢) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة (*LIML*)، وذلك على مستوى المجموعات التقنية، تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجداول (من ٢٦ إلى ٢٨). ويمكن توضيح تلك النتائج على النحو الآتي:

[٢٧] أما النسبة المتبقية والبالغة ٢٤,٢٢% فإنها تعزى إلى متغيرات أخرى لم تدخل في النموذج.

أ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

١- ينسجم تحليل الصناعات ذات التقنية المنخفضة مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي في زيادة الصادرات. حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,١٩٧٠) نقطة مئوية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية في العام السابق مع بقاء باقي المتغيرات على حالها فإن معدل نمو هذه الصادرات سوف يزداد بمقدار(٠,١٩٧٠) نقطة مئوية في العام الحالي.

٢- ينسجم تحليل هذه الصناعات مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية للإعانات على الصادرات. حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,٧٦٥٩) نقطة مئوية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٦)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد الإعانات بمقدار نقطة مئوية مع بقاء باقي المتغيرات على حالها فإن معدل النمو في هذه الصادرات سوف يزداد بمقدار(٠,٧٦) نقطة مئوية.

٣- ينسجم تحليل هذه الصناعات مع العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات.

٤- الاختلاف الوحيد في تحليل هذه الصناعات هو وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لمعامل منظمة التجارة العالمية في زيادة الصادرات على مستوى الصناعات ذات التقنية المنخفضة.

وعليه يمكن القول أن للسياسة التجارية أثراً موجباً على العلاقات التجارية على مستوى الصناعات المنخفضة التقنية، إذ أظهرت نتائج تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات هذه الصناعة أن للإعانات والاتفاقيات الدولية أثراً موجباً على صادرات هذه الصناعة.

يضاف إلى ذلك أن العلاقة التكاملية بين الصادرات وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الصناعات، وفي ظل الدلالة الإحصائية للاتفاقات التجارية يظهر أن المنشئات الأجنبية تستثمر مزايا الموقع الأردني، وفي الوقت نفسه تسمح لها الاتفاقيات التجارية بتزويد الأسواق القريبة للأردن بالمنتجات ذات التقنية المنخفضة.

جدول رقم (٢٦). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	10283.4	3344.37	3.0748	.002*	.9354
Export (-1)	.0918	.2567	.3577	.721	D.W. 'd' statistic 2.5215
FDI (-1)	.1970 (.2028)	.0452	4.3526	.000*	D.W. 'h' statistic .9501
Subsidies	73.2253 (.03198)	45.4956	1.605	.108**	F-test 3.923
WTO	2318.4	432.888	5.3557	.000*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

جدول رقم (٢٧). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	132.524	548.460	.2416	.809	.8287
Export (-1)	.3713	.3559	1.0431	.297	D.W. 'd' statistic 1.3905
FDI (-1)	-.0165 (-.0408)	.0476	-.3469	.729	D.W. 'h' statistic .9763
Subsidies	-.9634 (-.7628)	.3055	-2.1535	.202	F-test 6.104
WTO	84.1475	24.330	3.4581	.001*	

جدول رقم (٢٨). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية العالية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	21146.8	5757.30	3.6730	.000*	.7319
Export (-1)	.1815	.2914	.6230	.533	D.W. 'd' statistic 2.086
FDI (-1)	4.4565 (.3535)	.7233	2.5860	.010*	D.W. 'h' statistic .0602
Subsidies	.7659 (.0803)	.6697	1.1435	.253	F-test 7.092
WTO	1149.27	287.721	3.9943	.000*	

٥- تشير المرونة طويلة الأجل (ملحق رقم ١٥) إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً معنوياً متزايداً على قيم الصادرات الأردنية. مع ملاحظة أن الصادرات لن تنمو بشكل تناسبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى السلوك غير المرن للاستثمار الأجنبي المباشر.

وبهذا نجد أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو الصادرات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (٠,٩٣٥٤)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٩٣,٥٤%) من التغييرات الحاصلة في نمو صادرات هذه الصناعات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء الصادرات والإعانات والانفتاح الاقتصادي.

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

١- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية فقط لمعامل منظمة التجارة العالمية في زيادة الصادرات على مستوى هذه الصناعات التقنية.

٢- وجود علاقة موجبة لإبطاء الصادرات، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية في زيادة الصادرات على مستوى هذه الصناعات.

٣- وجود علاقة سالبة لإبطاء الاستثمار الأجنبي والإعانات، لكنها ليست ذات دلالة إحصائية في زيادة الصادرات على مستوى هذه الصناعات.

وعليه تؤكد النتائج عدم وجود دليل على علاقة تكاملية أو إحلالية لتدفقات الاستثمار الأجنبي وصادرات الصناعات ذات التقنية المتوسطة. ويعزى ذلك إلى الأسعار المحلية المرتفعة لمنتجات هذه الصناعات.

جـ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الفروع الصناعية ذات التقنية العالية

١- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لمعامل الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات على مستوى هذه الصناعات. حيث بلغت القيمة المقدرة لتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر (٤,٤٥٦٥) نقطة مئوية كما هو مبين في الجدول رقم (٢٨).

٢- وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لمعامل منظمة التجارة العالمية في زيادة الصادرات على مستوى هذه الصناعات.

٣- تشير النتائج إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات على مستوى هذه الصناعات هي علاقة تكاملية، مع ملاحظة حصول المنشئات الأجنبية على مزايا السياسة التجارية المفتوحة في تزويد الأسواق المحلية والخارجية.

٤- تشير المرونة طويلة الأجل (ملحق رقم ١٥) إلى أن للاستثمار الأجنبي المباشر أثراً معنوياً متزايداً على قيم الصادرات الأردنية لهذه الصناعات. مع ملاحظة أن الصادرات لن تنمو بشكل تناسبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى السلوك غير المرن للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت تلك المرونة حوالي (٠,٤٩٧١).

وبهذا نجد أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو الصادرات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (٠,٧٣١٩)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٧٣,١٩%) من التغييرات الحاصلة في نمو الصادرات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء الصادرات والإعانات والانفتاح الاقتصادي.

إن مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الأردنية على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية أو المجموعات التقنية للصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) تشير إلى أن الصادرات تتطور وتنمو بنفس الاتجاه الذي يتطور وينمو فيه الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني نظراً لأن المنشئات الأجنبية لا تستثمر لتزويد السوق المحلي فحسب، وإنما أيضاً لتزويد السوق الخارجي وبخاصة الأسواق العربية القريبة كنتيجة للعلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر وصادرات الصناعة التحويلية وفروعها المنخفضة والعالية التقنية.

ثانياً: نتائج التقدير القياسي للنموذج على المستوردات

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات، فقد تم تقدير المعادلة (٣) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة (*LIML*) وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (٢٩) بعد التأكد وبالاعتماد على معامل *Durbin* *"h"* أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى؛ لأن قيمة المعامل وهي ٠,١٢٧٥ تقع في المنطقة المقبولة.

جدول رقم (٢٩). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الصناعة التحويلية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$
b_0	303.77	1306.00	2.3688	.018*	.9384
Import (-1)	.4637	.1273	3.6402	.000*	D.W. 'd' statistic 1.9643
FDI (-1)	.0959 (.90813E-5)	.0416	2.3061	.021*	D.W. 'h' statistic .1275
Tariffs	-.2399E-2 (-.8032)	.1248E-2	-1.9224	.055**	F-test 5.071
WTO	1631.76	485.19	3.3631	.001*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ومن النتائج المبينة في الجدول رقم (٢٩) يلاحظ الآتي:

١- أن العلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية لتعريفة المستوردات على مستوى الصناعة ككل. حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (-٠,٠٠٢٤) كما هو مبين في الجدول رقم (٢٩). ويشير ذلك إلى أن تعريفات الصناعة التحويلية توفر حماية فعّالة ضد المستوردات، مما سوغ للاعتقاد بأن تعريفة الحماية الجمركية للمستوردات قد تؤثر إلى حد ما على قرارات المنشئات الأجنبية للاستثمار في الأردن.

٢- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء قيم المستوردات في زيادة المستوردات على مستوى الصناعة ككل، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,٤٦٣٧) كما هو مبين في الجدول رقم (٢٩)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو في المستوردات بمقدار نقطة مئوية في العام السابق مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن معدل نمو مستوردات الصناعة التحويلية سوف تزداد بمقدار (٠,٤٦٣٧) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يوضح أن قرار المنشئات الأجنبية تبنى على الخبرات السابقة المتراكمة لديها.

٣- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة المستوردات، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,٠٩٥٩) كما هو مبين في الجدول رقم (٢٩)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار نقطة مئوية في العام السابق مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن معدل نمو

مستوردات الصناعة سوف تزداد بمقدار (٠,٠٩٥٩) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يشير إلى أن العلاقة بين إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات هي علاقة تكاملية، ويمكن تفسير هذا الأثر بالتجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة *Intra-Firm Trade* التي تقوم بها المنشئات الأجنبية كما وثقته العديد من الأدبيات حول العالم (*Hejazi & Safarian, 2001; Hannel, 2000*).

٤- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في زيادة المستوردات لمنظمة التجارة العالمية. وتشير معنوية متغير منظمة التجارة العالمية إلى أن التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة تم تنشيطها من خلال سياسة الانفتاح التجاري التي تبناها الأردن منذ مطلع التسعينات.

٥- من المتوقع في المدى الطويل أن تزيد المنشئات الأجنبية مستورداتها (خاصة التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة)، إذ تشير المرونة طويلة الأجل إلى التأثير غير المرن للاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الصناعة التحويلية (ملحق رقم ١٦)، حيث بلغت تلك المرونة حوالي (٠,٠٥٤١).

وبهذا نجد أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو المستوردات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (٠,٩٣٨٤)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٩٣,٨٤%) من التغييرات الحاصلة في نمو المستوردات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي، وإبطاء المستوردات، ومعدلات التعريفة، والانفتاح الاقتصادي.

إن مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) تشير إلى أن المستوردات تتطور وتنمو بنفس الاتجاه الذي يتطور وينمو فيه الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ من المصادر الأساسية لتوفير الإمكانات المادية اللازمة والمستخدمة في عملياته الإنتاجية، وبطبيعة الحال يؤمل من هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى وجود الأثر الإيجابي وتزيد من درجة المنافسة ومستويات الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية.

كما أنه لأمر منطقي أن تكون هناك علاقة إيجابية " طردية" ما بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي ومعدل نمو المستوردات نظراً لتخلف الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية والغياب النسبي لقطاع وطني لإنتاج السلع الرأسمالية، إضافة إلى ضعف الترابط الصناعي المحلي،

الأمر الذي أدى إلى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات بدرجة كبيرة، وذلك من خلال ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبة مشتريات إجمالي مستلزماتها السلعية المستوردة (٧٦,٧%) من إجمالي مشتريات الصناعات التحويلية، في حين بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المحلية (٢٣,٣%) عام ٢٠٠٦.

أما فيما يتعلق بأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات المجموعات التقنية الرئيسة للصناعة التحويلية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) ، فقد تم تقدير المعادلة رقم (٣) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة (*LIML*)، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجداول (من ٣٠ إلى ٣٢). ويمكن توضيح تلك النتائج على النحو الآتي:

أ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

١- ينسجم تحليل الصناعات ذات التقنية المنخفضة مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية عن وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لمعاملات إبطاء المستوردات، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومنظمة التجارة العالمية في زيادة مستوردات هذه السلع، بحيث:

أ- أن العلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية لتعريفة المستوردات على مستوى هذه الصناعات. حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (-٠,٠٠١٦) كما هو مبين في الجدول رقم (٣٠). ويشير ذلك إلى أن تعريفات الصناعة التحويلية توفر حماية فعّالة ضد مستوردات هذه الصناعة.

ب- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء قيم المستوردات في زيادة المستوردات على مستوى هذه الصناعات، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,٣٤١٨) كما هو مبين في الجدول رقم (٣٠)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو المستوردات في العام السابق بمقدار نقطة مئوية فإن معدل نمو مستوردات هذه الصناعات سوف تزداد بمقدار (٠,٣٤١٨) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يوضح أن قرار المنشئات الأجنبية تبنى على الخبرات السابقة المتراكمة لديها.

ج- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في زيادة المستوردات لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير (٠,٠٣٦١٥) كما هو مبين في الجدول رقم (٣٠)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل نمو الاستثمار الأجنبي المباشر بمقدار

نقطة مئوية في العام السابق؛ فإن معدل نمو مستوردات هذه الصناعات سوف تزداد بمقدار (٠,٠٣٦١٥) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يشير إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات هذه الصناعات هي علاقة تكاملية، ويمكن تفسير هذا الأثر إلى التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة التي تقوم بها المنشئات الأجنبية.

د- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في زيادة المستوردات لمنظمة التجارة العالمية.

٢- تشير المرونة طويلة الأجل (ملحق رقم ١٦) إلى أن المنشئات الأجنبية يمكن أن تزيد مستورداتها وبخاصة التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة، مع ملاحظة تأثير غير مرن للاستثمار الأجنبي على مستوردات هذه الصناعات.

٣- أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو مستوردات هذه الصناعات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح حوالي (٠,٩٣٩١)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٩٣,٩١%) من التغييرات الحاصلة في نمو مستوردات هذه الصناعات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء المستوردات والتعريفة والانفتاح الاقتصادي.

جدول رقم (٣٠). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	962.363	1030.45	.9339	.350	.9391
Import (-1)	.3418	.1095	3.1192	.002*	D.W. 'd' statistic 2.6411
FDI (-1)	.03615 (.0473)	.01812	1.9945	.046*	D.W. 'h' statistic 1.1398
Tariffs	-.1755E-3 (-.0938)	.7402-3	7.6801	.000*	F-test 5.206
WTO	1537.52	236.53	2.9502	.008*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

جدول رقم (٣١). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	15.5123	148.969	.10413	.917	.7236
Import (-1)	.7555	.2585	2.9224	.003*	D.W. 'd' statistic 2.4290
FDI (-1)	-.0101 (-.0659)	.0144	-.7014	.483	D.W. 'h' statistic .7744
Tariffs	-.4920 (-.385)	.2916	-1.6871	.092*	F-test 4.353
WTO	170.632	80.6631	2.1153	.034*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

جدول رقم (٣٢). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية العالية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	7882.52	11816.3	.6670	505	.8941
Import (-1)	.5391	.0467	2.5680	.010*	D.W. 'd' statistic 1.7872
FDI (-1)	7.1008 (.2355)	.2140	1.3436	.179	D.W. 'h' statistic .6071
Tariffs	-124.45 (-.0384)	452.712	-.2749	.783	F-test 9.117
WTO	8466.04	1196.59	7.0751	.000*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ب- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

١- ينسجم تحليل الصناعات ذات التقنية المتوسطة مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية عن وجود علاقة موجبة لمعاملات إبطاء المستوردات، ومنظمة التجارة العالمية في زيادة مستوردات هذه السلع، وفي الوقت نفسه وجود العلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية لتعريفة مستوردات هذه الصناعات. بحيث:

أ- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء قيم المستوردات في زيادة المستوردات على مستوى هذه الصناعات ، حيث بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير

(٠,٧٥٥٥) كما هو مبين في الجدول رقم (٣١)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل النمو في المستوردات بمقدار نقطة مئوية في العام السابق؛ فإن معدل نمو مستوردات هذه الصناعات سوف تزداد بمقدار (٠,٧٥٥٥) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يوضح أن قرار المنشئات الأجنبية تبنى على الخبرات السابقة المتراكمة لديها.

ب- أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية في زيادة المستوردات لمنظمة التجارة العالمية.

ج- بلغت القيمة المقدرة لتأثير التأثير تعريفة مستوردات (-٠,٤٩٢٠) كما هو مبين في الجدول رقم (٣١). ويشير ذلك إلى أن تعريفات الصناعة التحويلية توفر حماية فعّالة ضد مستوردات هذه الصناعة.

٢- لا يوجد دليل على علاقة تكاملية أو احلالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات هذه الصناعات، ويعزى ذلك إلى المستويات المتزايدة لتسهيلات التجارة الداخلية ضمن المنشئات نفسها؛ والتي وفرتها الاتفاقيات التجارية.

٣- تشير المرونة طويلة الأجل لتعريفة المستوردات (ملحق رقم ١٦) إلى أن هذه السلع لابد من حمايتها بفاعلية من المنافسة الأجنبية، كما أن حماية السوق المحلي لهذه السلع قد يشجع الاندماج في هذه الصناعات.

٤- أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة بين المتغيرات المستقلة ونمو مستوردات هذه الصناعات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد (٠,٧٢٣٦)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن حوالي (٧٢,٣٦%) من التغييرات الحاصلة في نمو مستوردات هذه الصناعات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء المستوردات والتعريفة والانفتاح الاقتصادي.

جـ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الفروع الصناعية ذات التقنية العالية

١- ينسجم تحليل الصناعات ذات التقنية العالية مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية عن وجود علاقة موجبة لمعاملي إبطاء المستوردات ومنظمة التجارة العالمية على مستوى هذه الصناعات، حيث:

أ- بلغت القيمة المقدرة لذلك التأثير حوالي (٠,٥٣٩١) كما هو مبين في الجدول رقم (٣٢)، وهذه القيمة تعني أنه لو زاد معدل النمو في المستوردات بمقدار نقطة مئوية في العام الحالي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها، فإن معدل نمو مستوردات هذه الصناعات سوف تزداد بمقدار (٠,٥٣٩١) نقطة مئوية في العام الحالي. مما يوضح أن قرار المنشئات الأجنبية تبنى على الخبرات السابقة المتراكمة لديها.

ب- أن دخول الأردن لمنظمة التجارة العالمية أثر بشكل ايجابي وذو دلالة إحصائية على زيادة مستوردات هذه السلع.

٢- عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر والتعريفة على مستوردات هذه السلع.

٣- أن نتائج تحليل النموذج قد عكست أن هناك علاقة ارتباط بين المتغيرات المستقلة ونمو مستوردات هذه الصناعات، إذ بلغت قيمة معامل التحديد المصحح (٠,٨٩٤١)، وهذا يدل من الناحية الإحصائية والاقتصادية أن (٨٩,٤١%) من التغييرات الحاصلة في نمو مستوردات هذه الصناعات سببها التغييرات التي تحصل في معدلات نمو الاستثمار الأجنبي المباشر وإبطاء المستوردات والتعريفة والانفتاح الاقتصادي.

وعليه تؤكد النتائج أن هناك علاقة تكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على مستوى إجمالي الصناعة التحويلية، والصناعات المنخفضة التقنية. بيد انه لم يتم الحصول على أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الصناعات المتوسطة التقنية والعالية. مما يؤكد أن المتغيرات نفسها قد تؤثر بشكل متباين على الصناعة التحويلية وفروعها.

٤-٣ *تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية TFP*

هناك الكثير من المبررات للاعتقاد بأن المنشئات المتعدية للجنسيات *MNE's* تمثل قاطرة هامة للنقل المباشر للتقنية وهذا يمكن تعريفه بمفهوم واسع ليشمل ليس نقل المعرفة العلمية فحسب ، ولكن أيضاً نقل المهارات التنظيمية والإدارية والتسويقية إذا ما أحسنت الدولة المضيفة إدارة النشاط الاقتصادي ككل بما فيه نشاط المنشئات الأجنبية.

ومن الممكن أن يكون هناك فوائد أخرى لا تقل أهمية، وتتمثل في النقل غير المباشر للتقنية للشركات المحلية. ويتحقق هذا الأثر عندما ترخص المنشئات الأجنبية للمنشأة المحلية باستخدام التقنية الخاصة بها، ويمكن أن تتحقق أيضاً من خلال المعاملات المشتركة بين

المنشئات الأجنبية والمحلية من خلال المشروعات المشتركة وغيرها، وهذا أمر ركز عليه تقرير الاستثمار في العالم لسنة ٢٠٠١.

ويمكن أيضاً للاستثمار الأجنبي المباشر أن يحدث آثاراً تطويرية أخرى من خلال إجبار المنشئات المتنافسة المحلية على تطوير قدراتها التقنية بسبب الضغط المفروض عليها مــن قبــل المنشئات الأجنبية. كما أنها قد تحسن نوعية المــدخلات المحليــة كنتيجــة لارتفــاع المنافــسة (*Gera et. al., 1999*).

٤ -٣ -١ نموذج التحليل القياسي

بالاعتماد على الحقائق السابقة، فإن أسلوب التحليل يوجب الافتراضات التبسيطية الآتية:

١. الفروع الأجنبية مصدر مهم للتقنية، والمهارات الإدارية والتنظيمية.
٢. الفروع المحلية المملوكة لدولة أجنبية تملك الوصول لمخزون معرفة البحث والتطوير $R\&D$ للفرع الصناعي في الدولة الأجنبية.
٣. البيئة التنظيمية التي تحكم بعض الفروع الصناعية تؤثر على نمو الإنتاجيــة من خلال قيود وحوافز التجارة الخارجية.

ولدراسة أثر الانتشار التقني إلى المنشئات المحلية، يمكــن افتــراض أن دالــة إنتــاج الصناعة في الفترة t هي توليفة من دالتين منفصلتين: دالة التقدم التقنــي A_t ودالــة المــدخلات المستخدمة F_t (*Hanel, 2000*).

$$Q_t = A_t \cdot F_t \qquad .....(1\text{-}3)$$

حيث أن:

A_t : دالة التقدم التقني

F_t : دالة عناصر الإنتاج.

وإن:

$$A_t = f\ K_t^{g}\ \lambda^{lt} \qquad ....(2\text{-}3)$$

$$F_t = \Pi\ X_{mt}^{a_m} \qquad .... (3\text{-}3)$$

حيث أن:

ϕ : ثابت

K_t: هو مخزون رأس المال في الفترة t.

λ: عنصر العمل في الفترة t.

γ : مرونة رأس المال.

l: اتجاه التغير التقني.

X_m: ترمز للعناصر الإنتاجية التقليدية "رأس المال، العمل، ...الخ".

Π : جمع ناتج الضرب

a_m: مرونات الإنتاج للعنصر التقليدي m.

وبتعويض المعادلة (٣-٢) و (٣-٣) في دالة الإنتاج "معادلة رقم (٣-١) نحصل على :

$$Q_t = f \ K_t^g \ \lambda^{lt} \ \Pi \ X_{mt}^{am} \qquad ....(4\text{-}3)$$

علما بأن مخزون رأس المال، يعطى بالمعادلة الآتية:

$$K_t = \Delta K_t + (1-d) \ K_{t-1}$$

حيث أن:

DKt: التغير في رأس المال في الفترة t.

δ: معدل الاهتلاك.

وباستخدام صيغة معدلات النمو السنوية لدالة الإنتاج، يمكن التوصل إلى المعادلة:

$$\Delta Q_t / Q_t = l + \sum a_m \Delta X_{mt} / X_{mt} + g \Delta K_t / K_t \qquad ..(5\text{-}3)$$

وبافتراض ثبات غلة الحجم CRS أي إن ($\Sigma\alpha_m = 1$) ، والسلوك التنافسي وتعظيم أرباح عناصر الإنتاج الأخرى (غير البحث والتطوير)، يمكن استبدال مرونات الإنتاج بحصة تكلفة عناصر الإنتاج من الإنتاج الكلي s_{mt}[٢٨]. عندئذ فإن المقدار $\Delta Q_t / Q_t - \sum s_{mt} \Delta X_{mt} / X_{mt}$ سوف يُعبّر عن معدل نمو الإنتاجية الكلية TFP (للعناصر التقليدية X_m) (*Hanel, 2000*).

وبتعويض $\frac{\Delta TFP_t}{TFP_t}$ في المعادلة رقم (3-5) تحصل على:

[٢٨] إذا كانت ($\Sigma\alpha m = 1$)، فإن هذا يشير إلى حالة ثبات الغلة، حيث أن التغير في كميات الإنتاج بنسبة معينة يؤدي إلى تغير الإنتاج بنفس النسبة وفي نفس الاتجاه. و إذا افترضنا سيادة المنافسة الكاملة أيضا في أسواق عناصر الإنتاج، فإن كل عنصر يحصل على عائد حقيقي يساوي إنتاجيته الحدية، وهذا يعني أن αm بجانب أنها تمثل مرونات الإنتاج، فإنها تمثل حصة عناصر الإنتاج من الإنتاج الكلي الحقيقي.

$$\Delta TFP_t \;/\; TFP_t \;=\; l + g\Delta K_t \;/ K_t \qquad \ldots(6\text{-}3)$$

ويرى *Hanel* أن جزءاً مهماً من المعرفة الجديدة لا تقتصر على مكتشفيها، وإنما يمكن أن يستخدمها الآخرون ممن لديهم القدرة على تعلمها واستخدامها، ولهذا فإن مخـــزون المعرفـــة الإنتاجية هو دالة في أنشطة البحث والتطوير التي تقوم بها الصناعة المحلية *R & D*، والانتشار التقني من الصناعات في الخارج I_{tij} (*Hanel, 2000*):

$$K_{tj} \;=\; R_{tj} \;+\; f_{tj}\;\Sigma_i\; I_{tij}$$

حيث أن:

j : الصناعة التي استفادت من الانتشار.

i: الصناعة التي ابتكرت التقنية

f_{tj}: معلمات تحدد مساهمة الانتشارات الدولية *International Spillover*.

ولغرض التحليل على المستوى التفصيلي للصناعة التحويلية سوف يـــتم اســـتخدام قـــيم الإبطاء للاستثمار الأجنبي المباشر، وإعانات الصناعة، وتكاليف عنـــصر العمـــل "تعويـــضات العاملين مقسومةً على عدد ساعات العمل الرسمية"، بالإضافة إلى متغير وهمي بقصد الوقـــوف على الاتفاقات التجارية التي يمكن أن تؤثر على الأداء، والموضحة بـــالنموذج القياســـي الآتـــي (*Hanel, 2000*):

$$TFP_{jt} = b_0 + b_1 OWN_{j(t-1)} + b_2 FOR_{j(t-1)} + b_3 FDI_{j(t-1)} + b_4 TFP_{j(t-1)} + b_5 WTO + e_{jt} \quad \text{K}\ (4)$$

حيث إن:

TFP_{jt} : المعدل السنوي لنمو الإنتاجية الكلية للصناعة *j*.

$TFP_{j(t-1)}$: قيم إبطاء إنتاجية العامل الكلية *TFP*. ويقصد من استخدام إبطاء الإنتاجيـــة الكلية تحديد أثر الخبرات السابقة على نمو الإنتاجية.

$FDI_{j(t-1)}$: قيم إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. ويقصد من استخدام إبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر تحديد الفترة الزمنية المطلوبة ليؤثر فيها المتغير المستقل على الإنتاجية الكلية؛ فليس من المتوقـــع أن يكـــون التـــأثير آنـــي (*Leichenko & Erickson, 1997*).

$OWN_{j(t-1)}$: أنشطة البحث والتطوير للشركات المحلية وقد تم استخدام قيمة الإنفاق على المخطط لتطوير المشاريع الصناعة و المقدمة للاستفادة من قانون تـــشجيع

الاستثمار مقسوماً على مبيعات تلك الصناعات "كتقريب للانتشار المحلي للبحث والتطوير للصناعة".

$FOR_{j(t-1)}$: أنشطة البحث والتطوير للشركات الأجنبية وقد تم استخدام قيمة الإنفاق المخطط لتطوير المشاريع الصناعة و المقدمة للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار مقسوماً على مبيعات تلك الصناعات. وهو تقريب لأثر الانتشارات للفروع الأجنبية العاملة في الأردن على نمو *TFP*.

WTO: هناك طريقتين لتوضيح تأثر الانفتاح الاقتصادي في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية: الأول هو باستخدام المتغيرات الوهمية كما أشرنا سابقاً، والثاني باستخدام قيم التجارة الخارجية " الميزان التجاري لكل صناعة" مما يسمح بالكشف عما إذا كانت المنشئات الأجنبية تستثمر في الدولة للاستفادة من مزايا الموقع، أو أنها تجلب آثارا انتشارية للبحوث والتطوير إلى الصناعة في الدولة المضيفة.

$b_0, b_1, b_2, b_3, b_4 b_5$: معلمات النموذج القياسي.

ε_{jt} : حد الخطأ.

والجدول التالي يلخص الأثر المتوقع للمتغيرات المستقلة على نمو إنتاجية العامل الكلية *TFP* للفروع الصناعية تحت الدراسة:

المتغير المستقل	الإشارة المتوقعة
$OWN_{j(t-1)}$	+
$FOR_{j(t-1)}$	+
$FDI_{j(t-1)}$	+
$TFP_{j(t-1)}$	+
WTO	+

٤-٣-٢ مصادر البيانات المستخدمة في النموذج

١- قيم *TFP* حسبت من خلال بيانات دائرة الإحصاءات العامة حيث تم تقدير *TFP* بقسمة الرقم القياسي لكمية الإنتاج الصناعي على الرقم القياسي للمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج.

٢- بيانات أنشطة البحث والتطوير للشركات المحلية والأجنبية تم استخدام قيمة الإنفاق على تطوير المشاريع والمقدمة لمؤسسة تشجيع الاستثمار للاستفادة من قانون تشجيع الاستثمار للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦، كتقريب للإنفاق على البحوث والتطوير.

٣- مبيعات المنشئات المحلية والأجنبية للصناعات التحويلية؛ تم الحصول عليها من وزارة الصناعة والتجارة.

٤-٣-٣ *اختبار السكون والتكامل المشترك وسببية جرينجر*

يتضمن الملاحق أرقام (١١-١٤) النتائج التي تم التوصل إليها من اختبار ديكي فولر الموسع ADF لجذر الوحدة لمتغيرات السلاسل الزمنية المتضمنة في تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للصناعة التحويلية وفروعها التقنية الثلاث. وقد أظهرت نتائج اختبار السكون عند المستوى وعند الفرق الأول للبيانات المستخدمة في أن المتغيرات مستقرة عند الفرق الأول، حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١٠%. مما يعني رفض الفرضية الصفرية بوجود جذر الوحدة للمتغيرات المستقلة. وعليه يمكن استنتاج أن المتغيرات المستخدمة في تحليل إجمالي الصناعة التحويلية تتسم بالسكون.

وعند إجراء اختبار علاقات التكامل المشترك للمتغيرات المتضمنة في التحليل، يتبيّن وجود تكامل مشترك بين المتغيرات(أنظر الملاحق أرقام ١١-١٤)، حيث كانت القيم المحسوبة للاختبار أكبر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% و ١٠%؛ لذلك تم رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرات.

وبعد إجراء اختبار سببية جريتجر للمتغيرات المتضمنة في التحليل، يتضح عدم وجود أية علاقة سببية بين المتغيرات المستقلة و نمو الإنتاجية الكلية للصناعة التحويلية ككل وفروعها التقنية الثلاث (انظر الملاحق السابق ذكرها).

٤-٣-٤ *نتائج التقدير القياسي للنموذج*

لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية، فقد تم تقدير المعادلة رقم (٤) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة (*LIML*) وباستخدام بيانات السلاسل الزمنية للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) على المستوى الإجمالي لقطاع الصناعة التحويلية، وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجدول رقم (٣٣) بعد التأكد وبالاعتماد على معامل *Durbin*

"h" أنه لا يمكن رفض الفرضية الصفرية بعدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي من الدرجة الأولى؛ لأن قيمة المعامل وهي ٠,٥٠٤٨ تقع في المنطقة المقبولة.

جدول رقم (٣٣). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$
b_0	12.6144	20.2042	.6243	.532	.3217
Own (-1)	18295.5 (.0028)	5879.12	3.111	.002*	D.W. 'd' statistic 2.1274
For (-1)	25075.9 (.2023E-3)	63829.2	.3928	.694	D.W. 'h' statistic .5048
FDI (-1)	-.1392E-2 (.0131)	.2156E-2	-.6459	.518	F-test 3.3169
WTO	-9.4517	5.052	-1.8550	.064*	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ومن النتائج المبينة في الجدول رقم (٣٣) يلاحظ الآتي:

١- يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للاستثمار المحلي في البحث والتطوير في تحفيز نمو الإنتاجية الكلية على مستوى الصناعة ككل. وهذا يعني أن نمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الدراسة يُعزى أساساً إلى المنشئات والاستثمار المحلي.

٢- لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي في البحث والتطوير في تحفيز نمو الإنتاجية، مما يسوغ للاعتقاد أولاً بعدم وجود آثار انتشارية من المنشئات الأجنبية إلى المنشئات المحلية، وثانياً لجوء المنشئات الأجنبية لحماية ميزاتها التنافسية "المعرفة الممتلكة". ودُعمت النتيجة السابقة من خلال عدم معنوية أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الإنتاجية الكلية.

٣- وجود أثر سالب ومعنوي لمنظمة التجارة العالمية، مما يسوغ للاعتقاد بتباطؤ في نمو الإنتاجية للصناعات التحويلية مع بداية العقد الحالي. ويعزي البعض ذلك إلى العمليات المستمرة للدمج والتملك التي بدأت في الصناعة منذ عام ٢٠٠٠.

وعلى الرغم من أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية العمل ليس أحد أهداف هذه الدراسة؛ إلا أن نتائج تحليل هذا الأثر (جدول رقم ٣٤) تنسجم إلى حد ما مع تلك النتائج على مستوى الإنتاجية الكلية، من حيث وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للاستثمار المحلي في البحث والتطوير، ولكن مع وجود اختلافين:

أ- وجود أثر موجب ومعنوي للبحوث والتطوير الأجنبي على نمو إنتاجية العمل.

ب- وجود أثر موجب ومعنوي ولكن ضئيل لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية العمل.

جدول رقم (٣٤). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية العمل

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	21.6007	27.0078	.7997	.424	.6816
Own (-1)	4438.32 (.1503)	1921.94	2.3093	.021*	D.W. 'd' statistic 2.6619
For (-1)	68.2047 (.0972)	19.2257	3.5475	.000*	D.W. 'h' statistic 1.9371
FDI (-1)	.21027E-03 (.2186)	.14454E-03	1.4546	.146	F-test 4.397
WTO	-1.9008 (.1175)	1.2381	.5352	.612	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ولقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية على مستوى المجموعات التقنية الثلاث، فقد تم تقدير المعادلة رقم (٤) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة *Limited Information Maximum Likelihood (LIML)*. وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجداول (من ٣٥ إلى ٣٧). ويمكن توضيح تلك النتائج على النحو الآتي:

أ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

١- عدم انسجام تحليل الصناعات ذات التقنية المنخفضة مع تحليل إجمالي الصناعة التحويلية، إذ تبيّن وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للاستثمار المحلي والأجنبي في البحث والتطوير في تحفيز نمو الإنتاجية الكلية على مستوى هذه الصناعات.

٢- وجود أثر سالب وذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي المباشر. وهذا يعني تباطؤ الإنتاجية الكلية لهذه الصناعات. ويعزي البعض ذلك إلى أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر هو نتيجة لاندماج الصناعات تحت سيطرة الاستثمار الأجنبي في هذه الصناعات، مما ساهم في نمو غير منسجم للإنتاجية الكلية في ظل القوة الاحتكارية لهذه المنشئات. فهدف هذه المنشئات تعظيم أرباحها، لذا لا يتوقع أن تتحرك نفقات البحث والتطوير مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول رقم (٣٥). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-24.113	34.5270	-.6985	.485	.7317
Own (-1)	20659.8 (.4918)	10368.5	1.9925	.046*	D.W. 'd' statistic 2.573
For (-1)	111351 (.3178)	44282.8	2.5145	.012*	D.W. 'h' statistic 1.2223
FDI (-1)	-.290823E-2 (-.08894)	.12218E-2	-2.25065	.024*	F-test 6.306
WTO	-9.5824	6.4492	-1.103	.137	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

وعليه يمكن القول أن التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر تتجه إلى التزايد، بيد أن نفقات البحث والتطوير تتجه للتذبذب من عام لآخر. بل أن معظم أنشطة البحث والتطوير يتم انجازها في الدولة الأم للمنشأة الأجنبية، لذا فمن الطبيعي أن لا تشكل نفقات البحث والتطوير إلا نسبة ضئيلة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأردن.

جدول رقم (٣٦). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-129.595	207.628	-.6241	.533	.7502
Own (-1)	-.692875E-05 (-.5200)	.166047E-04	.417277	.676	D.W. 'd' statistic 2.2697
For (-1)	.426076E-3 (.347385)	.721771E-04	5.9032	.000*	D.W. 'h' statistic .4860
FDI (-1)	.687910E-04 (.44100)	.644416E-04	1.0674	.286	F-test 3.4878
WTO	9.7328	1.7405	1.5918	.397	

جدول رقم (٣٧). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية العالية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-289.57	931.052	-3.1143	.002*	.7362
Own (-1)	.6883E-3 (.3035)	.2537E-3	2.5547	.011*	D.W. 'd' statistic 2.4777
For (-1)	-3.41151E-3 (-.5763)	.7441E-3	-.4584	.647	D.W. 'h' statistic .8483
FDI (-1)	.0462 (.1533)	.0139	3.3098	.001*	F-test 16.39
WTO	1.6158	10.5571	.1530	.878	

ب - أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة

١ - وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي في البحث والتطوير في تحفيز نمو الإنتاجية. ولعل ذلك يرجع أساساً إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ نهاية التسعينيات الناتجة عن بعض اتفاقيات الاستثمار التي تم توقيعها بين المنشئات الأجنبية وبعض المنشئات المحلية في هذه الصناعات.

٢- وجود أثر سالب للاستثمار المحلي في البحث والتطوير، وفي الوقت نفسه يتضح وجود أثـــر موجب للاستثمار الأجنبي ومنظمة التجارة العالمية؛ ولكنهـــا جميعـــاً ليـــست ذات دلالـــة إحصائية.

جـ- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنيـــة العالية

يلاحظ عدم انسجام تحليل الصناعات ذات التقنية العاليـــة مـــع تحليـــل إجمـــالي الـــصناعة التحويلية، إذ تم إيجاد علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية لمعاملي الاســـتثمار المحلـــي فـــي البحث والتطوير، وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تحفيز نمو الإنتاجية الكليـــة علـــى مستوى هذه الصناعات. مع ملاحظة أن عدم معنوية الاستثمار الأجنبي في البحث والتطوير قد يكون غير ضار وذلك لوجود دليلاً موجباً لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على نمـــو الإنتاجية الكلية.

وعليه تؤيد النتائج السابقة أن الآثار الانتشارية للاستثمار الأجنبي المباشر علـــى قطـــاع الصناعة التحويلية وان كانت غير معنوية، إلا أن ذلك قد لا يشمل نفس الأثر على الـــصناعات المختلفة المكونة للصناعة التحويلية، لذا فإن التحليل على المستوى التفصيلي للصناعة سمح لنـــا بتحديد أدق نسبياً لهذه الآثار على الصناعة.

وبعد استبدال المتغير الوهمي لمنظمة التجارة العالمية بالقيم الفعلية للتجارة الخارجيـــة، تـــم تقدير المعادلة رقم (٤) حسب طريقة الاحتمال الأعظم بالمعلومات المحددة. وقد تم التوصل إلى النتائج الواردة في الجداول (من ٣٨ إلى ٤٠).

يظهر اختلاف واحد لآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكليـــة للـــصناعات ذات التقنية المنخفضة(جدول رقم ٣٨)؛ وهو وجود أثرين موجبين ومعنويين لمتغيـــري البحـــث والتطوير المحلي والأجنبي؛ في ظل عدم معنوية قيم التجارة في تحفيز نمو الإنتاجية.

وتوضح نتائج تحليل الصناعات ذات التقنية المتوسطة أن للاستثمار الأجنبي المباشر، واستثماراته في البحث والتطوير، آثاراً ذات دلالة إحصائية في تحفيز نمو الإنتاجية الكلية.

بيد أن تحليل الصناعات ذات التقنية العالية تظهر عدم معنوية متغيري الاستثمار الأجنبي المباشر واستثماراته في البحث والتطوير في تحفيز نمو الإنتاجية الكلية. في ظل معنوية الاستثمار المحلي في البحث والتطوير. وعليه يمكن الاعتقاد بضآلة الآثار "الانتشارية" لأنشطة

البحث والتطوير الأجنبية. مع ملاحظة أن المنشئات المحلية في الصناعات ذات التقنية العالية قادرة على خلق آثار انتشارية.

جدول رقم (٣٨). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المنخفضة في ظل القيم الفعلية للتجارة الخارجية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-8.3444	10.0066	-.8338	.404	.6927
Own (-1)	3512.69 (.1383)	4252.38	2.9260	.037*	D.W. 'd' statistic 2.3216
For (-1)	٢٤٣٤,٩٦ (.0642)	484.376	5.0222	.000*	D.W. 'h' statistic .8913
FDI (-1)	.80871E-03 (.0943)	309806E-03	1.2105	.139	F-test 6.139
WTO trade values	-.5605E-02 (.2681)	.351E-02	-1.5944	.111	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

جدول رقم (٣٩). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية المتوسطة في ظل القيم الفعلية للتجارة الخارجية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-2.5424	4.8770	-.5212	.602	.7263
Own (-1)	-.2363E-04 (.3057)	.4485E-4	-.5270	.598	D.W. 'd' statistic 2.4211
For (-1)	.2428E-03 (.2086)	.10749E-03	2.2605	.024*	D.W. 'h' statistic .9313
FDI (-1)	.2097E-03 (.0633)	.1092E-03	1.9085	.056**	F-test 9.131
WTO trade values	.04995 (.1383)	.06050	2.8256	.848	

جدول رقم (٤٠). أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للفروع الصناعية ذات التقنية العالية في ظل القيم الفعلية للتجارة الخارجية

المتغير التابع	معامل الانحدار والمرونة	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	معامل التحديد المصحح $\overline{R}^2$
b_0	-35.7294	174.921	-1.704	.089*	.7316
Own (-1)	3.8239 (.3744)	18.014	1.8775	.060*	D.W. 'd' statistic 2.5853
For (-1)	.161006E-02 (.1092)	.10642E-02	1.5128	.130	D.W. 'h' statistic 1.3934
FDI (-1)	.01129 (.4684)	.0674	1.1411	.256	F-test 5.227
WTO trade values	3.7532 (.4633)	.2439	-1.6097	.107**	

يضاف إلى ذلك أن الأثر الموجب والمعنوي للاتفاقيات التجارية في هذه الصناعات (باستخدام المتغير الوهمي وقيم التجارة)؛ يشير إلى أن المنشئات الأجنبية تحصل على مزايا تكاليف الإنتاج الأقل في الأردن وتستثمر المزايا الجغرافية للأردن، وأنها تنتج ليس للسوق المحلي فحسب، وإنما للأسواق الخارجية وبخاصة العربية.

وعليه فإن تزايد التجارة الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤيد استثمار المنشئات الأجنبية لمزايا الموقع (المحلية للأردن)، إضافة لاستثمارها المزايا التي تمتلكها (المعرفة) مع ضآلة احتمالية نشرها إلى المنشئات المحلية العالية التقنية -كما تنص عليها النظرية الانتقائية للشركات متعددة الجنسيات للعالم دنينج-. ولعل ذلك ما يفسر تباطؤ إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية في العقد الماضي.

ان أحد الأسباب الكامنة وراء تشجيع الحكومات لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر *FDI* هو اعتقادها بأثر تلك التدفقات في استقطاب التقنيات الحديثة، ومن ثم أثرها على نمو الإنتاجية. وتشير النتائج بداية أنه في بعض الحالات - الصناعات ذات التقنية المتوسطة - هناك دليل على وجود ذلك الانتشار للبحوث والتطوير الأجنبي. بيد أن تلك الانتشارات لم تنعكس على الصناعة أو حتى الفروع بنمو ثابت للإنتاجية. فنمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية كان متناقصاً أو أنه في معظم الأحيان غير ملموس وخاصة في قطاع الصناعة التحويلية والصناعات العالية التقنية كما يتضح أيضاً في الفصل السابق، أما الصناعات المتوسطة التقنية فتتسم بضآلة نمو الإنتاجية

فيها. لذا فإن النتائج تبين أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في علاج مشكلة انخفاض إنتاجية الصناعة التحويلية الأردنية.

وعليه تؤكد النتائج فرضية الدراسة الثالثة من أن آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية وان كانت ضئيلة، إلا أن ذلك قد لا يشمل نفس الأثر على الفروع المختلفة المكونة للصناعة التحويلية، لذا فإن التحليل على المستوى التفصيلي للصناعة سمح لنا بتحديد أدق نسبياً لهذه الآثار على الصناعة.

٤ - ٤ تحليل قرارات المنشئات الأجنبية في اختيار إستراتيجية الدخول للصناعة التحويلية الأردنية

تم الإشارة فيما سبق، إلى أن المنشئات الأجنبية تلجأ للاستثمار الأجنبي المباشر عندما تجد بعض المزايا من استثمارها بالخارج. فتملك هذه المنشئات لمزايا الملكية تدفعها إلى التوسع القومي والدولي.

كما أن المنشأة التي تلجأ للاستثمار الأجنبي المباشر عليها اتخاذ القرار فيما يتعلق بالإستراتيجية الاستثمارية "أي طريقة الدخول" التي تتبعها المنشأة في الدولة المضيفة.

وتؤكد أدبيات الدراسة أن تكلفة التبادل هي المحدد الرئيس المؤثر على قرار المنشأة متعددة الجنسيات بطريقة دخولها للدولة المضيفة، كما أن مزايا المنشأة هي أحد العوامل المهمة في توضيح عملية اختيار المنشئات المتعدية للجنسيات لقرار طريقة الدخول (*Sun, 1999*).

من جانب آخر، تسمح إستراتيجية الدخول للمنشأة الأجنبية بمستويات مختلفة من السيطرة والإشراف على الموارد. فإستراتيجية الملكية الكاملة يسمح للمنشأة الأم تحكماً مطلقاً على الفرع، أما المشاريع المشتركة فهي إستراتيجية تسهل الوصول إلى السوق المحلي وكذلك لموارد الدولة المضيفة، وفي الوقت نفسه تسمح للمنشأة الأم بالسيطرة على العمليات المختلفة للإنتاج وعملية اتخاذ القرار للمنشأة محلياً.

لذلك ستركز هذه الدراسة التطبيقية على الصناعات التحويلية الأردنية، وعلى بيانات مقطعية تشمل على ٢٠ منشأة أجنبية عاملة في الصناعة التحويلية الأردنية. كما أن الباحث سيقوم باختيار عام ٢٠٠٦ ويحاول تقييم كيف أن خصائص المنشأة ستحدد قرارات المنشأة فيما يتعلق بالاستثمار في الصناعة الأردنية سواء من خلال المشروع المشترك *Joint Venture* أو من خلال التملك *Acquisition*.

٤ - ٤ - ١ نموذج التحليل القياسي

لتحقيق الغرض أعلاه يمكن استخدام نموذج *Binary Logit*، فهو أسلوب جيد لتحليل النماذج التي يأخذ فيها المتغير التابع خيارين منفصلين. إذ يأخذ المتغير التابع Y القيمة (١) في حالة خيار المنشأة بالتملك، والقيمة (٠) في حالة خيار الاستثمار المشترك.

وعليه يمكن وصف هذا النموذج على النحو الآتي (*Manzanilla, 2004*):

$$Entry \;\; Mode = b_0 + b_1 Log \;\; Asset + b_2 Effic + b_3 Inter + b_5 Performonce + b_6 Location + e_t \quad ...(5)$$

ويمكن أن نعبر عن النموذج السابق على النحو الآتي:

$$E.M \;=\; \frac{1}{1 \;+\; \exp^{-y}}$$

حيث أن:

$E.M$: خيار طريقة الدخول.

$$Y \;= b_0 \;+ b_1 \; X_1 \;\; + b_2 \;\; X_2 + \;\; .... \;\; + e$$

أو:

$$Y \;=\; \frac{1}{1 + e^{-\left(a \,+\, bx\right)}}$$

حيث أن:

Y:التحويل اللوجستي *Logit*.

X_i: المتغيرات المستقلة.

$b\,i$: معاملات المتغيرات المستقلة.

b_0 : الحد الثابت.

e: حد الخطأ.

وفيما يلي توضيحاً لمزايا المنشأة الأجنبية المراد استخدامها:

١. **لوغاريتم الأصول *Log Asset***: تُعبِّر عن إجمالي الأصول، ويستخدم هذا المتغير كتقريب لمتانة أصول المنشأة *Asset Power*، فالمنشئات الكبيرة تمتلك مزايا احتكارية على بعض أصولها.

٢. **الكفاءة *Efficiency***: و تُعبِّر عن كفاءة المنشأة، ويهدف هذا المتغير لتوضيح آثار المعرفة الإدارية، ويمكن الحصول على هذا المتغير من خلال نسبة إجمالي الإنتاج إلى عدد الموظفين في المنشأة.

٣. **العالمية *International***: وهو مقياس للخبرة الإدارية الدولية بالأسواق الأجنبية، ويمكن الحصول عليه من خلال عدد الفروع التي أسستها المنشأة الأم حول العالم.

٤. **الأداء *Performance***: وتُعبِّر عن القدرة على صنع الأرباح، ويمكن الحصول عليه من خلال نسبة صافي الدخل إلى إجمالي الأصول.

٥. الموقع الجغرافي ***Location***: وهو متغير وهمي يوضح أثر المسافة بين دولة الأم للمنشأة الأجنبية والأردن. ويأخذ الرقم (١) إذا كانت الدولة من ضمن الدول العربية أو دول الشرق الأوسط، ويأخذ الرقم (٠) غير ذلك.

٥. **طريقة الدخول *The entry mode***: ويمثل المتغير التابع والذي يعبر عن إستراتيجية الدخول، ويأخذ القيمة (١) إذا كانت إستراتيجية المنشأة هي التملك، والقيمة (٠) إذا كانت الإستراتيجية الاستثمارية للمنشأة هي المشاريع المشتركة.

والجدول التالي يلخص الأثر المتوقع للمتغيرات المستقلة كمحدد لنمط دخول المنشأة:

المتغير المستقل	طريقة الدخول المتوقعة	الأثر المتوقع
Asset	التملك	+
Efficiency	التملك	-
International	التملك	-
Performance	*التملك*	+
Location	*التملك*	-

٤ - ٤ - ٢ *مصادر البيانات المستخدمة في النموذج*

لتحليل قرار طريقة دخول *المنشئات الأجنبية* للصناعة الأردنية سوف يتم استخدام بيانات مقطعية شملت ٢٠ منشأة أجنبية عاملة في الصناعة التحويلية الأردنية خلال عام ٢٠٠٦. البيانات لهذا التحليل تم الحصول عليها من دائرة مراقبة المنشئات في وزارة الصناعة والتجارة وكذلك بعض المواقع التي تزود تقارير سنوية عن البيانات المالية للشركات. كما تم الحصول على بيانات الاندماج والتملك في الأردن أيضاً من وزارة الصناعة والتجارة في الأردن، وبناءً عليها تم تحديد المنشئات الأجنبية الداخلة في عينة الدراسة.

٤ -٤ -٣ *نتائج التقدير القياسي للنموذج*

لتحليل نمط استثمار المنشئات الأجنبية في الصناعة التحويلية الأردنية، فقد تم تقدير نموذج *Binary Logit*، وباستخدام بيانات مقطعية شملت على ٢٠ منشأة أجنبية عاملة في الصناعة التحويلية الأردنية، وقد تم التوصل إلى معاملات الأثر الحدي للتغير في وحدة واحدة في المتغير X كما يتضح من الجدول رقم (٤١). فالمعامل الموجب يشير إلى أن المتغير X سوف يزيد احتمالية المشاريع المشتركة "أي أن Y=١"، أما المعامل السالب فيشير إلى تقليل احتمالية المشاريع المشتركة.

ومن النتائج المبينة في الجدول رقم (٤١) يلاحظ الآتي:

١- وجود آثار ذات دلالة إحصائية بأن الكفاءة الأكبر للمنشأة، وزيادة عدد فروع المنشأة الأم، والقرب سوف يزيد احتمالية لجوء المنشئات الأجنبية إلى استخدام إستراتيجية التملك للشركات المحلية بدلا من إستراتيجية المشاريع المشتركة.

جدول رقم (٤١). خيار المنشئات الأجنبية بنمط دخولها للصناعة التحويلية الأردنية

المتغير التابع	معامل الانحدار	الخطأ المعياري	إحصائية t	قيمة p	الأثر الحدي	معامل التحديد المصحح $\bar{R}^2$
b_0	-7.0235	10.3403	-.6792	.497		.4521
LogAsset	.3430	.04509	.7608	.447	.042185	
Effic	-.55049E-6	.340469E-6	-1.6168	.106**	6.7684E-8	
Inter	-.0254	.01429	-1.7779	.075*	.003125	
Performance	1.2732	2.3472	.5424	.588	.1565	
Loct	-2.7886	1.3144	-2.1215	.034*	8.0332	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%   ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

٢- تدعم هذه النتيجة الاعتقاد الموجود في نظرية المنشأة؛ بأن المنشئات الأجنبية على استعداد أن تستخدم المزايا التي تمتلكها؛ ما دامت قادرة على إدارة وحماية أصولها الملموسة وغير الملموسة.

٣- تميل المنشئات ذات الكفاءة العالية، والخبرة الدولية، والقريبة من الأردن إلى إستراتيجية تملك المنشئات المحلية بدلاً من إستراتيجية المشاريع المشتركة مع تلك المنشئات. وهذا يؤكد

أن المنشئات الأجنبية تقوم بحماية مزاياها التنافسية، وأنها غير مستعدة لنشرها إلى المنشئات المحلية.

٤- تُعد المخاطرة والمسافة الجغرافية والاختلافات الثقافية تحديات تواجهها إدارة المنشئات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تؤثر على إستراتيجية الاستثمار في الدولة المضيفة. وتشير الدراسة إلى أنه يمكن ربط خيار طريقة الدخول واحتمالية حصول المنشئات المحلية على الآثار الانتشارية، إلا أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الأردنية يأخذ شكل التملك، وهذا يؤكد مرة أخرى أن المنشئات الأجنبية تحمي مزاياها التنافسية، في ظل استثمار مزايا الأردن والتي تبرر للشركات الأجنبية المخاطر والتكاليف في الخارج (كما تنص عليها النظرية الانتقائية للشركات متعددة الجنسيات للعالم دنينج).

٥- يعتقد الباحث أن ذلك يتناغم مع النتائج التي تم التوصل إليها من ضعف الآثار غير المباشرة للبحوث والتطوير الأجنبي في تحليل الصناعة التحويلية الأردنية. مما يسوغ للاعتقاد بأن تلك الآثار هي النتيجة الحتمية لإستراتيجية التملك التي تختارها عادة المنشئات ذات المزايا التنافسية الكبيرة.

وعليه تؤيد النتائج السابقة أن للاستثمار الأجنبي المباشر بعض الآثار الموجبة على الصناعة التحويلية، من حيث تحفيز التجارة الخارجية للأردن - نتيجة لوجود أثر مكمل للاستثمار على التجارة على مستوى الصناعة التحويلية وفروعها التقنية- ، إلا أن مساهمته في نمو الإنتاجية ما يزال محل تساؤل. كما أن عمليات الاندماج والتملك في هذه الصناعة يثير بعض التساؤلات حول جدوى سيطرة المنشئات الأجنبية على هذه الصناعة في ظل إستراتيجية التملك والاقتناء واحتكار القلة التي تمارسه هذه المنشئات.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

٥ - النتائج والتوصيات

٥-١ النتائـــــــج

أولاً: خلص الجانب الوصفي لهذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

١) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الأردن لم تخلق انتشاراً تقنياً كبيراً، ولم تنشئ آثاراً للتشابك، ولم تؤدي إلى تحديث التقنية. كما أن النقل الحقيقي للتقنية يتم بين المنشأة المالكة "الأم" وفروعها، وأن هذا النقل يوجه بشكل تجاري. لذا لا يوجد حافر لدى الشركات الأجنبية لنقل المعرفة ودعم الابتكارات في شركاتها التابعة إلا بالقدر الذي تتطلبه عملية إنتاج السلعة.

٢) بالرغم من تطور مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة والصادرات الأردنية، إلا أن الاستثمار المحلي الأردني بالمقابل قد ساهم بحوالي ٧٣% من القيمة المضافة للصناعة التحويلية عام ٢٠٠٦، كما أنه ساهم بحوالي ٦٥% من الصادرات الأردنية لنفس العام. وعليه يمكن القول أن الشركات المحلية قد فسرت معظم ناتج الصناعة التحويلية والصادرات الأردنية.

٣) أن ارتفاع الاستثمارات المحلية المباشرة بنسبة ١% يرافقها ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٠,٢%، في المقابل إذا ارتفعت التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة بنسبة ١% فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ترتفع بنسبة ٠,٠٠٨%. كما أن العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار تعد أقوى عند إدراج الاستثمار المحلي مع الأجنبي.

ثانياً: باستخدام نموذج الجاذبية القياسي تم تقييم العوامل المؤثرة على توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الصناعات التحويلية والدول المستثمرة في الأردن، حيث ظهرت النتائج الآتية:

١. أن المكونين الأساسيين لمعادلة الجاذبية –أي الناتج المحلي الإجمالي والتقارب- محددين مهمين لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الصناعات التحويلية، مما يؤكد انسجام أسلوب نموذج الجاذبية على تحليل محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة التحويلية وفروعها.

٢. يوجد اختلاف مهم فيما يتعلق بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر الفروع المختلفة للصناعة التحويلية، حيث يتضح الآتي:

أ- أن القطاع الوحيد الذي يملك محددات ذات دلالة إحصائية مشابهة للمحددات على مستوى الصناعة التحويلية ككل هو قطاع المنسوجات والملابس ودباغة الجلود.

ب-أن محددي تكاليف رأس المال وحجم القطاع يظهران أنهما ذوا دلالة إحصائية في ثلاث صناعات، ولكن لا توجد دلالة إحصائية للقطاعات الخمس الأخرى.

ج-تعد تكاليف العمل عاملا مهما كمحدد لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم فروع الصناعة التحويلية باستثناء فرع صناعة المنتجات اللافلزية. بيد أن التنافسية والتي تم قياسها من خلال حجم القطاع في دولة الأم المستثمرة، وتكلفة رأس المال يظهران أنهما محددين مهمين في عدد محدود من الفروع الصناعية.

د- أن متغير المسافة ليس ذو دلالة إحصائية عالية دائماً بالرغم من أنه سالب في جميع السيناريوهات.

وعليه تؤكد النتائج فرضية الدراسة الأولى بعدم انسجام محددات الاستثمار الأجنبي المباشر عبر فروع الصناعة التحويلية، وأنه من غير الممكن الاستدلال إلى محددات الفروع المختلفة للصناعة التحويلية من خلال محددات الصناعة التحويلية على المستوى الكلي.

ثالثاً: باستخدام التحليل القياسي تم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على التجارة الخارجية الأردنية، حيث بيّنت النتائج ما يلي:

أ- <u>أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات</u>

١. أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشر في زيادة الصادرات على مستوى الصناعة التحويلية، وفروعها المنخفضة والعالية التقنية. حيث بلغت القيمة المقدرة لتلك التأثيرات نحو (٠,١٣٩١) و (٠,١٩٧١) و(٤,٤٥٦٥) نقطة مئوية على التوالي. ولكن يلاحظ أن الصادرات لم تنمو بشكل تناسبي مع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويرجع ذلك إلى السلوك غير المرن لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات.

٢. وجود أثر موجب وذو دلالة إحصائية للإعانات على الصادرات على مستوى الصناعة التحويلية، وفروعها المنخفضة التقنية، مما يسوغ للاعتقاد أن برامج تحديث وتطوير المشاريع الصناعية قد تنجح في زيادة الناتج من خلال إيجاد الحافز لاستقطاب التقنية.

مما يساهم في تحسين كفاءة العملية الإنتاجيـــة، وزيـــادة تنافـــسية الـــصناعة الأردنيـــة وصادراتها.

٣. وجود علاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لمعامل منظمة التجارة العالميـــة فـــي زيـــادة الصادرات على مستوى الصناعات التقنية الثلاث. وعليـــه يمكـــن القـــول أن للـــسياسة التجارية أثر موجب على العلاقات التجارية على مستوى الصناعة التحويلية وفروعها.

وعليه تؤكد النتيجة السابقة أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والصادرات في الغالب هي علاقة تكاملية، ولكنها غير متبادلة ضمنياً. يضاف إلى ذلك أن العلاقة التكاملية وفـــي ظـــل الدلالة الإحصائية للاتفاقات التجارية في جميع التحليلات يظهر أن الشركات الأجنبيـــة تـــستثمر مزايا الموقع الأردني، وفي الوقت نفسه تسمح لها الاتفاقيات التجارية بتزويد الأســـواق القريبـــة للأردن

إن مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الأردنية على مـــستوى إجمـــالي الصناعة التحويلية وفروعها المنخفضة والعالية التقنية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) تشير إلـــى أن الصادرات تتطور وتنمو بنفس الاتجاه الذي يتطور وينمو فيه الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني نظراً لأن الشركات الأجنبية لا تستثمر لتزويد السوق المحلي فحسب، وإنما أيضاً لتزويد السوق الخارجي. مع ملاحظـــة حـــصول الـــشركات الأجنبية على مزايا السياسة التجارية المفتوحة في تزويد الأسواق المحلية والخارجية.

ب - <u>أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات</u>

١. أن العلاقة سالبة وذات دلالة إحصائية لتعريفة المستوردات علـــى مـــستوى الـــصناعة التحويلية، وفروعها المنخفضة والمتوسطة التقنية. حيث بلغـــت القيمـــة المقـــدرة لتلـــك التأثيرات نمى التأثير (-٠,٠٠٢٤) و (-٠,٠٠١٦) و (-٠,٤٩٢٠) على التوالي. ويشير ذلك إلى أن تعريفات الصناعة التحويلية توفر حماية فعّالة ضد المستوردات، مما ســـوغ للاعتقاد بأن تعريفة الحماية الجمركية للمستوردات قد تؤثر إلى حد ما علـــى قـــرارات الشركات الأجنبية للاستثمار في الأردن.

٢. أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء الاستثمار الأجنبي المباشـــر فـــي زيـــادة المستوردات على مستوى الصناعة التحويلية، وفروعها المنخفضة التقنية، حيث بلغـــت

القيمة المقدرة لتلك التأثيرات نحو (٠,٠٩٥٩) و (٠,٠٣٦١٥) على التوالي. مما يشير إلى أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات هي علاقة تكاملية، ويمكن تفسير هذا الأثر بالتجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة *Intra-Firm Trade* التي تقوم بها الشركات الأجنبية كما وثقته العديد من الأدبيات حول العالم (*Hannel, 2000; Hejazi & Safarian, 2001*).

٣. لا يوجد دليل على علاقة تكاملية أو إحلالية بين الاستثمار الأجنبي المباشر ومستوردات الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية، ويعزى ذلك إلى المستويات المتزايدة لتسهيلات التجارة الداخلية ضمن الشركات نفسها؛ والتي وفرتها الاتفاقيات التجارية.

٤. أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لإبطاء قيم المستوردات في زيادة مستوردات الصناعة التحويلية وفروعها التقنية الثلاث. مما يوضح أن قرار الشركات الأجنبية تبنى على الخبرات السابقة المتراكمة لديها.

٥. أن العلاقة موجبة وذات دلالة إحصائية لأثر منظمة التجارة العالمية في زيادة مستوردات الصناعة التحويلية وفروعها التقنية الثلاث. وتشير معنوية هذا الأثر إلى أن التجارة الداخلية ضمن المنشأة الواحدة تم تنشيطها من خلال سياسة الانفتاح التجاري التي تبناها الأردن منذ مطلع التسعينات.

إن مطابقة نتائج هذا النموذج على واقع الحال في الصناعة الأردنية خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) تشير إلى أن المستوردات تتطور وتنمو بنفس الاتجاه الذي يتطور وينمو فيه الاستثمار الأجنبي المباشر في معظم الصناعات التحويلية. وذلك ينسجم مع واقع الحال في الاقتصاد الأردني نظراً لأن الاستثمار الأجنبي المباشر يُعدّ من المصادر الأساسية لتوفير الإمكانات المادية اللازمة والمستخدمة في عملياته الإنتاجية، وبطبيعة الحال يؤمل من هذه الاستثمارات أن تؤدي إلى وجود الأثر الإيجابي وتزيد من درجة المنافسة ومستويات الكفاءة الإنتاجية لعوامل الإنتاج المحلية.

كما أنه لأمر منطقي أن تكون هناك علاقة إيجابية " طردية" ما بين معدل نمو الاستثمار الأجنبي ومعدل نمو المستوردات نظراً لتخلف الهيكل الإنتاجي لقطاع الصناعة التحويلية، إضافة إلى ضعف الترابط الصناعي المحلي، الأمر الذي أدى إلى اعتماد قطاع الصناعة التحويلية على المستوردات بدرجة كبيرة، وذلك من خلال ارتفاع المحتوى الاستيرادي للصناعات التحويلية، إذ بلغت نسبة مشتريات إجمالي مستلزماتها السلعية المستوردة (٧٦,٧%) من إجمالي مشتريات

الصناعات التحويلية، في حين بلغت نسبة إجمالي مستلزماتها السلعية المحليـــة (٢٣,٣%) عـــام ٢٠٠٦.

رابعاً: باستخدام التحليل القياسي تم تقدير أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية، حيث ظهرت النتائج الآتية:

١- يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية للاستثمار المحلي في البحث والتطوير في تحفيز نمـــو الإنتاجية الكلية على مستوى الصناعة التحويلية، وفروعها التقنية الثلاث. وهذا يعني أن نمو الإنتاجية الكلية خلال فترة الدراسة يُعزى أساساً إلى الشركات والاستثمار المحلي.

٢- عدم وجود دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي في البحث والتطوير على مـــستوى الـــصناعة التحويلية، وفروعها العالية التقنية. مما يسوغ للاعتقاد أولاً بعدم وجود آثار انتـــشارية مـــن الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية، وثانياً لجوء الشركات الأجنبيـــة لحمايـــة ميزاتهـــا التنافسية "المعرفة".

٣- وجود أثر موجب ذو دلالة إحصائية للاستثمار الأجنبي في البحث والتطوير في تحفيز نمـــو الإنتاجية على مستوى الصناعات المنخفضة والمتوسطة التقنية. ولعل ذلك يرجع أساساً إلـــى تدفقات الاستثمار الأجنبي منذ نهاية التسعينيات الناتجة عن بعض اتفاقيات الاستثمار التي تم توقيعها بين الشركات الأجنبية وبعض الشركات المحلية في هذه الصناعات.

٤- عدم وجود دلالة إحصائية للاستثمار المباشر في نمو الإنتاجية الكلية على مستوى الـــصناعة التحويلية، وفروعها المتوسطة التقنية.

٥- وجود أثر سالب وذي دلالة إحصائية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر في نمو الإنتاجية الكلية على مستوى الصناعات المنخفضة التقنية. وهذا يعني تباطؤ الإنتاجية الكلية لهذه الصناعات. ويعزي البعض ذلك إلى أن زيادة تدفقات الاســـتثمار الأجنبـــي المباشـــر فـــي الـــصناعات المنخفضة التقنية هو نتيجة لاندماج الصناعات تحت سيطرة الاستثمار الأجنبـــي فـــي هـــذه الصناعات، مما ساهم في نمو غير منسجم للإنتاجية الكلية في ظل القوة الاحتكاريـــة لهـــذه الشركات. فهدف هذه الشركات تعظيم أرباحها، لذا لا يتوقـــع أن تتحـــرك نفقـــات البحـــث والتطوير مع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

٦- وجود أثر سالب ومعنوي لمنظمة التجارة العالمية على مستوى نمو إنتاجية الصناعة التحويلية، مما يسوغ للاعتقاد بتباطؤ في نمو الإنتاجية للصناعات التحويلية مع بداية العقد الحالي.

٧- بعد استبدال المتغير الوهمي لمنظمة التجارة العالمية بالقيم الفعلية للتجارة الخارجية، تبيّن الآتي:

أ- وجود أثرين موجبين ومعنويين لمتغيري الاستثمار المحلي في البحث والتطوير وقيم التجارة على مستوى الصناعات العالية التقنية، بمعنى أن الشركات المحلية في هذه الصناعات قادرة على خلق آثار انتشارية.

ب- عدم معنوية الاستثمار الأجنبي المباشر واستثماراته في البحث في تحفيز نمو الإنتاجية الكلية في الصناعات العالية التقنية. مما يسوغ للاعتقاد بضآلة الآثار الانتشارية لأنشطة البحث والتطوير الأجنبية. يضاف إلى ذلك أن الأثر الموجب والمعنوي للاتفاقيات التجارية في هذه الصناعات؛ يشير إلى أن الشركات الأجنبية تحصل على تستثمر المزايا الجغرافية للأردن، وأنها تنتج ليس للسوق المحلي فحسب، وإنما للأسواق الخارجية وبخاصة العربية. كما أن تزايد التجارة الخارجية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤيد استثمار الشركات الأجنبية لمزايا الموقع، إضافة لاستثمارها المزايا التي تمتلكها مع ضآلة احتمالية نشرها إلى الشركات المحلية -كما تنص عليها النظرية الانتقائية للشركات متعددة الجنسيات-. ولعل ذلك ما يفسر تباطؤ إنتاجية قطاع الصناعة التحويلية في العقد الماضي.

لذا تبين النتائج أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يسهم في علاج مشكلة انخفاض إنتاجية الصناعة التحويلية الأردنية.

وعليه تؤيد النتائج السابقة فرضية الدراسة الثالثة من أن الآثار الانتشارية للاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية وان كانت غير معنوية، إلا أن ذلك قد لا يشمل نفس الأثر على الصناعات المختلفة المكونة للصناعة التحويلية، لذا فإن التحليل على المستوى التفصيلي للصناعة يسمح بتحديد أدق نسبياً لهذه الآثار على الصناعة التحويلية.

خامساً: باستخدام التحليل القياسي تم تحليل قرار الشركات الأجنبية بطريقة دخولها، حيث ظهرت النتائج الآتية:

١- وجود آثار ذات دلالة إحصائية بأن الكفاءة الأكبر للمنشأة، وزيادة عدد فروع المنشأة الأم، والقرب سوف يزيد احتمالية لجوء الشركات الأجنبية إلى استخدام إستراتيجية التملك للشركات المحلية بدلا من إستراتيجية المشاريع المشتركة. وهذه النتيجة تدعم الاعتقاد الموجود في نظرية المنشأة؛ بأن الشركات الأجنبية على استعداد أن تستخدم المزايا التي تمتلكها؛ ما دامت قادرة على إدارة وحماية أصولها الملموسة وغير الملموسة.

٢- تميل الشركات ذات الكفاءة العالية، والخبرة الدولية، والقريبة من الأردن إلى إستراتيجية تملك الشركات المحلية بدلاً من إستراتيجية المشاريع المشتركة مع تلك الشركات. وهذا يؤكد أن الشركات الأجنبية تقوم بحماية مزاياها التنافسية، وأنها غير مستعدة لنشرها إلى الشركات المحلية.

٣- تُعد المخاطرة والمسافة الجغرافية والاختلافات الثقافية تحديات تواجهها إدارة الشركات الأجنبية، وفي الوقت نفسه تؤثر على إستراتيجية استثمار الشركات في الدولة المضيفة. وتشير الدراسة إلى أنه يمكن ربط خيار طريقة الدخول واحتمالية حصول الشركات المحلية على الآثار الانتشارية، إلا أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعة الأردنية يأخذ شكل التملك، وهذا يؤكد مرة أخرى أن الشركات الأجنبية تحمي مزاياها التنافسية، في ظل استثمار مزايا الأردن والتي تبرر للشركات الأجنبية المخاطر والتكاليف في الخارج (كما تنص عليها النظرية الانتقائية للشركات متعددة الجنسيات للعالم دنينج).

٤- يعتقد الباحث أن ذلك يتناغم مع النتائج التي تم التوصل إليها من ضعف الآثار غير المباشرة للبحوث والتطوير الأجنبي في تحليل الصناعة التحويلية الأردنية. مما يسوغ للاعتقاد بأن تلك الآثار هي النتيجة الحتمية لإستراتيجية التملك التي تختارها عادة الشركات ذات المزايا التنافسية الكبيرة.

وعليه تؤيد النتائج تحليل آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاع الصناعة التحويلية الأردنية وجود بعض الآثار الموجبة للاستثمار الأجنبي المباشر، من حيث تحفيز التجارة الخارجية للأردن، إلا أن ذلك يمكن أن يُعزى أساساً إلى سياسة الانفتاح التجاري والتي كان لها أثر كبير على تجارة الأردن الخارجية. ويؤكد ذلك العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي

المباشر والتجارة (الصادرات والمستوردات) في الصناعة التحويلية، في ظل الأثر الموجب ذو الدلالة الإحصائية لاتفاقيات التجارة الحرة (*WTO*).

إلا أن مساهمته في نمو الإنتاجية ما يزال محل تساؤل. كما أن عمليات الاندماج والتملك في هذه الصناعة يثير بعض التساؤلات حول جدوى سيطرة الشركات الأجنبية على هذه الصناعة في إستراتيجية التملك والاقتناء واحتكار القلة التي تمارسه هذه الشركات.

٥ - ٢ التوصيـــــــــات

وبناءً على ما تقدم من نتائج يمكن اقتراح التوصيات الآتية:

١. يتطلب من الإستراتيجية الوطنية للاستثمار أن تتمايز عبر الصناعات والدول المستثمرة، لذا يجب أن تهدف هذه الإستراتيجية إلى توجيه الاستثمارات نحو قطاع الصناعة التحويلية وخاصة نحو بناء الصناعات الإنتاجية والصناعات ذات القيمة المضافة العالية. والى توفير الحوافز المالية وغير المالية للمشروعات التي توفر فرص عمل ذات قيمة مضافة عالية وترفع مستوى معيشة المواطن الأردني، وتهيئ البيئة الاستثمارية لقطاعات غير تقليدية تستخدم الأيدي العاملة الأردنية.

٢. العمل على توسيع سياسات التجارة الحرة. فتجارة السلع الإنتاجية والتقنية يمكن أن تولد معرفة لبيئة الأعمال المحلية، وتعزز الثقة بين شركاء الأردن التجاريين، والذين قد ينتقلون لاحقا لإنتاج هذه السلع محلياً في شكل استثمارات أجنبية طويلة الأجل. ويعزز ذلك العلاقة التكاملية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية.

٣. ضرورة تعديل وتطوير النظم والتشريعات المنظمة للعملية الاستثمارية والتي لا تتلاءم وسياسة الانفتاح الاقتصادي والقطاعات التي ترغب الحكومة بتحريرها، ولا بد من توحيد المرجعيات القانونية والحكومية التي يتعامل معها المستثمر.

٤. دعم الصناعات المحلية، بالتوازي مع توسيع اتفاقيات التجارة الحرة والتي لها أثر كبير على تدفقات رأس المال الأجنبي إلى الصناعة التحويلية الأردنية.

٥. إعداد خارطة استثمارية تضم شراكات بين الاستثمار المحلي والأجنبي (خلط التقنية برأس المال)، والعمل على تطوير السياسات التي تشجع المشاريع المشتركة، كما أن على هذه السياسات أن تحسن برامج دعم البحوث والتطور، وأن تدعم اتفاقيات التجارة الحرة والسياسات البيئية.

٦. الاستمرار في سياسة الباب المفتوح. فالاستثمار الأجنبي المباشر -في ظل اقتصاد ذي توجه تصديري- وقدرته على استثماره مزايا الموقع الأردني، سوف يحسن الميزان التجاري للصناعات التحويلية.

٧. الاستمرار في دعم البحوث والتطوير في استثمارات الصناعة التحويلية. على افتراض أن برامج دعم البحوث المحلية سوف يساهم في تقليل الاعتماد على التقنية الأجنبية، كما أنه قد يساهم في زيادة تنافسية الشركات المحلية.

٨. العمل على زيادة تنافسية الصناعات المتوسطة والعالية التقنية بالتوازي مع تشجيع تدفقات الاستثمار الأجنبي إليها.

٩. على الشركات المحلية محاولة الاستفادة من المزايا الانتشارية للشركات الأجنبية، في ظل دعم أنشطة البحوث والتطوير من أجل زيادة تنافسية هذه الشركات.

١٠. على صانع القرار تشجيع وتقديم الحوافز للشركات المحلية والأجنبية التي ترغب بالعمل ضمن المشاريع المشتركة والتي يخالطها نسبة عالية من التقنية وأساليب الإدارة الحديثة.

١١. أن تنظر الحكومة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر FDI من منظور واقعي. فالشركات الأجنبية لن تحل محل الجهود المحلية، وإنما يمكن أن تساعد في الوصول إلى الأصول الملموسة وغير الملموسة، وأن يكون لها دوراً مساعداً فحسب للاستثمار المحلي.

١٢. أن تقوم السياسات الاستثمارية على تعظيم المساهمة الإيجابية للاستثمار الأجنبي المباشر في مجال التنمية والتطوير. كما أن عليها أن تعمل على تقليل تأثيراته السلبية، ولتحقيق ذلك يجب توفير بنية تحتية مناسبة. وتوفير عمالة متعلّمة وماهرة. والتركيز على تشجيع الاستثمارات. وإيجاد شراكات بين القطاعين العام والخاص هدفها تقوية فرص الشركات المحلية للاندماج وتحسين قدرة الصناعة التحويلية. وإيجاد تعاون ذو أساس تقني بين الشركات الأجنبية والمحلية. وتقليل العوائق البيروقراطية وتبسيط الأنظمة الضريبية والجمركية. ومراقبة عمليات الاندماج والتملك. وفرض سياسات المنافسة الفعّالة. وتبني المعايير البيئية ومعايير العمل. والمحافظة على الاستقرار والأمن.

١٣. أن تستغل القنوات الأخرى للحصول على التقنية، وبخاصة اتفاقيات التراخيص، ومستوردات السلع الرأسمالية، والتعليم والتدريب الأجنبي، والمجلات التقنية والتسويقية.

١٤. توجيه الدعم لتنمية رأس المال البشري، وتحسين ضعف التعليم والتدريب المحليين في جميع المراحل، وتوجيه الجهود لتقوية المؤسسات التعليمية والتقنية الحالية، مستهدفين الوصول إلى مقاييس دولية مقبولة لتلك المؤسسات.

المراجع

المراجع العربية

-إبراهيم، عبد الوهاب (١٩٩٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على التنمية الاقتصادية في مصر خلال الفترة ١٩٧٤-١٩٩٠**، رسالة ماجستير، الإسكندرية، ص ص ١٢-١٣.

-أبو قحف، عبد السلام (١٩٨٨)، **اقتصادبات الاستثمار الدولي: تحليل سياسات الاستثمار الأجنبي في الدول النامية**، المكتب العربي الحديث، القاهرة.

-أبو قحف، عبد السلام (١٩٨٩)، **نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية**، مؤسسة شباب الجامعة، ص ١٧٤-١٧٦.

-أبو ليلى، زياد (٢٠٠٥)، **أثر الاستثمار الأجنبي المباشر والمستوردات على النمو الاقتصادي: دراسة تطبيقية على الأردن للفترة ١٩٧٦-٢٠٠٣**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الأردن.

-آغا، عماد (٢٠٠٢)، **الاستثمار الأجنبي في الأردن: مجاله ومحدداته خلال الفترة ١٩٧٠-١٩٩٩**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان/ الأردن.

-الأمم المتحدة (٢٠٠٣)، **سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الأسكوا: تحسين مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر وتعبئة المدخرات المحلية مع دراسات حالات الأردن والبحرين واليمن**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، واشنطن.

-الأمم المتحدة (٢٠٠٦)، **نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر في قطاعات مختارة: حالة تجمعات الشركات الصغيرة والمتوسطة في صناعتي الأغذية الزراعية والملابس**، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واشنطن.

-البنك الدولي، **تقرير الاستثمار في العالم** ، أعداد مختلفة.

-البنك المركزي الأردني، **النشرة الإحصائية الشهرية**، أعداد مختلفة.

-الخشمان، هيثم (٢٠٠٦)، **مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي في اقتصاد منفتح:حالة الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الأردن.

-العتيبي، قدري (٢٠٠٤)، **أثر الاستثمار الأجنبي على أداء الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان المالي خلال الفترة ١٩٨٨-٢٠٠٢**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق/ الأردن.

-العزام، نضال (١٩٩٤)، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الأردن.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار (١٩٩٩)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية**، سلسلة الخلاصات المركزة، الكويت، ص ٢.

-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، **تقرير مناخ الاستثمار**، أعداد مختلفة.

-المحتسب، بثينة (٢٠٠٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن. بحث غير منشور، القي في الملتقى الاقتصادي الأردني الأول**، جامعة آل البيت، الأردن.

-المنتدى الاقتصادي العالمي، تقرير التنافسية العالمي، أعداد مختلفة.

-بابكر، مصطفى (٢٠٠٤)، **تطوير الاستثمار الأجنبي المباشر**، برنامج أعده المعهد العربي للتخطيط بالكويت مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بمصر، ص ص ٢-٣.

-بنك مصر (١٩٩٩)، قضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان النامية: نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، **أوراق بنك مصر البحثية**، العدد ٢، ص ص ١٢-٢٢.

-داود، حسام (٢٠٠١)، **دور تجارة الأردن الخارجية في نمو وتطور قطاع الصناعة ١٩٦٨-١٩٩٨**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة/مصر

-سمارة، إحسان (٢٠٠٦)، تخطيط التجارة الخارجية واتساقها مع التخطيط على المستوى الوطني، **مجلة جامعة الزرقاء**، الأردن،العدد ١٢، ص ٧.

-سيف الدين، اشرف (٢٠٠٠)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والميزان التجاري المصري**. مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة/مصر.

-شبانة، أمينة (١٩٤)، **دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق**، المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين: تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق، القاهرة، ص٢.

-شحاته، محمد (١٩٩٩)، **الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية الاقتصادية في مصر (دراسة قطاع الصناعة)**، معهد التخطيط القومي: مركز العلاقات الاقتصادية الدولية، القاهرة/مصر.

-عبد السلام، رضا (٢٠٠٧)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة**: دراسة مقارنة لتجارب كل من شرق وجنوب آسيا مع التطبيق على مصر، المكتبة العصرية،مصر.

-عبد الغفار، هناء(٢٠٠٢)، **الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية**: **الصين نموذجا**، بيت الحكمة، بغداد.

-عجمي، هيل (١٩٩٩)، **الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية**: **الحجم والاتجاه والمستقبل**، مركز الإمارات للدراسات، أبو ظبي.

-عطيه،عبد القادر (٢٠٠٥)، **الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق**، الدار الجامعية، الإسكندرية.

-عوض، طالب (١٩٩٥)، **التجارة الدولية**، معهد الدراسات المصرفية، عمان.

-قاسم، منى (١٩٩٨)، **الشركات متعددة الجنسيات وأهميتها في الاقتصاد العالمي**، النشرة الاقتصادية، بنك مصر، العدد١، ص ٥٧.

-كمالي، أحمد (٢٠٠٤)، **نموذج قياس محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر**، مجلس الوزراء: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، القاهرة/مصر.

-كنونة، أمين (١٩٨٠)، **الاقتصاد الدولي**، الجامعة المستنصرية، بغداد.

-لطايفة، أمجد (١٩٩٦)، **الاستثمار الأجنبي ودوره في التنمية الاقتصادية في الأردن خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٤**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الأردن.

-محمد، أميرة (٢٠٠٥)، **الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البنية الاقتصادية العربية: دراسة مقارنة** ، الدار الجامعية، الإسكندرية/مصر.

-مرار، حنان (٢٠٠٦)، **تطور هيكل الاستثمار الأجنبي للفترة ١٩٥٠-٢٠٠٠: دراسة تطبيقية عن الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان/ الأردن.

-منتدى الحوار الاقتصادي(١٩٩٧)، **الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد المصري الفرص والمحاذير**. جامعة القاهرة، القاهرة/مصر.

-نور الدين، محمود (١٩٩٨)، الشركات **دولية النشاط والتقسيم الدولي الجديد للعمل**، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، القاهرة/مصر.

-هوان، جنك (٢٠٠٤)، **محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد/ الأردن.

References

-Aitken, B. and Harrison, A. (1999), **'Are There Spillovers from Foreign Direct Investment? Evidence from Panel Data for Venezuela'**, mimeo, World Bank, Washington, DC.

-Aitken, B.J and Harrison, A.E. (1999), "Do Domestic Firms Benefit from DFI? Evidence from Venezuela", **American Economic Review**, vol.89. PP.18-605.

-Anand, J. and Kougut, B. (1997), "Technological Capabilities of Countries, Firm Rivalry and FDI", **Journal of International Business Studies,** 28(3):445-65.

-Anderson, E. and Gatignon, H. (1986), "Modes of Foreign Entry: A Transaction Cost Analysis and Propositions, **Journal of Intrrnational Business Studies**, 17(3): 1-26.

-Bergstrand, H. (1990), "The Gravity Equation in International Trade: Some Microeconomic Foundations and Empirical Evidence",**Review of Economics and Statistics** 67 (3): 474–81.

-Bjorvatn, K., Kind, H., and Nordas, H. (2001), "The Role of FDI in Economic Development",**www.samfunnsforskning.no/files/file**17990_02_nopec_28_2

-Blomstorm, M. and Sjholm, F. (1999), 'Technology Transfer and Spillovers: Does Local Participation with Multinationals Matter? ', **European Economic Review** 43 (4-6): 915-23.

-Blomstrom, M. and Kokko, A. (1996), 'The Impact of Foreign Direct Investment in Host Countries: A Review of the Empirical Evidence', **World Bank Research Working Paper** No. 1745, World Bank, Washington, DC.

-Blomstrom, M.; Kokko, A. and Zejan, M. (2000), **Foreign Direct Investment: Firm and Host Country Strategies**, New York, N.Y. St. Martin,s Press, Inc.

-Blomstrom, M.; Lipsey, R. and Zejan, M. (1994), 'What Explains Developing Country Growth?' NBER Working Paper Series 4132, **National Bureau of Economic Research, Cambridge**, MA.

-Blonigen, B.A. (2001), "In Search of Substitution Between Foreign Production and Exports", **Journal of International Economics** 53, no. 1: 81-104.

-Borensztein, E.; De Gregorio, J. and Lee, W. (1998), 'How Does Foreign Direct Investment Affect Economic Growth?', **Journal of International Economics** 45(1): 115-35.

-Brenton, F.; Di Mauro, F. and Lucke, M. (1999); "Economic Integration and FDI: An Empirical Analysis of Foreign Direct Investment in the EU and in Central and Eastern Europe", **Empirica** 26, no. 2: 95-121.

-Brouthers, L., Werner, S., and Wilkinson, T. (1995), "The Aggregate Impact of Firms FDI Strategies on the Trade Balance of Host Countries", **Journal of International Business Studies**, 46 (second quarter): 359.

-Buckley, P. and Casson, M.)1996), "An Economic Model of International Joint Venture Strategy", **Journal of International Business Studies**, 27(5): 849-76.

-Buckley, P. and Casson, M.)1998), "Analysis Foreign Market Entry Strategies: Extending the Internalization Approach", **Journal of International Business Studies**, 29(3): 539-61.

-Casson, M (1985), **The Economic Theory of Multinational Enterprise**: Selected Papers, New York, MacMillan Press.

-Casson, M (1987), **The Firm and The Market, Studies on Multinational Enterprise and The Scope of the Firm**, Oxford, u.K: Basil Blackwell Ltd.

-Caves, R. (1974), "Multinational Firm, Competition, and Productivity in Host Country Markers". **Economica**, vol.41, P.P 176-63.

-Caves, R. (1996), **Multinational Enterprise and Economic Analysis**, Cambridge: Cambridge University Press

-Chang, Tang (1999), **What Mncs Will Find When They Invest Their Foreign Capital In China's Human Capital Mncs in China**, Regulation and Reality,University of Alabama.

-Coase, R. (1937), "The Nature of the Firm", **Economica**, 4(16): 21.

-De Mello, R. (1997), 'Foreign Direct Investment in Developing Countries and Growth: A Selective Survey', **Journal of Development Studies** 34(1): 1-34.

-Deardorff, A. (1998), **Determinants of Bilateral Trade: Does Gravity Work in a Neoclassical World?**, In The Regionalization of the World Economy, edited by Jeffrey A. Frankel. Chicago: University of Chicago Press, 722.

-Dijk, T. (2000), **License Contracts, Future Exchange Clauses, and Technological Competition**, European Economic Review 44: 1431-48.

-Dunning, J. (1973), "The Determinants of International Production", **Oxford Economic Papers**, Vol.25: 289-333.

-Dunning, J. (1981.), **International Production and the Multinational Enterprise**, London: George Allen and Unwin

-Dunning, J. (1998), **Globalization, Trade and Foreign Direct Investment**, Kidligton, Oxford: Elsevier Publications.

-Dunning, J. ,Kim, C. and Lin, j. (2001), "Incorporating Trade into the Investment Development Path: A Case Study of Korea and Taiwan", **Oxford Development studies** 29(2):145-54.

-Egger, P. (2000), "Economic Integration in Trade and Foreign Direct Investment: Dynamic Considerations of Potential and Adjustment", **Journal of International Relations and Development** 3, no. 2: 173-183.

-Evenett, S. J., and Keller, W. (1998), **On Theories Explaining the Success of the Gravity Equation**, NBER Working Paper, No. 6529, NBER, Cambridge, MA.

-Evenett, S.J., and Keller, W. (2002), "On Theories Explaining the Success of the Gravity Equation", **Journal of Political Economy** 110, no. 2: 281-316.

-Feinberg, E. and Majumdar, K. (2001), "Technology Spillovers from Foreign Direct Investment I the Indian Pharmaceutical Industry", **Journal of International Business Studies**, Vol. 32, No. 3, p. 421-437.

-Fontgage, L. (1999), **Foreign Direct Investment and International Trade: Complements or Substitutes?** Paris: OECD, Directorate For Science, Technology and Industry.

-Fontgage, L., Pajot, M.(1997), **How Foreign Direct Investment Affects International Trade and Competitiveness: An Empirical Assessment**, 17. Paris: OECD, Directorate For Science, Technology and Industry.

-Froot, K. (1993), **Foreign Direct Investment, Chicago**, U.S.A. and London: The University of Chicago Press.

-Gaston, N. and Nelson, D. (2001), I**ntegration, FDI and Labour Markets: Microeconomic Prespectives"**, 1-45.

-Gera, S., Gu, W., and Lee, F. (1999), **Foreign Direct Investment and productivity Growth: The Ganadian Host country Experience**, 30, Ottawa, Canada: Industry Canada, Reserch Publications Program.

-Girma, S.; Greenway, D. and Wakelin, K. (2001), **Host Country Effects of FDI in the U. K.?** In N. Pain (ed.) Inward Investment, Technological Change and Growth, Basingstake and Newyork: Palgrave, 104-121.

-Globerman, S. (1979), **FDI and "Spillover" Efficiency Benefits in Canadian Manufacturing Industry**.

-Gopinath, M.; Pick, D. and Vasavada, U. (1999), "Effects of FDI on Trade for U.S. Food Industry ", **Economica**, vol. 51, P.P 196-93

-Gopinath, M.; Pick, D. and Vasavada, U. (1999), "The Economics of Foreign Direct Investment and Trade with an Application to the U.S. Food Processing Industry", **American Journal of Agricultural Economics**, 81: 442-52.

-Graham, E. (1996), "The (Not Wholly Satisfactory) State of the Theory of Foreign Direct Investment and Multinational Enterprise", **Economic Systems** 20, No. 2-3: 183-206.

-Graham,E.,and Krugman, P. (1995), **Foreign Direct Investment in the United States**, 3rd ed. Washington D.C.: Institute for International Economics.

-Greene, W. (1993), **Econometric Analysis**. New York: Macmillan.

-Gujarati, D. (1995), **Basic Econometrics**", McGraw Hill, 3 ed. N.Y.

-Haddad, Mona. and Harrison, A. (1993), 'Are Their Positive Spillovers from Direct Foreign Investment? Evidence From Panel Data for Morocco', **Journal of Development Economics** No. 42: 51-74.

-Hanel, P. (2000), **R& D Interindustry and International Technology Spillovers and TFP Growth of Manufacturing Industry In Canada**, Doctor's thesis, University of Canada.

-Harris, R. (1999), **Determinants of Canadian Productivity Growth: Issues and Prospects**, 8. Ottawa, Ont: Industry Canada, Research Publications Program.

-Hassan, M. (2003), "FDI, Information Technology and Economic Growth In Mena Region. **www.erf.org.eg/eenthconf/trade-presenetd/kabair_hassan.pdf.**

-Heller, R. (1973), **International Trade: Theory and Empirical Evidence**. New Jersy, U.S.A.: Prentice Hall, Inc.

-Henderson, D.; Handy C., and Neff, S. (1996). "Globalization of the Processed Foods Market", Washington, D.C.: USDA-ERS, **Agricultural Economics Report,** No. 742.

-Herbertsson, T. and Zoega, G. (2002), **A Microstate with Scale Economies: The Case of Iceland**, P.24.

-Holland, D and Barrell, R., (2000).,"Foreign Direct Investment and Enterprise Restructuring in Central Europe", **Economics of Transition** 8, No. 2: 477-504.

-Hoshino, Y., and Siripaisalpipat, P. (1999), "Firm-Specific Advantages, Entry Modes, and Performance Japanese FDI in Thailand", **Japan and The World Economy**, 12(1):33-48.

-Hymer, S. (1960), (published 1976), **The International Operations of National Firms**, (Cambridge, MA, The MIT Press).

-Hymer, S. (1972), The Internationalization Of Capital, **Journal of Economic Issues**, 6(1), pp. 91-111. Reprinted in: R.B. Cohen, N. Felton, J. Van Liere & M. Nkosi (Eds) (1979) **The Multinational Corporation: a radical approach. Papers by Stephen**, Herbert Hymer (Cambridge, Cambridge University Press).

-Hymer, S. (1976), **The International Operations of National Firms**: A Study of Direct Foreign Investment, The MIT Press, Cambridge, Mass.

-Jenkins, R. (2006)," Globalization, FDI and Employment in Vietnam", **www.unctad.org/en/docs/iteiit20061a5_a5_en.pdf**.

-Kim, W. and Lean, E. (1987),"Foreign Direct Investment Theories, Entry Barriers, and Reverse Investments in U.S. Manufacturing Industries", **Journal of International Business Studies**, 53.

-Kogut, B. and Singh, H. (1988), "The Effect of National Culture on The Choice of Entry Mode", **Journal Of International Business Studies** 19(3):411-32.

-Kunst, R. and Marin, D. (1989), "On Exports and Productivity: A Causal Analysis", **Review of Economics and Statistics**, 71(4):699-703.

-Lankes, H., and Venables A. (1996), "Foreign Direct Investment in Economic Transition: The Changing Pattern of Investments", **Economics of Transition** 4, No. 2: 331-347.

-Leichenko, R. and Erickson R. (1997), Foreign Direct Investment and State Export Performance, **Journal of Regional Science**, No 37:307-30.

-Linneman, H. (1966), **An Econometric Study of International Trade Flows**, North-Holland, Amsterdam.

-Lipsey, R. and Sjholm, F. (2001), 'Foreign Direct Investment and Wages in Indonesian Manufacturing', Working Paper Series W8299, **National Bureau of Economic Research, Cambridge**, MA.

-Maddala, G. (1983), **Limited-Dependent and Qualitative Variables in Econometrics**, New York: Cambridge University Press.

-Makino, S. and Neupert, K. (2000), "National Culture, Transaction Coasts, and the Choice Between Joint Venture and Wholly Owned Subsidiary", **Journal of International Business Studies**, 31(4):705-13.

-Manzanilla, J. (2004), **Effects of Foreign Direct Investment in Canadian Agri. Food Industry**, Master Dissertation, University of Alberta (Canada).

-Martin, D. (1992), "Is the Export-led Growth Hypothesis Valid for Industrialized Countries?", **The Review of Economics and Statistics**, 74(4):378-88.

-Mayer, D. (1996), **Sources of Productivity Growth, Great Britain**, Cambridge University Press.

-McManus, J.C. (1972), The Theory of The International Firm, in: G. Pacquet (Ed.) **The Multinational Firm and the Nation State**, pp 66-93 (Don Mills, Ontario: Collier-MacMillan Canada).

-Michael, S. (2000), "The Effect of Organizational Form on Quality: The Case of Franchising", **Journal of Economic Behaviour & Organization**, 43:295-318.

-Mold, A. (2004), "FDI and Poverty Reduction: A Critical Reappraisal Of The Arguments", **www.regionetdeveloppement.u-3mrs.fr/pdf/R20_mold.pdf**.

-Mundell, R. (1957), “International Trade and Factor Mobility”, **American Economic Review** 9, No. 3: 321-335.

-Nigeishi, T. (2001), **Developments of International Trade Theory**, U.S.A, Kluwe Academic Publishers.

-Nupert, E. and Makino,S. (2000) ,"National Culture, Transaction Cost, and The Choice Between Joint Venture and Wholly Owned Subsidiary", **Journal of international Business Studies** 31(4):705-13.

-Okamoto, Y. and Sjoholm, F. (2001), "Technology Development in Indonesia", Mimeo. Pempel, T. (1999) ‘Regional Ups, Regional Downs’, in T. J. Pempel (ed.), **The Politics of the Asian Economic Crisis**, Ithaca and London: Cornell University Press.

-Ozawa, T. (1992), ”Foreign Direct Investment and Economic Development”, **Transnational Corporation**, Vol. 1, P.P 27-54.

-Pain And Wakelin, K (1998)," **Export Performance and The Role Of Foreign Direct Investment**", National Institute Of Economic And Social Research & Maastricht Economic Research Institute On Innovation and Technology

-Pain, N. (1998), “Export Performance and The Role of FDI in OECD Countries”, **Scottish Journal of Political Economy**, Vol. 40, P.P. 1-23.

-Pain, N. and Wakelin, K. (1998), "**Foreign Direct Investment and Export Performance in Europe**", in Milner, C., Read, R. and Thompson, S. (eds.) New Horizons In International Trade And Industry, MacMillan Press.

-Rao, S., and Tang, J. (2001) **Are Canadian- Controlled Manufacturing Firm Less Productive Than Their Foreign Controlled Counterparts?** Working Paper No.31, Ottawa: Industry Canada, research publications program.

-Rao, S., and Tang, J. (2003) "**Competitiveness Challenges Facing Canadian Industries**", Industry Canada Research Paper, Government of Canada, Ottawa: Industry Canada,(mimeo.).

-Rao, S., Tang, J. and Wang, W. (2004) "**Productivity Levels Between Canadian and U.S. Industries**", mimeo., Industry Canada

-Resmini, L. (2000), "The Determinants of Foreign Direct Investment in the CEECs: New Evidence from Sectoral Patterns", **Economics of Transition** 8, No. 3: 665-689.

-Safarian, E., and Hejazi, W. (1999), "Trade, Foreign Direct Investment, and R&D Spillovers", **Journal Of International Business Studies**, 30(3):491-511.

-Sarker, R. (1995), "Causality Analysis in Agricultural Economics: A Review of Theoretical and Empirical Issues", Cahiers-d" **Economie-Et-Sociologie-Rurales** (34-35):5-43.

-Shim, K. (2006), **Border Effects and FDI**, Doctor Dissertation, University of Virginia.

-Sun, H. (1999), Entry Modes of Multinational Corporations into China,s Market: A Socioeconomic Analysis", **International Journal of Social Economics**, 26(5-6):642-59.

-Sun, H. (2001), Foreign Direct Investment and regional Export Performance in China", **Journal of regional Science**, 41(2):317-36.

-Tange, J. and Roe, S. (2001), **R&D Propensity and Productivity Performance of foreign Controlled Firms in Canada**, working paper No. 33. Ottawa: Industry Canada, research publications program.

-Teece, D. (1977), **Technology Transfer bu Multinational Firm: The Resource Cost of Transferring Technological Know-How**, The Economic Journal, 87(346):242-261.

-Thee, K. (1998), **Determinants of Indonesia's Industrial Technology Development**, in H. Hill and K. W. Thee (eds) Indonesia 's Technological Challenge, Singapore: Institute of Southeast Asian Studies.

-Thee, K. and Pangestu, M. (1994), **Technological Capabilities and Indonesia's Manufacturing Exports**, in D. Ernst, T. Ganiatsos and L. Mytelka (ed.) Technological Capabilities and Export Success in Asia, London and New York: Routledge, for the United Nations (UNCTAD).

-Tinbergen, J. (1962), **Shaping the World Economy**, The Twentieth Century Fund, New York.

-U.N. (1955), **Development of Economic and Social Affairs, Processes and Problems of Industrialization in Underdeveloped Countries**, New York, 1955.

-UNCTAD (1999), **World Investment Report 1999**, Foreign Direct Investment and the Challenge of Development, New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

-UNCTAD, **World Investment Report 2001**, Promoting Linkages , New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

-UNCTAD, **World Investment Report 2006**, New York and Geneva: United Nations Conference on Trade and Development.

-Vaughan .S. (1995), "**Implications Of Foreign Direct Investment for The Canadian Food and Beverage Manufacturing Industry**", Industry Competitiveness Group, Ottawa, Ontario, K1A 0C5, (613) 995-5880

-Vernon, R. (1966), "International Investment and International Trade in the Product Cycle", **Quarterly Journal Of Economics**, 80:190-207.

-Walkenhorst, P. (2001), "Determinants of Foreign direct Investment in Food Industry: the Case of Poland", **Agribusiness** 17(3):383.

-Wang, Z. , and Swain N. (1995), "The Determinants of Foreign Direct Investment in Transforming Economies : Empirical Evidence from Hungary and China". **Weltwirtschaftliches Archive** 131, No. 2: 359-382.

-Werner (1996), Why Firms Choose To Invest In Advanced Industrial Nations Or Developing Countries", **Economica**, Vol. 22, P.P 176-63

-Wong, K. (1986), "Are International Trade and Factor Mobility Substitutes?" **Journal of International Economics** 21, No. 1-2: 25-44.

-World Bank (1999) Foreign Direct Investment in Bangladesh: Issues of Long-Run Sustainability.

-World Bank, **World Investment Report**, 1995, 1996, …,2007.

-Zhang, K. (2001)," What Attracts Foreign Multinational Corporations to China?" **Contemporary Economic Policy** 19(3):336-46.

-Zhang, K. and Song, S. (2000)," Promoting Export: The Role of Inward Direct Foreign Investment in China, China Economic Review, 11(4):385-96.

الملاحق

ملحق رقم (١). القيمة المضافة حسب الفروع الصناعية لقطاع الصناعة التحويلية

(القيم بالمليون دينار وبسعر التكلفة)

ISIC-3	النشاط الاقتصادي	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	209.3	29	214.6	32	211.2	28	222.5	28	251.52	28	281.97	29.6
16	صنع منتجات التبغ												
17	صنع المنسوجات	45.723		40.484		42.834		50.596		54.417		68.127	
18	صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء												
19	دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة												
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	6.90	1.0	5.80	1.0	8.20	1.0	8.70	1.0	4.54	٥.	4.131	٤.
21	صنع الورق ومنتجات الورق	42.201		36.329		44.002		43.979		57.467		59.337	
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..												
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	166.200		173.642		217.573		250.504		270.693		259.423	
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية												
25	صنع منتجات المطاط واللدائن												
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	110.90	16.0	107.20	16.0	116.10	15.0	104.40	13.0	121.04	١٣,٥	120.32	١٢,٦
27	صنع المعادن الأساسية	27.17		27.95		27.63		27.72		36.45		44.95	
28	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	63.107		52.945		59.901		67.453		74.423		84.563	
29	صنع الآلات والمعدات غير المصنعة												
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..												
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..												
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..												
34	صنع المركبات ذات المحركات..												
35	صنع معدات النقل الأخرى ...												
36	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	23.60	3.0	22.80	3.0	24.10	3.0	29.70	4.0	26.0	٢,٩	28.46	٣,٠
	الإجمالي	**704.80**	**100.0**	**681.80**	**100.0**	**755.90**	**100.0**	**805.50**	**100.0**	**896.66**	**100.0**	**951.27**	**100.0**

تابع ملحق رقم (١)

ISIC-3	النشاط الاقتصادي	2001		2002		2003		2004		2005		2006	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	286.9	27.8	301.7	27	322.1	26.1	380.8	24.4	406.6	23.4	455.5	23.7
16	صنع منتجات التبغ												
17	صنع المنسوجات	81.6	7.9	103.1	9.2	131.9	10.7	193.6	12.4	198.3	11.4	211.9	11
18	صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء												
19	دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة												
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	4.65	0.1	6.6	0.1	8.7	0.1	9.8	0.1	10.7	0.1	12.9	0.1
21	صنع الورق ومنتجات الورق	70.7	6.8	77.3	6.9	79.5	6.4	94.6	6.1	101.1	5.8	116.6	6.1
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..												
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	373.6		292.1		303.5		370.1		403.4		421.1	21.9
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية												
25	صنع منتجات المطاط واللدائن												
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	138.3	26.4	152.8	26.2	167.9	24.6	206.8	23.7	251.3	23.2	304.6	15.8
27	صنع المعادن الأساسية	51.08		49.03		68.62		100.66		120.78		119.48	6.2
28	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	96.861		102.184		116.102		161.381		195.613		226.551	11.8
29	صنع الآلات والمعدات غير المصنعة												
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..												
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..												
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..												
34	صنع المركبات ذات المحركات..												
35	صنع معدات النقل الأخرى ...												
36	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	31.22		32.05		34.72		41.28		48.55		56.25	2.9
	الإجمالي	١٠٣٥,٠		١١١٧		١٢٣٣,١		١٥٥٩		١٧٣٦,٥		**1924.8**	

ملحق رقم (٢). مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الأردني للفترة (١٩٩٥-٢٠٠٦) وبالأسعار الجارية

(القيمة بالمليون دينار وبسعر التكلفة)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الزراعة		الصناعة الاستخراجية		الصناعة التحويلية		الكهرباء والمياه		التشييد		التجارة والمطاعم والفنادق		النقل والاتصالات		خدمات المال والتأمين والعقارات		منتجات الخدمات الحكومية	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٩٥	٤٠٧٨,٦٠	١٧٣,٧٠	4.26	١٥٧,٢٠	3.85	٦٠٦,٧٠	14.9	٩٨,٤٠	2.4	٣٠٠,١٠	7.36	٤٦٣,٣	11.4	٥٨١,٩	14.3	٨٢٨,٧	20.3	٧٥٦,٦	18.6
١٩٩٦	٤٢١٤,٣٠	١٥٨,٦٠	3.76	١٥٣,٧٠	3.65	٥٧٠,٠٠	13.5	١٠٤,٣٠	2.5	٢٥٤,٨٠	6.05	٤٩٣,٩	11.7	٦٤٢,٨	15.3	٨٨٢,٢	20.9	٨٢٧,٤	19.6
١٩٩٧	٤٥٠٦,٨٠	١٤٨,٣٠	3.29	١٦٩,٩٠	3.77	٦٢١,٦٠	13.8	١١٧,٩٠	2.6	٢٢٤,٢٠	4.97	٥١٠,٤	11.3	٦٧٢,٧	14.9	٩١٨,٥	20.4	٨٩٦,١	19.9
١٩٩٨	٤٧٥٦,٢٠	١٤٤,٧٠	3.04	١٧٠,٤٠	3.58	٧٢٣,٤٠	15.2	١٢١,٢٠	2.5	١٩٥,٥٠	4.11	٥٣٢,٤	11.2	٧١٧,١	15.1	٩٧٩,٢	20.6	٩٤٣,٢	19.8
١٩٩٩	٤٨٥٤,٢	١١٥,٩	2.39	١٦٣,٨	3.37	٧٥٠,٣	15.5	١٢٩,٤	2.7	٢٠٧,١	4.27	٥٤٣,٢	11.2	٧٦٢,٢	15.7	٩٩٠,٥	20.4	٩٩٥,٧	20.5
٢٠٠٠	٥١٤٤,٢٠	١٢٠,٩	2.35	١٧١,٥	3.33	٧٩٧,٨	15.5	١٣٤,٤	2.6	٢٠٣,٣	3.95	٦٠٢,٠	11.7	٨٢٣,٧	16	١٠٧٢,٠	20.8	١٠٤٢,٢	20.3
٢٠٠١	٥٤٤٥,٢	١٢٤,٣	2.28	١٧٦,٤	3.24	٨٣٦,٩	15.4	١٤٠,٦	2.6	٢٣١,٠	4.24	٦٢٥,٣	11.5	٨٨٠,١	16.2	١١٣٤,٣	20.8	١٠٧٧,٤	19.8
٢٠٠٢	٥٨٤٩,٤	١٤٨,٩	2.55	١٨٨,٧	3.23	٩٨٧,٧	16.9	١٥٦,٦	2.7	٢٥١,٧	4.3	٦٣٥	10.9	٩٣٤,٩	16	١٢٣٦,٢	21.1	١١٤١,٤	19.5
٢٠٠٣	٦٣٠١,٣	١٧٨,٣	2.83	١٩٢,١	2.99	١٠٨٢,٦	17.2	١٦١,٢	2.6	٢٦٨,٣	4.26	٦٥٢,٧	10.4	١٠١٥,٦	16.1	١٣١١,٣	20.8	١٢٥٥,٩	19.9
٢٠٠٤	٧١٩٥,٠	٢٠٢,١	2.81	٢٣٠,٤	2.62	١٣١٣,٦	18.3	١٨٩,٤	2.6	٣٢٤,٤	4.51	٧٤٦,٥	10.4	١١٨٨,٥	16.5	١٤٤٤,٥	20.1	١٣٣٨,٦	18.6
٢٠٠٥	٧٩٧٩,٨	٢٤٦,٢	3.09	٢٧٩,٩	2.41	١٤٥٤,٧	18.2	١٩٠,٢	2.4	٣٨٢,١	4.79	٨٣٥,٩	10.5	١٢٥٦,٥	15.7	١٧٤٧,٦	21.9	١٤٢٤,٤	17.9
٢٠٠٦	٨٨٥٣,١	٢٧٤,٥	3.1	٢٨١,٠	2.6	١٦٩٦,٨	19.2	١٩٩,٦	2.3	٤٣٥,٠	4.91	٩١٩,٣	10.4	١٣٤٢,٦	15.2	١٩٩٨,١	22.6	١٥٣١,٧	17.3
المتوسط			2.98		3.22		16.1		2.53		4.81		١١,٠		١٥,٥		٢٠,٩		١٩,٣

مصدر: البنك المركزي الأردني، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٣٧)، العدد (٢) لعام ٢٠٠١، جدول (٤٧) و ، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد (٤٣)، العدد (١٢) لعام ٢٠٠٧، جدول (٥٠)

ملحق رقم (٣). الناتج المحلي الإجمالي حسب النشاط الاقتصادي بالأسعار الجارية للسنوات (١٩٩٦-٢٠٠٦)

مليون دينار

رمز التصنيف	بيـــــــان النشـــــاط	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	متوسط الفترة
	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ	128.9	116.2	180.5	138.5	181.1	153	182	179	215.9	228.1	260.6	
	%	24	19.8	25.7	19.1	23.3	18.8	19.2	17.2	17.1	16.3	16.2	19.7
	الألبسة والمنسوجات والمصنوعات الجلدية	37.5	38.8	46.8	61.9	75	103.3	161.8	202.5	192.7	236.1	306.6	
	%	6.98	6.61	6.66	8.52	9.66	12.6	17	19.4	15.3	16.9	19.1	12.6
	صناعة الخشب ومنتجاته	5.8	8.2	8.6	4.5	3.9	3.9	6.3	8.5	9.5	10.3	12.5	
	%	1.08	1.4	1.22	0.62	0.5	0.48	0.66	0.81	0.75	0.74	0.78	0.82
	الورق ومنتجاته والطباعة والنشر	33	36.8	40.5	52.9	52.1	60.5	66	66.9	77.1	80.2	95	
	%	6.15	6.26	5.76	7.28	6.71	7.4	6.94	6.41	6.11	5.73	5.91	6.42
	المنتجات البترولية والكيمياوية والفحم والمطاط	165.2	201.7	238.3	256	238.3	248.6	269.5	278.6	373.3	373.9	382.9	
	%	30.8	34.3	33.9	35.3	30.7	30.4	28.3	26.7	29.6	26.7	23.8	30
	صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	80.7	91.2	81.2	94.9	92.5	99.2	114	128	153.7	185.7	220.4	
	%	15	15.5	11.6	13.1	11.9	12.1	12	12.2	12.2	13.3	13.7	13
	الصناعات المعدنية الأساسية	16	15.4	17.9	24.1	31.8	34.8	32.4	47.6	68	84.4	87.2	
	%	2.98	2.62	2.55	3.32	4.09	4.26	3.41	4.56	5.39	6.03	5.43	4.06
	المنتجات المعدنية والمصنعة والآلات	48	55.9	62.4	67.6	74.4	84	89	98.9	134.5	158.6	191.6	
	%	8.94	9.52	8.88	9.31	9.58	10.3	9.36	9.48	10.7	11.3	11.9	9.93
	صنع الأثاث، والمنتجات غير المصنفة في مكان آخر	21.8	23.2	26.4	25.8	27.5	30	29.6	33.8	37.3	43.3	50.1	
	%	4.06	3.95	3.76	3.55	3.54	3.67	3.11	3.24	2.96	3.09	3.12	3.46
	إجمالي ناتج الصناعة التحويلية بأسعار السوق	536.9	587.4	702.6	726.2	776.6	817.7	950.8	1043.5	1262	1400.6	1606.9	
	عدد السكان	4.21	4.37	4.53	4.67	4.81	4.95	5.1	5.23	5.35	5.47	5.6	

ملحق رقم (٤). التكوين الرأسمالي الثابت حسب الفروع الصناعية لقطاع الصناعة التحويلية

(القيم بالمليون دينار وبسعر التكلفة)

ISIC-3	النشاط الاقتصادي	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	19.708	16.2	19.776	16.5	39.332	26.7	20.719	17.6	25.628	26.8	19.401	32.2
16	صنع منتجات التبغ												
17	صنع المنسوجات	2.152	1.8	1.999	1.7	2.498	1.7	3.437	2.9	4.644	4.9	13.724	22.8
18	صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء												
19	دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة												
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين												
21	صنع الورق ومنتجات الورق	8.250	6.8	8.599	7.2	8.815	6	9.510	8.1	8.202	8.6	6.830	11.3
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..												
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	76.994	63.5	77.532	64.8	76.523	51.9	71.332	60.4	45.613	47.7	11.027	18.3
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية												
25	صنع منتجات المطاط واللدائن												
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	10.654	8.8	8.565	7.2	14.366	9.7	10.049	8.5	3.806	4	5.854	9.7
27	صنع المعادن الأساسية	2.15	1.8	1.25	1	2.94	2	1.58	1.3	6.07	6.3	0.089	0.1
28	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	1.11	0.9	1.61	1.3	2.47	1.7	1.12	0.9	0.544	0.5	2.886	4.8
29	صنع الآلات والمعدات غير المصنعة												
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..												
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..												
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..												
34	صنع المركبات ذات المحركات..												
35	صنع معدات النقل الأخرى ...												
36	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	0.24	0.2	0.21	0.2	0.25	0.2	0.13	0.1	0.95	0.9	0.30	0.5
	الإجمالي	**121.32**		**119.65**		**147.51**		**118.04**		**95.68**		**60.19**	

تابع ملحق رقم (٤)

ISIC-3	النشاط الاقتصادي	2001 القيمة	2001 %	2002 القيمة	2002 %	2003 القيمة	2003 %	2004 القيمة	2004 %	2005 القيمة	2005 %	2006 القيمة	2006 %
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	21.522	31.6	36.837	27.9	29.314	26.3	48.694	31	46.352	22.7	53.083	19.7
16	صنع منتجات التبغ												
17	صنع المنسوجات	4.334	6.4	4.330	3.3	6.904	6.2	5.647	3.6	4.576	2.2	16.708	6.2
18	صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء												
19	دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة												
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين												
21	صنع الورق ومنتجات الورق	4.648	6.8	6.009	4.6	6.990	6.3	9.449	6	18.703	9.2	25.817	9.6
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..												
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	12.763	18.7	52.162	39.5	30.460	27.4	31.229	19.9	49.352	24.2	46.563	17.2
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية												
25	صنع منتجات المطاط واللدائن												
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	11.977	17.6	18.221	13.8	14.261	12.8	28.698	18.2	29.037	14.2	75.278	27.9
27	صنع المعادن الأساسية	5.61	8.2	4.35	3.3	3.48	3.1	7.48	4.8	12.29	6	17.23	6.4
28	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	5.907	8.7	9.216	7	17.244	15.5	23.635	15.2	40.481	19.9	31.669	11.7
29	صنع الآلات والمعدات غير المصنعة												
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..												
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..												
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..												
34	صنع المركبات ذات المحركات..												
35	صنع معدات النقل الأخرى ...												
36	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	1.25	1.8	0.75	0.6	2.35	2.1	2.15	1.4	2.81	1.4	3.53	1.3
	الإجمالي	**68.18**		**132.00**		**111.31**		**157.32**		**203.83**		**270.02**	

ملحق رقم (٥). تطور عدد المشتغلين في القطاعات الاقتصادية حسب النشاط للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

السنة	عدد العاملين	التعدين		الصناعة التحويلية		الكهرباء والمياه		الإنشاءات		تجارة الجملة والتجزئة		النقل والتخزين والاتصالات		الوساطة المالية		الإدارة العامة	
		القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
١٩٩٥	٣٧٠٤٤٩	٧٧٧٧		٦٥٥٢٤		١٣٣٦٧		١٠٩٨٤		١٩٥٥٩		٢٤٩٤٩		١٦٢٣٦		٦٧٧٦٣	
١٩٩٦	٤٠٦٥١٣	٧٩٤٨		٧٦٠٩٦		١٣٧٩٨		١٣٩٣٧		٢٠٩٣٩		٢٩٦٠٧		١٦٨٧٥		٦٧٦٣٠	
١٩٩٧	٤١٠١٣٧	٨٥٨٠		٧٥٨٥٥		١٣٣٨٢		١٢٨٥٩		٢١٠١١		٢٨٦١٠		١٥٩٠٦		٦٦٨٥٤	
١٩٩٨	٤٢١٠٩٧	٩٢٠١		٧٦٣٥٧		١٣٣٩٧		١٢٧٨٠		٢١٤٨٢		٢٩٠٢٣		١٦٤٩١		٦٩٢٤٥	
١٩٩٩																	
٢٠٠٠	٧٠١٩٠٠	٩٠٦٥		١٢٦٢٢٩		١٤١٧٤		٢٣٣٧٨		١٦٠٢٨٣		٣٠٩٢٠		١٩٥٨٢		٧٤٠٢٦	
٢٠٠١	٦٨٤٨٠٦	٨٤٩١		١٢٢٣٦٦		١٣٩٣٢		٢٥٠٢٠		١٤٨٨٧٦		٢٦٧٩١		٢٠٤٥٨		٧٧٢٢٢	
٢٠٠٢	٦٩٢٠٧٠	٦٨٩٥		١١٥٨٤٧		١٤٥٧٧		٢٥٩٠٨		١٥٠٩٢٢		٣١٠٩٥		١٧٧٩٢		٨١٧٣٦	
٢٠٠٣	٧٦٠٩٦٣	٧٠٩٠		١٣٨٧٥٣		١٤٠٨٤		٢١١٢٥		١٧٣٩٣١		٢٦٦٧٠		١٨٠٦٦		٨٢٣٥٦	
٢٠٠٤	٨٥١٨٩٦	٧٠١٧		١٦٦٩٧٣		١٣٩٥٠		٢٤٦٢٧		٢٢٤١٢٠		٣٠٤١٠		١٧٩٦٦		٧٧٨٤٣	
٢٠٠٥	٨٦٦١٢٠	٦٦٠٧		١٧٧٧١١		١٤٢٦٩		٢٩٤١٥		٢٠١٥٦٦		٣٠٥٢٤		١٨٥٨٣		٨١٣٠٠	
٢٠٠٦	٨٧٢٥٥٥	٦٠٥٦		١٦٩٨٠٤		١٤٢٢٦		٢٧٤٧٣		١٩٣٤٧٠		٢٩٥٢١		٢١٥٢٤		٨٣٨٢٦	
المتوسط																	

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة، الكتاب الإحصائي السنوي للأعوام ١٩٩٦-٢٠٠٧، جدول (٤-١-٦) ، ص. ٣٠-٣٤

ملحق رقم (٦). إجمالي القوى العاملة في القطاعات الصناعية حسب التصنيف القياسي

2000	1999	1998	1997	1996	1995	النشاط الاقتصادي	ISIC-3
25250	23373	21609	21219	19480	19771	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	15
						صنع منتجات التبغ	16
20922	17961	14534	11934	13453	12597	صنع المنسوجات	17
						صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء	18
						دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة	19
2198	2321	3314	3542	3762	2867	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	20
6308	7644	7286	6955	6318	5997	صنع الورق ومنتجات الورق	21
						الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..	22
19005	17306	1928	19133	17250	17021	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	23
						صنع المواد والمنتجات الكيميائية	24
						صنع منتجات المطاط واللدائن	25
13655	13044	16381	13932	16658	13692	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	26
2723	2887	1973	1839	1750	1862	صنع المعادن الأساسية	27
17590	17630	17705	16677	16557	16866	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	28
						صنع الآلات والمعدات غير المصنعة	29
						صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..	31
						صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..	32
						صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..	33
						صنع المركبات ذات المحركات..	34
						صنع معدات النقل الأخرى ...	35
12373	10073	9957	9661	10025	9109	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	36
119824	**112239**	**112088**	**104892**	**102253**	**99782**	الإجمالي	

تابع ملحق رقم (٦)

2006	2005	2004	2003	2002	2001	النشاط الاقتصادي	ISIC-3
34451	36055	33877	27684	26806	26290	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	15
						صنع منتجات التبغ	16
26622	27861	26177	21881	22450	22776	صنع المنسوجات	17
						صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء	18
						دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة	19
3132	3278	3080	3150	2999	2624	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	20
9396	9833	9239	7599	7537	7119	صنع الورق ومنتجات الورق	21
						الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..	22
23490	24583	23098	19748	19329	20153	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	23
						صنع المواد والمنتجات الكيميائية	24
						صنع منتجات المطاط واللدائن	25
17226	18028	16938	14020	13857	14218	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	26
4698	4917	4620	3426	2599	2578	صنع المعادن الأساسية	27
25056	26222	24638	20588	20323	18881	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	28
						صنع الآلات والمعدات غير المصنعة	29
						صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..	31
						صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..	32
						صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..	33
						صنع المركبات ذات المحركات..	34
						صنع معدات النقل الأخرى ...	35
12528	13111	12319	9864	10213	11581	صنع الأثاث ، صنع منتجات غير مصنعة ..	36
156597	**163888**	**153985**	**127960**	**126113**	**126220**	الإجمالي	

ملحق رقم (٧). صادرات ومستوردات فروع الصناعة التحويلية للفترة ١٩٩٥-٢٠٠٦

ISIC-3	النشاط الاقتصادي	1995		1996		1997		1998		1999		2000	
		الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات
15	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	104741	429162	164215	697753	184973	556013	170988	555239	130412	511112	125018	562911
16	صنع منتجات التبغ												
17	صنع المنسوجات	43920	150228	55386	153698	56217	144069	65592	162509	63327	148925	99660	198214
18	صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء												
19	دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب الأمتعة												
20	صنع الخشب والمنتجات الخشبية والفلين	0	39410	0	40183	0	31089	0	32257	0	27092	0	38214
21	صنع الورق ومنتجات الورق	18670	73116	26169	78580	32529	71228	40331	68631	40741	58477	47923	88782
22	الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..												
23	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	309444	659551	336468	737098	341018	755549	329290	646946	362984	680348	358590	885190
24	صنع المواد والمنتجات الكيميائية												
25	صنع منتجات المطاط واللدائن												
26	صنع منتجات المعادن اللافلزية ...	4253	0	7674	0	8037	0	7176	0	7627	0	3587	0
27	صنع المعادن الأساسية	0	167150	0	179089	0	130894	0	128699	0	125097	0	127900
28	صنع منتجات المعادن المشكلة ...	45891	671008	24485	832310	34710	849331	45345	822765	68025	769191	69253	964515
29	صنع الآلات والمعدات غير المصنعة												
31	صنع الآلات والأجهزة الكهربائية ..												
32	صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..												
33	صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..												
34	صنع المركبات ذات المحركات..												
35	صنع معدات النقل الأخرى ...												
	الإجمالي	526919	2189625	614397	2718711	657484	2538173	658722	2417046	673116	2320242	704031	2865726

تابع ملحق رقم (٧)

2006		2005		2004		2003		2002		2001		النشاط الاقتصادي	ISIC-3
المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات	المستوردات	الصادرات		
1017373	388649	894999	322835	827176	242335	689476	201412	573772	171609	557204	158303	صنع المنتجات الغذائية والمشروبات	15
												صنع منتجات التبغ	16
745051	899904	639745	763023	582765	720836	796563	493829	362638	376267	289100	227039	صنع المنسوجات	17
												صنع الملابس ، تهيئة وصباغة الفراء	18
												دباغة وتهيئة الجلود ، صنع حقائب	19
103577	0	91690	0	75948	0	58470	0	56363	0	45080	0	صنع الخشب والمنتجات الخشبية	20
168810	58023	146670	50132	128993	39029	95031	34322	85772	40170	102060	58905	صنع الورق ومنتجات الورق	21
												الطباعة والنشر واستنساخ وسائط..	22
1890056	652294	2413134	595635	1715909	515699	1135309	398891	970601	401301	898194	353375	صنع فحم الكوك والمنتجات النفطية المكررة..	23
												صنع المواد والمنتجات الكيميائية	24
												صنع منتجات المطاط واللدائن	25
0	7051	0	7444	0	4837	0	2668	0	3124	0	3035	صنع منتجات المعادن اللافلزية	26
327029	0	331856	0	265490	0	170216	0	163553	0	176255	0	صنع المعادن الأساسية	27
2069824	157035	1937581	127147	1372029	103018	962294	77083	932516	101175	984392	122826	صنع منتجات المعادن المشكلة ..	28
												صنع الآلات والمعدات غير المصنعة	29
												صنع الآلات والأجهزة الكهربائية	31
												صنع معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون ..	32
												صنع الأجهزة الطبية وأدوات القياس..	33
												صنع المركبات ذات المحركات..	34
												صنع معدات النقل الأخرى ...	35
6321720	2162956	6455675	1866216	4968310	1625754	3907359	1208205	3145215	1093646	3052285	923483	الإجمالي	

ملحق رقم (٨). مصفوفة Correlation

Correlation Matrix

TRADE	SECTOR	WAGE	INTEREST	DISTANCE	GDP	FDI	
							All manufacturing
						1.00	FDI
					1.00	0.74	GDP
				1.00	0.27	-0.05	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.34	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.45	WAGE
	1.00	0.19	-0.40	0.10	0.20	0.29	SECTOR
1.00	0.19	0.44	-0.28	-0.29	0.24	0.68	TRADE
							Food products…
						1.00	FDI
					1.00	0.72	GDP
				1.00	0.27	-0.07	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.38	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.41	WAGE
	1.00	-0.28	-0.06	0.18	-0.13	-0.11	SECTOR
1.00	-0.06	0.46	-0.30	-0.31	0.22	0.69	TRADE
							Textiles and leather…
						1.00	FDI
					1.00	0.37	GDP
				1.00	0.27	-0.20	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.16	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.34	WAGE
	1.00	-0.24	0.08	0.10	-0.03	-0.05	SECTOR
1.00	-0.05	0.40	-0.26	-0.24	0.15	0.91	TRADE
							Wood products…
						1.00	FDI
					1.00	0.14	GDP
				1.00	0.27	-0.20	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.41	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.40	WAGE
	1.00	0.39	-0.33	0.15	-0.03	0.51	SECTOR
1.00	0.06	0.35	-0.11	-0.30	0.15	0.63	TRADE

							Paper products…
						1.00	FDI
					1.00	0.81	GDP
				1.00	0.27	0.06	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.16	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.27	WAGE
	1.00	0.28	-0.22	0.08	0.08	0.15	SECTOR
1.00	0.11	0.50	-0.28	-0.36	0.09	0.62	TRADE

							Chemical products…
						1.00	FDI
					1.00	0.48	GDP
				1.00	0.27	-0.11	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.16	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.24	WAGE
	1.00	0.03	-0.34	-0.03	0.14	0.10	SECTOR
1.00	0.18	0.44	-0.31	-0.34	0.21	0.40	TRADE

							Nonmetallic minerals …
						1.00	FDI
					1.00	0.12	GDP
				1.00	0.27	-0.20	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.14	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.09	WAGE
	1.00	-0.15	-0.14	-0.08	-0.11	-0.07	SECTOR
1.00	0.03	0.22	-0.05	-0.33	0.16	0.52	TRADE

							Basic metals…
						1.00	FDI
					1.00	0.15	GDP
				1.00	0.27	-0.12	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	0.20	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.05	WAGE
	1.00	0.19	-0.21	0.04	-0.08	-0.16	SECTOR
1.00	-0.05	0.37	-0.18	-0.37	0.10	0.23	TRADE

							Metal products…
						1.00	FDI
					1.00	0.39	GDP
				1.00	0.27	0.07	DISTANCE
			1.00	0.10	-0.23	-0.22	INTEREST
		1.00	-0.55	-0.13	0.13	0.42	WAGE
	1.00	0.41	-0.41	0.04	0.39	0.66	SECTOR
1.00	0.45	0.42	-0.27	-0.23	0.32	0.65	TRADE

ملحق رقم (٩). نتائج تقدير Tobit " المتغير التابع: FDI في فروع الصناعة التحويلية "

	المواد الغذائية والمشروبات والتبغ				الألبسة والمنسوجات والمصنوعات الجلدية		صناعة الخشب ومنتجاته			
	IIIa		**IIIb**		**IV**		**Va**		**Vb**	
	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**
constant	-933.63*	-500.16	-547.34**	-293.22	-146.78**	-52.42	-256.48	-82.44	-253.4**	-81.45
	(-1.89)		(-2.05)		(-2.17)		(-1.48)		(-2.32)	
GDP	55.36***	29.66	52.67***	28.21	5.24***	1.87	4.61**	1.48	4.6**	1.48
	(7.29)		(6.83)		(4.96)		(2.12)		(2.23)	
Distance	-9.43***	-5.05	-8.75***	-4.69	-2.1***	-0.75	-1.33*	-0.43	-1.32*	-0.43
	(-3.77)		(-3.36)		(-4.20)		(-1.92)		(-1.95)	
interest	151.95	81.4			90.96**	32.48	2.32	0.74		0
	(0.48)				(2.01)		(0.02)			
Relative Wage	1,166.32***	624.81	992***	531.43	128.73***	45.97	247.52**	79.56	246.31**	79.17
	(3.73)		(3.65)		(3.40)		(1.99)		(2.19)	
Sector size	4,456.26*	2,387.28			1,998.03***	713.58	7,395.55*	2,377.14	7,363.42**	2,366.81
	(1.77)				(3.26)		(1.87)		(1.99)	
Chi-squared	1,74.73***		187.52***		14.78***		47.65***		47.64***	
	(5.47)		(5.44)		(4.36)		(4.01)		(4.02)	

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠% ** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥% *** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١%

تابع ملحق رقم (٩)

المنتجات البترولية والكيماوية والفحم والمطاط				الورق ومنتجاته والطباعة والنشر				
VIIb		VIIa		VIb		VIa		
التأثير الحدي M.E	التأثير الحدي M.E	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	
-87.86	-189.24	-131.22	-282.63	-314.51	-587.09***	-311.34	-581.16***	*constant*
	(-0.93)		(-0.68)		(-3.47)		(-3.45)	
9.56	20.59***	9.67	20.82***	9.84	18.37***	9.79	١٨.28***	*GDP*
	(3.22)		(3.26)		(7.69)		(7.64)	
-2.15	-4.63**	-2.1	-4.51**	-0.79	-1.47**	-0.79	-1.48**	*Distance*
	(-2.11)		(-2.09)		(-2.54)		(-2.56)	
0		36.72	79.09	155.52	290.31***	152.71	285.07***	*interest*
			(0.29)		(2.66)		(2.61)	
167.78	361.37*	186.18	401.01*	235.32	439.26***	228.87	427.22***	*Relative Wage*
	(1.78)		(1.66)		(3.64)		(3.45)	
		-96.6	-208.05			257.27	480.23	*Sector size*
			(-0.09)				(0.37)	
	141.11***		140.63***		60.74***		60.58***	*Chi-squared*
	(4.93)		(4.88)		(5.50)		(5.51)	

تابع ملحق رقم (٩)

الصناعات المعدنية الأساسية				صنع منتجات المعادن اللافلزية الأخرى				
IXb		IXa		VIIIb		VIIIba		
التأثير الحدي M.E	التأثير الحدي M.E	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	التأثير الحدي M.E	تقدير الإمكان الأعظم M.L	
-82.76	-257.46**	-72.93	-226.91*	118.61	207.56**	-21.86	-38.26	*constant*
	(-2.21)		(-1.85)		(2.01)		(0.07)	
1.48	4.59**	1.39	4.32**	8.46	14.81*	8.53	14.92*	*GDP*
	(2.37)		(2.18)		(1.92)		(1.83)	
-0.5	-1.57*	-0.48	-1.51*	-3.54	-6.19**	-3.57	-6.24**	*Distance*
	(-1.89)		(-1.74)		(-2.27)		(-2.24)	
64.76	201.48**	60.06	186.84**			75.86	132.75	*interest*
	(2.35)		(2.16)				(0.37)	
46.91	145.95**	43.76	136.13**			100.25	175.44	*Relative Wage*
	(2.18)		(2.01)				(0.59)	
		-389.94	-1,213.14			-254.74	-445.79	*Sector size*
			(-0.65)				(-0.04)	
	26.95***		26.61***		188.34***		188.65***	*Chi-squared*
	(4.08)		(4.09)		(5.56)		(5.52)	

تابع ملحق رقم (٩)

المنتجات المعدنية والمصنعة والآلات						
Xc		**Xb**		**Xa**		
التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	التأثير الحدي **M.E**	تقدير الإمكان الأعظم **M.L**	
-765.43	- 1260.71***	- 775.72	- 1,277.66***	-1,140.34	-1,878.21***	*constant*
	(-3.33)		(-3.36)		(-2.83)	
		8.83	14.54	12.74	20.99*	*GDP*
			(1.39)		(1.89)	
				-1.98	-3.26	*Distance*
					(-1.11)	
				405.03	667.11	*interest*
					(1.38)	
620.13	1,021.39**	650.06	1,070.68**	749.75	1,234.89***	*Relative Wage*
	(2.36)		(2.46)		(2.76)	
4,192.35	6,905.04***	3,522.33	5,801.48***	4,158.29	6,848.94***	*Sector size*
	(3.48)		(2.79)		(3.27)	
	308.16***		298.1***		283.43***	*Chi-squared*
	(5.79)		(5.82)		(5.84)	

ملحق رقم (١٠)

اختبارات جذر الوحدة والتكامل المشترك والسببية

Testing for Unit Root, Cointegration and Causality

أولاً: اختبار جذر الوحدة

تُعد السلسلة التي يوجد لها جذرا للوحدة *Unit root* مساويا للواحد، من السلاسل الزمنية غير الساكنة *Non- stationary* ، وعندئذ فإن $\Delta Y_t = U_t$. فإذا كانت سلسلة الفرق الأول ساكنة *Stationary*؛ فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الأولى *Integrated of Order 1* . أما إذا كانت السلسلة ساكنة بعد الحصول على الفرق الثاني فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من الرتبة الثاني. وإذا كانت السلسلة الأصلية ساكنة يقال أنها متكاملة من الرتبة صفر I(0)، بمعنى أن السلسلة ساكنة بالأصل.

ويلاحظ في هذا الصدد أن السلسلة الزمنية لا تكون ساكنة أو متجهة نحو السكون إلا إذا كان معدل التقلب قصير الأجل فيها متناقصا بما يضمن تقاربها *to converge* من وضع التوازن طويل الأجل (عطية، ٢٠٠٥).

$$\Delta Y = a_0 + a_1 Y_{t-1} + \sum_{i=1}^{p} B_1 \Delta Y_{t-1} + e_t$$

حيث a_0 هو الحد الثابت، ويشير Δ إلى الفرق الأول للمتغير التابع، وP إلى عدد الإبطاءات للتأكد من أن الأخطاء غير مرتبطة ومن المفترض أن تكون الأخطاء من النوع الأبيض *White noise*.

وقد استخدمت الدراسة الصيغة الموسعة لاختبار ديكي فولر *Augmented Dickey Fuller (ADF)* لاختبار فيما إذا كانت متغيرات السلاسل الزمنية الداخلة في الدراسة أحادية الجذر (غير ساكنة). والفروض التي يتعين اختبارها تتمثل في:

بيانات السلسلة الزمنية Yغير ساكنة	$H_0: a_1=0$
بيانات السلسلة الزمنية Y ساكنة	$H_1: a_1 \neq 0$

فإذا كانت قيمة إحصائية الاختبار أقل من القيمة الحرجة $ADF\lambda(II,n,e)$ [٢٩] للمعلمة B؛ عندئذ يمكن قبول فرضية العدم " أي وجود جذر الوحدة " ومن ثم يتطلب ذلك إزالة عدم السكون في السلسلة من خلال علاج عدم ثبات تباين السلسلة، وكذلك إزالة الاتجاه العام بطريقة الفروق (عطية، ٢٠٠٥).

[29] يشير الرمز II إلى الصيغة التي تحتوي على حد ثابت وبدون اتجاه زمني، و n إلى حجم العينة، و e إلى مستوى الدلالة الإحصائية.

ثانياً اختبار التكامل المشترك

اذا كانت السلسلتين (Xt ،Yt) غير مستقرتين فليس من الـضروري أن يترتـب علـى استخدامها في تقدير علاقة ما الحصول على انحدار زائف *Spurious regression* وذلـك إذا كانتا تتمتعان بخاصية التكامل المشترك. ويعرف التكامل المشترك بأنه تصاحب بـين سلـسلتين زمنيين (Xt ,Yt) أو أكثر، بحيث يؤدي التقلبات في أحدهما لإلغاء التقلبات في الأخرى بطريقـة تجعل النسبة بين قيمتهما ثابتة عبر الزمن. ولعل هذا يعني أن بيانات السلاسل الزمنية قد تكـون غير مستقره إذا ما أخذت كل على حده، ولكنها تكون مستقرة كمجموعة.

ويتطلب حدوث التكامل المشترك أن تكون السلسلتين (Xt ,Yt) متكاملتين مـن الرتبـة الأولى كل على حده، أي أن تكون البواقي الناتجة عن تقدير العلاقة بينهما متكاملة مـن الرتبـة صفر؛ وفيما يلي وصفاً لما سبق ذكره:

$Y_t \sim I(1)$

$X_t \sim I(1)$

$Y_t = a + b X_t + U_t$

$U_t \sim I(0)$

ويلاحظ في هذه الحالة أن الحد العشوائي متمثلا في Ut يقيس انحراف العلاقة المقـدرة في الأجل القصير عن اتجاهها التوازي في الأجل الطويل.

ويُعد *Engle Granger test* أحد اختبارات التكامل المشترك ولإجراء هذا الاختبار نتبـع الخطوات التالية :

١- تقدير إحدى صيغ التكامل المشترك

$Y_t = a + b X_t + Ut$

٢- نحصل على البواقي (U_t) وفقا للصيغة الآتية

$U_t = Y_t - (a + b Xt)$

٣- نقوم باختيار مدى سكون سلسلة البواقي (U_t) بتقدير الصيغة الآتية:

$\Delta U_t = \lambda U_{t-1} + E_t$

وتحدد إحصائية الاختبار τ لتقارن بالقيمة الحرجة من جدول أعدها انجـل و جرانجـر لذلك؛ فإذا كانت τ المسحوبة اكبر من القيمة الحرجة نرفض فرضية العدم، وبالتالي تكون سلسلة

البواقي Ut ساكنة و بيانات سلسلتي كل من Y_t، X_t تتصف بخاصية التكامل المشترك، وبناء على ذلك فان الانحدار المقدر لا يكون زائفا (عطية، ٢٠٠٥).

ثالثاً اختبار السببية

لقد افترضت الدراسات السابقة المتعلقة بآثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الدولة المضيفة و/أو القطاعات، وجود علاقة سببية أحادية الاتجاه للاستثمارات الأجنبية المباشرة على المتغيرات المحلية المختلفة. ودعمت الأدبيات حقيقة أن الاقتصادات المحلية تحسن بنيتها التحتية، واستقرارها السياسي، وعقد الاتفاقيات التجارية وأنشطة البحث والتطوير من أجل جذب رأس المال الأجنبي. بيد أنه من المنطقي أن يتم التساؤل عمّا إذا كانت هناك سببية أحادية الاتجاه *Unidirectional causal* أو سببية ثنائية الاتجاه*bidirectional causal* أو علاقة مستقلة *Independent causal relationship* بين المتغيرات التابعة والمستقلة وذلك لتحديد النماذج المناسبة لأهداف الدراسة.

وللتحقق من اتجاه العلاقة بين متغيرات النماذج السلاسل الزمنية، قام إجراء جرينجر بإدخال سببية جرينجر *Granger Causality*، والتي تستخدم في اختيار اتجاه العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وتحديد ما إذا كانت علاقة السببية تتجه من X إلى Y أو من Y إلى X.

وتقوم فكرة سببية جرينجر على افتراض أن المستقبل لا يمكن أن يسبب الحاضر أو الماضي. واعتقد جرينجر أن مشكلة الارتباط الذاتي تعد من المشكلات الملازمة لتحليلات السلاسل الزمنية، مما يجعل عملية تحديد اتجاه السببية أمراً صعباً. لذا ساهم تحليل سببية جرينجر في تحديد المتغيرات المرتبطة بشكل مؤقت، وفيما إذا كان إدخال متغير معين في النموذج يمكن أن يقلل التباين (*Bown, 1991; Darnell, 1994*). وكما اقترح جرينجر اختباراً لتحديد القيم الابطائية للمتغير المستقل X_t والتي تؤدي دوراً مهماً في توضيح المتغير التابع Y_t (*Granger, 1969*).

$$Y_t = a_1 Y_{t-1} + a_2 Y_{t-2} + a_3 Y_{t-3} + \ldots + b_1 X_{t-1} + b_2 X_{t-2} + b_3 X_{t-3} + \ldots + e_{1t} \quad \ldots(1)$$

وفي هذه الحالة، يمكن القول أن "*X Granger causes Y*" ، أي وجود سببية أحادية الاتجاه *Unidirectional causal* من المتغير المستقل *X* إلى التابع *Y*.

ويمكن أن تتواجد علاقة أحادية الاتجاه من المتغير *Y* إلى المتغير *X*.

$$X_t = J_1 Y_{t-1} + J_2 Y_{t-2} + J_3 Y_{t-3} + \ldots + J_1 X_{t-1} + J_2 X_{t-2} + J_3 X_{t-3} + \ldots + e_{2t} \quad \ldots(2)$$

يضاف إلى ذلك إمكانية تواجد علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين المتغيرين، وقد لا تتواجـد أي من العلاقات السببية بين المتغيرين(*Brown, 1991; Darnell, 1994*).

لذا تهتم هذه الدراسة بتقييم علاقات السببية بين المتغيرات التابعة وكل مـن المتغيـرات المستقلة للوقوف عمّا إذا كانت آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على الصناعات المحلية هي نتيجة "ردة فعل" لرأس المال الجديد في تلك الـصناعات " أي سـببية أحاديـة الاتجـاه"، أو أن آثـار الاستثمار الأجنبي على أداء التجارة ونمو الإنتاجية هي استجابة لتفاعل مجموعة من الظـروف الموجودة في الصناعات المحلية أيضاً " أي سببية ثنائية الاتجاه"

ملحق رقم (١١)

نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في الصناعة التحويلية ككل

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	إحصائية t	قيمة P
FDI		-1.2563	.8983
	FDI(-1)	.2811	.9899
Export		-2.0394	.5797
	Export(-1)	-1.5724	.8030
Import		.3995	.9966
	Import(-1)	-1.2625	.8968
	Tariff	-2.4347	.3613
TFP		-1.7137	.2447
	Own(-1)	-2.2671	.4522
	For(-1)	-2.0766	.5591

نتائج اختبار Engle Granger للتكامل المشترك لأثر FDI على الصادرات في الصناعة التحويلية ككل

	إحصائية t	قيمة P
Export Export(-1)	-1.3065 -1.4632	.9506 .9273
Export FDI(-1)	-1.8393 2.0958	.8322 .7298
Export Subs	-2.5644 -2.4729	.4846 .5352

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على المستوردات في الصناعة التحويلية ككل

	إحصائية t	قيمة P
Import FDI(-1)	-1.3049 -2.4892	.9508 .5262
Import Import (-1)	-2.5816 -2.7796	.4751 .3688
Import Tariff	-.7067 -2.4498	.9896 .5479

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على نمو الإنتاجية في الصناعة التحويلية ككل

	إحصائية t	قيمة P
TFP Own(-1)	-1.9158 -2.4870	.8043 .5274
TFP For(-1)	-2.1738 1.7137	.6930 .5797
TFP FDI(-1)	-2.5656 -1.4283	.4839 .9332

ملحق رقم (١٢)

نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في الصناعات
ذات التقنية المنخفضة

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	إحصائية t	قيمة P
FDI		-2.5425	.3055
	FDI(-1)	-2.8654	.1654
Export		-1.8987	.7556
	Export(-1)	-1.5485	.8545
Import		-.9998	.9785
	Import(-1)	-2.3556	.5459
	Tariff	-1.9985	.7865
TFP		.6852	.9854
	Own(-1)	-1.8977	.7522
	For(-1)	1.4586	.8990

نتائج اختبار Engle Granger للتكامل المشترك لأثر FDI على الصادرات الصناعات
ذات التقنية المنخفضة

	إحصائية t	قيمة P
Export Export(-1)	-2.8965 -1.7582	.3015 .9425
Export FDI(-1)	-1.6854 -2.8547	.9876 .2987
Export Subs	-2.9599 -1.9575	.8455 .3952

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على المستوردات الصناعات ذات التقنية المنخفضة

	إحصائية t	قيمة P
Import FDI(-1)	-2.6587 -3.5652	.6587 .0987**
Import Import (-1)	-1.9654 -1.6587	.8568 .9021
Import Tariff	-2.8525 -3.001	.5012 .4251

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على نمو الإنتاجية الصناعات ذات التقنية المنخفضة

	إحصائية t	قيمة P
TFP Own(-1)	-1.8754 -2.3524	.8878 .7541
TFP For(-1)	-1.6548 -1.7546	.9365 .9875
TFP FDI(-1)	-1.9854 -1.6548	.8544 .8754

ملحق رقم (١٣)

نتائج اختبار ADF جذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في الصناعات ذات التقنية المتوسطة

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	إحصائية t	قيمة P
FDI		-2.6240	.2689
	FDI(-1)	-2.9365	.1505
Export		-1.9898	.6091
	Export(-1)	-1.4560	.8407
Import		-.8921	.9569
	Import(-1)	-2.2917	.4385
	Tariff	-1.9093	.6180
TFP		.3620	.9879
	Own(-1)	-1.9754	.6147
	For(-1)	1.2637	.8966

نتائج اختبار Engle Granger للتكامل المشترك لأثر FDI على الصادرات في الصناعات ذات التقنية المتوسطة

	إحصائية t	قيمة P
Export Export(-1)	-2.9822 -1.6617	.2715 .8849
Export FDI(-1)	-1.4853 -2.9005	.9369 .3089
Export Subs	-2.1497 -1.8649	.7036 .3234

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على المستوردات في الصناعات ذات التقنية المتوسطة

	إحصائية t	قيمة P
Import FDI(-1)	-2.4801 -3.4729	.5318 .1055**
Import Import (-1)	-1.9569 -1.5111	.7980 .9185
Import Tariff	-2.5670 -2.9114	.4831 .3038

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على نمو الإنتاجية في الصناعات ذات التقنية المتوسطة

	إحصائية t	قيمة P
TFP Own(-1)	-1.7057 -2.1689	.8732 .6953
TFP For(-1)	-1.3660 -1.6202	.9427 .8951
TFP FDI(-1)	-1.6908 -1.8035	.8772 .8440

ملحق رقم (١٤)

نتائج اختبار ADF لجذر الوحدة للمتغيرات المستخدمة في الصناعات ذات التقنية المرتفعة

المتغيرات التابعة	المتغيرات المستقلة	إحصائية t	قيمة P
FDI		-1.2896	.8826
	FDI(-1)	-1.3211	.8199
Export		-2.6419	.2681
	Export(-1)	-1.9276	.6447
Import			
	Import(-1)	-1.6491	.7725
	Tariff	-1.9153	.7387
TFP		-2.3359	.4141
	Own(-1)	-3.0768	.1118
	For(-1)	-1.2867	.8911

نتائج اختبار Engle Granger للتكامل المشترك لأثر FDI على الصادرات في الصناعات ذات التقنية المرتفعة

	إحصائية t	قيمة P
Export Export(-1)	-2.4736 -4.4228	.5348 .0073*
Export FDI(-1)	-2.5483 -2.9906	.4351 .2678
Export Subs	-1.9434 -2.4856	.7943 .5282

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على المستوردات في الصناعات ذات التقنية المرتفعة

	إحصائية t	قيمة P
Import FDI(-1)	-2.8546 -1.7202	.3310 .8691
Import Import (-1)	-3.2622 -1.4245	.1641 .9338
Import Tariff	-1.6591 -3.6990	.8854 .0617*

نتائج اختبار التكامل المشترك لأثر FDI على نمو الإنتاجية في الصناعات ذات التقنية المرتفعة

	إحصائية t	قيمة P
TFP Own(-1)	-2.1789 -1.4279	.6905 .9333
TFP For(-1)	-2.7416 -2.4240	.3886 .5621
TFP FDI(-1)	-2.7758 -3.3155	.3708 .1475

ملحق رقم (١٥)

المرونات قصيرة وطويلة الأجل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات

١- مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي صادرات الصناعات التحويلية

المتغير التابع الصناعة التحويلية	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	.1317*	.2339*
Subsidies	.0367**	.0604**

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%

** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

٢- مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعات ذات التقنية المتوسطة

المتغير التابع	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	-.0408	.1941
Subsidies	-.7628	.7961

٣- مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صادرات الصناعات ذات التقنية المرتفعة

المتغير التابع	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	.3535**	.4971**
Subsidies	.0803	.1187

ملحق رقم (١٦)

المرونات قصيرة وطويلة الأجل لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات

١-مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إجمالي مستوردات الصناعات

المتغير التابع الصناعة التحويلية	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	.90813E-5*	.0541*
Tariffs	-.8032	-.9811

* تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ٥%

** تتمتع بمعنوية إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

٢- مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الصناعات ذات التقنية المتوسطة

المتغير التابع	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	-.0659	-.1621
Tariffs	-.3875	-.4419**

٣-مرونتي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوردات الصناعات ذات التقنية المرتفعة

المتغير التابع	المرونة قصيرة الأجل	المرونة طويلة الأجل
FDI(-1)	.2355	.2773
Tariffs	-.0384	-.0922

ملحق رقم (١٧). نتائج تقدير النماذج القياسية بطرق مختلفة

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات LIML

Dependent Variable:
Export
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:40
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	15278.1	4981.27	3.0671	0.002
Export(-1)	0.0239	0.1936	0.1234	0.902
FDI(-1)	0.1391	0.0683	2.0375	0.042
Subsidies	158.642	49.7241	3.1904	0.001
WTO	195.31	856.573	0.228	0.82

Adjusted R-squared	0.757812	S.D. dependent var	547810.3
F-statistic	11.027	Durbin-Watson stat	1.715131
Prob(F-statistic)	0.00006	Durbin-h stat	0.160312

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المنخفضة التقنية LIML

Dependent Variable:
Export
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:37
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	10283.4	3344.37	3.0748	0.0022
Export(-1)	0.0918	0.2567	0.3577	0.7211
FDI(-1)	0.197	0.0452	4.3526	0.0001
Subsidies	73.2253	45.4956	1.6095	0.1082
WTO	2318.43	432.888	5.3557	0.0001

Adjusted R-squared	0.9354	S.D. dependent var	70.16973
F-statistic	3.9231	Durbin-Watson stat	2.5215
Prob(F-statistic)	0.00002	Durbin-h stat	0.9501

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات المتوسطة التقنية LIML

Dependent Variable: Export
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time: 19:42
Sample(adjusted): 1996 2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	132.524	548.46	0.2416	0.809
Export(-1)	0.3713	0.3559	1.0431	0.297
FDI(-1)	-0.0165	0.0476	-0.3469	0.729
Subsidies	-0.9634	0.3055	-2.1535	0.202
WTO	84.1475	24.33	3.4581	0.001

Adjusted R-squared	0.8287	S.D. dependent var	68.41427
F-statistic	6.104	Durbin-Watson stat	1.390521
Prob(F-statistic)	0.0002	Durbin-h stat	0.976313

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الصادرات العالية التقنية LIML

Dependent Variable: Export
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time: 19:46
Sample(adjusted): 1996 2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	21146.8	5757.3	3.673	0.0001
Export(-1)	0.1815	0.2914	0.623	0.5333
FDI(-1)	4.4565	0.7233	2.586	0.0101
Subsidies	0.7659	0.6697	1.1435	0.2533
WTO	1149.27	287.721	3.9943	0.0002

Adjusted R-squared	0.731921	S.D. dependent var	76.91247
F-statistic	7.825632	Durbin-Watson stat	2.086142
Prob(F-statistic)	0.000021	Durbin-h stat	0.060211

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات LIML

Dependent Variable:
Import
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:51
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	303.77	1306	2.3688	0.0184
Import(-1)	0.4637	0.1273	3.6402	0.0001
FDI(-1)	0.0959	0.0416	2.3061	0.0212
Tariffs	-0.0024	0.001248	-1.9224	0.0551
WTO	1631.76	485.19	3.3631	0.0008

Adjusted R-squared	0.93842	S.D. dependent var	1529855
F-statistic	5.07111	Durbin-Watson stat	1.96432
Prob(F-statistic)	0.00001	Durbin-h stat	0.127512

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات المنخفضة التقنية LIML

Dependent Variable:
Import
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:51
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	962.363	1030.45	0.9339	0.3504
Import(-1)	0.3418	0.1095	3.1192	0.0021
FDI(-1)	0.03615	0.01812	1.9945	0.0464
Tariffs	-0.00018	.7402-3	7.6801	0.0001
WTO	1537.52	236.53	2.9502	0.0081

Adjusted R-squared	0.93912	S.D. dependent var	7765282
F-statistic	5.20612	Durbin-Watson stat	2.64111
Prob(F-statistic)	0.00011	Durbin-h stat	1.13981

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات المتوسطة التقنية LIML

Dependent Variable:
Import
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:51
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	15.5123	148.969	0.10413	0.917
Import(-1)	0.7555	0.2585	2.9224	.003*
FDI(-1)	-0.0101	0.0144	-0.7014	0.483
Tariffs	-0.492	0.2916	-1.6871	.092*
WTO	170.632	80.6631	2.1153	.034*

R-squared	0.834168	Mean dependent var	27914823
Adjusted R-squared	0.723613	S.D. dependent var	11934652
F-statistic	4.353123	Durbin-Watson stat	2.429012
Prob(F-statistic)	0.00001	Durbin-h stat	0.774412

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوردات العالية التقنيةLIML

Dependent Variable:
Import
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:52
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	7882.52	11816.3	0.667	505
Import(-1)	0.5391	0.0467	2.568	0.01001
FDI(-1)	7.1008	0.214	1.3436	0.1793
Tariffs	-124.45	452.712	-0.2749	0.7834
WTO	8466.04	1196.59	7.0751	0.0001

R-squared	0.93647	Mean dependent var	1136068
Adjusted R-squared	0.89412	S.D. dependent var	458400.7
F-statistic	9.11701	Durbin-Watson stat	1.787212
Prob(F-statistic)	0.00001	Durbin-h stat	0.607112

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للصناعة LIML

Dependent Variable: TFP
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:40
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	12.6144	20.2042	0.6243	0.5321
Own (-1)	18295.5	5879.12	3.111	0.0023
For (-1)	25075.9	63829.2	0.3928	0.6942
FDI(-1)	-0.00139	0.002156	-0.6459	0.5184
WTO	-9.4517	5.052	-1.855	0.0643

R-squared	0.593051	Mean dependent var	5.124567
Adjusted R-squared	0.321751	S.D. dependent var	3.214568
F-statistic	3.306911	Durbin-Watson stat	2.127421
Prob(F-statistic)	0.000011	Durbin-h stat	0.504812

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للصناعات المنخفضة التقنية LIML

Dependent Variable:
TFPL
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:37
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	-24.113	34.527	-0.6985	0.4854
Own (-1)	20659.8	10368.5	1.9925	0.0463
For (-1)	111351	44282.8	2.5145	0.0122
FDI(-1)	-0.00291	0.001222	-2.25065	0.0241
WTO	-9.5824	6.4492	-1.103	0.1371

Adjusted R-squared	0.731789	S.D. dependent var	4.235686
F-statistic	6.3.612	Durbin-Watson stat	2.573121
Prob(F-statistic)	0.00002	Durbin-h stat	1.222301

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الإنتاجية الكلية للصناعات المتوسطة التقنية LIML

Dependent Variable:
TFPM
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:38
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	-129.595	207.628	-0.6241	0.5333
Own (-1)	-6.9E-06	1.66E-05	0.417277	0.6762
For (-1)	0.000426	7.22E-05	5.9032	0.0001
FDI(-1)	6.88E-05	6.44E-05	1.0674	0.2862
WTO	9.7328	1.7405	1.5918	0.3974

Adjusted R-squared	0.750201	S.D. dependent var	3.215636
F-statistic	3.487811	Durbin-Watson stat	2.269711
Prob(F-statistic)	0.000211	Durbin-h stat	0.486021

أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الانتاجية الكلية للصناعات العالية التقنية LIML

Dependent Variable:
TFPH
Method: Limited Information Maximum Likelihood
Date: 01/06/10 Time:
19:45
Sample(adjusted): 1996
2006
Included observations: 11 after adjusting endpoints

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
B	-289.573	931.052	-3.1143	0.0022
Own (-1)	0.000688	0.000254	2.5547	0.0111
For (-1)	-0.00341	0.000744	-0.4584	0.6474
FDI(-1)	0.0462	0.0139	3.3098	0.0011
WTO	1.6158	10.5571	0.153	0.8781

Adjusted R-squared	0.736214	S.D. dependent var	1.235496
F-statistic	16.39142	Durbin-Watson stat	2.477698
Prob(F-statistic)	0.000011	Durbin-h stat	0.848311

EFFECTS OF FOREIGN DIRECT INVESTMENT ON THE JORDANIAN MANUFACTURING INDUSTRY (1995-2006)
EMPIRICAL STUDY

By
Hussam Ali Daoud

Supervisor
Dr. Taleb Awad, Prof.

Co- Supervisor
Dr. Ahmed Oran, Prof.

ABSTRACT

Due to the development of foreign sharing in Jordanian manufacturing industry, based upon "Eclectic Theory" of Dunning, the objective of this study is to evaluate the effects of FDI on the Jordanian manufacturing industry and its sub sectors during the period (1995-2006).

A disaggregated analysis allows us to consider the effects of foreign spillover on industrial manufacturing sectors, these effects are not uniform across the industries. Such analysis will allow us to determine the implications for existing and potential policies that effects FDI behavior on these different sub-industries.

Therefore, the primary objective of the study is to specifically:

1- Evaluate the determinants of inward FDI on Jordan's manufacturing sector during the Period 1995-2006. An econometric model was used to evaluate the factors that influence the distribution of FDI across industries and countries of investor-origin.
2- Evaluating the effect of FDI on foreign trade by looking at the complementary or substitute effects of FDI on the Jordanian manufacturing industry.
3- The effect of FDI on TFP growth was evaluated by determining if FDI inflows had some effect on productivity growth.
4- Part of this study concentrated on analyzing the foreign firms choice of entry mode into Jordanian manufacturing industry, Foreign firms efficiency level, profitability, international experience, and geographical location were evaluated to illustrate if foreign firms depends on the entry mode decision to protect of their competitive advantages.

Maximum likelihood estimation techniques based on the Tobit Model have been used to evaluate the determinants of inward FDI. Furthermore, Limited Information Maximum Likelihood (LIML)" techniques have been used to evaluate the effects of FDI on TFP growth, exports and imports performance. A Binary Logit model will be used to test the effect of choice of entry mode by foreign firms into Jordanian manufacturing industry.

The results are largely confirmed with the validity of the Gravity Model approach for determinants of FDI analysis. GDP and geographical proximity were found to be significant determinants of FDI inflows for the manufacturing sector for aggregate analysis; on the other hand for disaggregate analysis, seven out of eight manufacturing industries were significant. Concerning the influence of other country characteristics on

FDI inflows, the study shows that there is considerable diversity across manufacturing industries.

The study also supports a positive correlation between foreign investment and trade "exports and imports" in Jordan. This suggests that FDI and trade are complements, rather than substitutes; however results of spillover effects on productivity growth suggest that foreign firms may be exploiting location advantages without generating technological benefits for domestic firms. The choice of entry mode reflects strong protection of proprietary knowledge by foreign firms in Jordan.

The contribution of FDI in increasing the level of trade is more significant, however the credit should be shared with the influence of Jordan trade oriented policies. The complementary effect of FDI and exports and imports for manufacturing industry sub sectors is always complemented with the significant influence of trade agreement.

The study findings have a number of policy implications for Jordan. First, the difference in determinants across manufacturing industries suggests that investment promotion strategies should be differentiated across industries and countries. Second, the findings on the complementary of trade and FDI in Jordan should motivate policy makers about the benefit of liberal trade policy; therefore if Jordan choice is still in favor of promoting FDI inflows, Jordan should continue with an open trade policy. Third, FDI inflows together with a trade oriented economy have strengthened the trade balance for industry, and foreign firms are certainly exploiting Jordan's location advantages. Given that there is evidence of foreign firms taking advantage of locational advantages, policy makers should encourage R & D resources for domestic and foreign firms who would be willing to operate under a joint venture structure in the domestic market.